

الإسلاميون .. سؤال الدولة وأسئلة الحكم

تأليف صابر النفزاوي



الإهداء

إلى أمي

ثم أمي

ثم أمي

ثم أبي ...

إليها وهي تعرف نفسها..

إلى الذائدين عن حياض الدين ..

أهدي هذا الكتاب..

تصدیر

عَلَّمْتُ نَفْسِي أَنَّ الْعِيشَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَصْعَبُ مِنَ
الْمَوْتِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ..

علي شریعتی

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين

دهمتني فكرة هذا الكتاب وأنا أشهد صعود الإسلاميين المهيب وسقوطهم السريع، هاجمتني قضايا العمل الحركي الإسلامي بتعقيداته والتباساته، فلم أجد بُدًا من الانصياع لتلك الأسئلة المركّبة المُربكة التي أثارها تجربة الحكم وعبرة السقوط، ارتأيت أن أتحمّل مسؤوليتي بصفتي مسلما وأدلي بدلوي في شؤون المسلمين في إطار واجب المناصحة وفريضة المكاشفة، في لحظة تاريخية فارقة تستلزم تحشيد الطاقات والأفكار وتعبئة عامة المسلمين قبل خاصتهم من أجل وضع الاستراتيجيات الكفيلة بدفع الأمة إلى مكانها الطبيعي.. في مقدّمة الأمم لأنّ قدرها أن تكون خير أمة أخرجت للناس، قدر يدعونا إلى تجاهل مقولة "فشل الإسلام السياسي" التي طفق المُعرضون يُطلقونها بعد ما اعتبروه إخفاقا ذريعا للإخوان المسلمين في مصر وتعثر "النهضة" في تونس، إذ علينا عدم الانشغال بالرد على هؤلاء والانجرار إلى معارك هامشية تستنزف الفكر والجهد حول قضية محسومة عقلا ودينا، فحتى لو سلّمنا جدلا بفشل بعض الحركات الإسلامية هنا أو هناك فذلك لا يعني فشل المشروع السياسي الإسلامي برمّته، لأنّ الإخفاقات التي تلحق بالتجارب الإنسانية هي مراكمة للخبرات تساعد أو تدفع إلى مراجعة المكتسبات وبالتالي هي عامل من عوامل القوة التي تعزّز في المستقبل فرص الصعود لا السقوط، ثم إنّ الحديث عن فشل الإسلام السياسي هو في حقيقته حديث عن فشل الإسلام نفسه، ليس لأنّ الحركات الإسلامية متماهية مع الإسلام أو أنّها تحتكر تمثيل الإسلام بل لأنّها تحمل -من حيث الشكل- مشروع الإسلام الحضاري "والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون"¹ ..

بل إنّنا نعصد الطرح الذي يتحدّث عن "فشل" التيارات الليبرالية نفسها نظرا لما أبدته من تملل حيال مُخرجات صناديق الاقتراع سواء في القاهرة أو في تونس، على كل حال نرى أنّ مجرد طرح سؤال: لماذا فشل الإسلام السياسي؟ !! .. يستجمع شروط المكيدة والدسيسة السياسية يُراد من ورائها بثّ اليأس في عامة المسلمين واستنزاف الإسلاميين عبر استدراجهم إلى مواجهات فكرية جانبية ..

¹ - يوسف -21-

ولعلّ أول جهدٍ إصلاحي على الإسلاميين أن يقوموا به هو إجراء فصل منهجيّ بين جزءي سؤال النهضة "الأرسلاني"²:

-لماذا تأخّر المسلمون؟! ..

-لماذا تقدّم غيرهم؟! ..

فقد ورثونا طرّحا مخطئاً [أو خاطئاً] لتلك "المشكلة الحضارية" عبر الجمع بين شقّيها السالب والموجب في تركيب واحد، إذ عودنا من تتلمذنا على أيديهم على عرض الإشكال على هذه الشاكلة: "لماذا تخلف الشرق وتقدّم الغرب؟"، وهذا الطرح يحمل قدراً غير قليل من الخطورة لأنّه يُغري بتقديم إجابة جاهزة من قبيل: "تخلفنا لأننا مسلمون وتقدّموا لأنهم غير مسلمين ...!!"

فكلّ سؤال يجب أن نجيب عنه بمعزل عن الآخر..

تأخّر المسلمون لأنهم ابتعدوا عن أحكام الإسلام وقيمه العظيمة وتقدّم الآخرون للسبب نفسه [تقريباً] ، غير أنّ الفرق بين الحالتين يكمن في العبرة والغاية والمقصد من وراء المنع أو العطاء، فالمسلمون يحصدون ما زرعت أياديهم الآثمة وقلوبهم اللاهية، فيما ابتليّ غيرهم بسعة الرزق ليغتروا بكفرهم ويستمرّوا في غيهم وليفتنوا بما هم عليه من خير أهل الإسلام من ضعاف الإيمان..

قال الله تعالى في مُحكم تنزيله: "فلما نسوا ما ذُكِّروا به فتحنا عليهم أبواب كلّ شيء حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون"³ صدق الله العظيم..

كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد رآه قد أثر في جنبه حصير، فبكى عمر. فقال: يا رسول الله فارس والروم يعيشون فيما يعيشون فيه من النعيم، وأنت على هذه الحال. فقال: "يا عمر، هؤلاء قوم عجلت لهم طيباتهم في حياتهم الدنيا، أما ترضى أن تكون لهم الدنيا، ولنا الآخرة .."

كما أنّ مناقضة العدل مدعاة لذهاب النعمة وهو حال معظم الدول "الإسلامية" فيما يعدل حكام غير المسلمين ويُقسطون، وليس أدلّ على ذلك من قول شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى": "[...] (...) ولهذا قيل "إنّ الله يُقيم الدّولة العادلة وإن كانت كافرة ولا يُقيم الظّالمة وإن كانت مسلمة" ...

هذا الكتاب محاولة صادقة لتسليط الضوء على مناطق معتمّة من الفكر السياسي الإسلامي المعاصر دون انشداد هووي أجوف، جعله الله في ميزان حسناتنا وجازانا به خيراً ..

تونس في 28 ماي 2015

² - نسبة إلى المفكر اللبناني شكيب أرسلان [ت 1946] الذي تُنسب إليه الصياغة المعروفة لسؤال النهضة: لماذا تأخّر المسلمون (الشرق) وتقدّم غيرهم (الغرب)؟! ..
³ - الأنعام 44 .

توطئة

يوم الثالث من مارس 1924 الموافق ليوم 27 رجب 1342هـ وبعد أسابيع من إعلان قيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال [الملقب زورا وبهتانا ب"أتاتورك"=أبو الأتراك] تمّ إلغاء نظام الخلافة التي وحدت الأمة الإسلامية تحت راية واحدة طوال قرون، ما عبّد الطريق لتنفيذ اتفاقية سايكس-بيكو⁴ التقسيمية الشهيرة .. لاشكّ أنّ عوامل عديدة يضيق المجال بذكرها أسهمت في انهيار دولة الخلافة الإسلامية، لكننا سنجازف باختزالها في عامل مفصليّ هو "نجاح الغرب والماسونية العالمية في إثارة النعرات العصبية" فقد تمّ تأليب العرب على الأتراك فحاربوا الدولة العثمانية على أساس عصبّي، فيما ألّب الأتراك على العرب من منطلق شعوبي- قومي- طوراني حيث استغلّت المؤامرة الغربية الكبرى التوجّس التاريخي بين "الأعراب" والأتراك، فوجد "توماس إدوارد لورانس" [المعروف ب"لورانس العرب"] ما به يطوّع أهل شبه الجزيرة العربية في "نضال" قومي "عربي" يتحدّد في جوهره نقیضا للإسلام وللمسلمين، وفي خضمّ عمل تأمريّ مركز ودؤوب قامت به جمعية "الاتحاد والترقي" وأثمر الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني ظهر كائن من يهود الدونم يدعى مصطفى كمال حقّق انتصارا "موهوما" على اليونان في معركة تعمّد الإيطاليون والبريطانيون والفرنسيون الامتناع عن مساندة اليونانيين فيها بسبب أطماع متعاضمة في اقتسام كعكة الإمبراطورية العثمانية المتهالكة بعد سقوطها، وهي مطامع أكّدها بنود معاهدة "لوزان" قبيل الإعلان الرسمي عن إلغاء نظام الخلافة.

.. وشكّل سقوط الخلافة العثمانية أحد الأسباب المباشرة في ظهور كبرى حركات "الإسلام السياسي" وهي جماعة الإخوان المسلمين في سياق عام يُشار إليه تاريخيا باسم "الصحوّة الإسلامية الأولى"؛ فمنذ تلك اللحظة التاريخية الرهيبة إلى يومنا هذا مازال حلم إعادة دولة الخلافة يداعب قلوبنا وعقولنا، وهو حلم متحقّق لامحالة، ولا نقول ذلك رجما بالغيب بل تصديقا لقوله تعالى وهو أصدق القائلين: "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكّنّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدّلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني ولا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون" صدق الله العظيم..

وعندما برز "الإسلام السياسي" بمفهومه الحديث بُعيد انهيار الخلافة العثمانية، وفي الوقت الذي انطلقت فيه كبرى الجماعات الإسلامية بدعوتها الأولى مع حسن البنا عام 1928 كان العالم يعيش فترة ما بين الحربين الموسومة بالانشغال بلملمة الجراح، وبالانزواء لبناء القوة الاقتصادية-الولايات المتحدة-، وبترسيخ الأنظمة الدكتاتورية [في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا والاتحاد السوفياتي وحتى تركيا الكمالية]، وبالتالي لم تكن التيارات الإسلامية هاجسا يشغل القوى الدولية، وحتى الدول الاستعمارية [خاصة فرنسا وإنجلترا] فلم ينل الإسلاميون⁵ منها نصيبا من القمع أكبر مما نالته الحركات التحررية العلمانية التي كان كثير منها يحمل فكرا مقاوما أكثر راديكالية من معظم الجماعات الدينية، ولما كان ذلك كذلك كانت الشعارات المرفوعة آنذاك محتفظة بأصالتها وزخمها. ولم تكن أسئلة المراجعة والتجديد مطروحة فيما كان سؤال النهضة طاغيا تماما كسؤال الهوية في مرحلة تاريخية لاحقة أي بعد إخفاق المشروع العلماني بما آل إليه من توطيد أركان الاستبداد والفساد والتغريب عادت الحركات الإسلامية لتقترح البديل الذي يتماشى وهوية الشعوب وتاريخها غير أنّ موالاة الحكام العرب للقوى الكبرى عقّد موضوع العمل السياسي الإسلامي لأن المواجهة بدت أكثر تعقيدا وأكثر تكلفة وهو ما ولّد سؤال المراجعات من أجل

⁴ - اتفاقية سرية بين فرنسا وبريطانيا جرت عام 1916 بموافقة روسية، ويقضي الاتفاق باقتسام منطقة الهلال الخصيب بعد سقوط السلطنة العثمانية، وتعود التسمية (سايكس بيكو) إلى الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو ونظيره البريطاني مارك سايكس.

⁵ - استخدمنا تجاوزا مصطلح "إسلاميون" رغم علمنا بأنّ توصيف "إسلامي" هو مصطلح صكه أبو الحسن الأشعري مريدا به "متأسلم" أو "متزندق" .. فكأنّ هذا المصطلح أعار مفهومه [معناه] لمصطلح "علماني" وأفرغ فيه حمولته الدلالية السلبية !..

تعديل الخطاب وتصحيح المسار ووضع مقاربات للمشاركة السياسية وهو ما رأيناه مثلا مع حركة النهضة في تونس و الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر والإخوان المسلمين في مصر ...، فلم يكن ارتفاع منسوب القمع الذي عصف بالإسلاميين بُعيد بناء دولة الاستقلال إلا نتاجا لدعم غربي غير مشروط لأنظمة شمولية تخدم مصالحها وتروج لرواها الاستعمارية، وتمرّ الأيام ... لنشهد صعودا لافتا لما (يُسمّونه) "الإسلام السياسي" في دول الربيع العربي فقد منحت الثورات التي انطلقت شرارتها من تونس فرصة تاريخية للإسلاميين ليخوضوا تجربة الحكم بما تعنيه من صعوبات التماس المباشر بواقع الممارسة السياسية، رغم حضورهم الضعيف في بدايات تشكّل المشهد الثوري، غير أنّ الصعوبات التي واجهت بشكل خاص حركة النهضة في تونس والإخوان في مصر قدحت أسئلة كبرى تتعلق أساسا بالدولة والحكم، إذ إنّها كشفت مواطن خلل عديدة ثاوية في بنية الفكر السياسي الإسلامي "الإصلاحي"، بما يستدعي تعديل المسار عبر إعادة النظر في عدد من الرؤى والأفكار ومراجعة بعض السياسات والمقاربات التي نزع خطاها وتأثيرها السيئ في مسيرة الإسلاميين ومستقبلهم، ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ التجربة التي خاضتها حركة المقاومة الإسلامية حماس في غزة تُحفظ ولا يقاس عليها نظرا لخصوصيتها..

وسنعمل في هذا الكتاب على تناول أبرز الهنات الفكرية والتنظيمية التي تشترك فيها معظم تيارات "الإسلام السياسي السني المعتدل" بالتحليل والتفكيك والنقاش ، كما سنتعرّض إلى المزالق والمآزق التي تهدّد "نقاء" العمل الحركي الإسلامي، وسنغامر بالخوض في سؤال الدولة بما يثيره من إشكالات فهمها وأسئلة الحكم بما تطرحه من قضايا مركّبة تتعلق بطلب السلطة وممارستها..

مزلق التعاطي مع مصطلح "الإسلام السياسي"

لم يلق مصطلح "الإسلام السياسي" منذ ظهوره منتصف القرن العشرين هوى في نفوس "الإسلاميين" حيث قابلوه بالكثير من التوجس والريبة، ورغم أن الغموض يلف هوية مبتدع هذا المصطلح فإن معظم التيارات الإسلامية انطلقت من مصادرة مفادها أن "الإسلام السياسي هو مصطلح بثه العلمانيون لغاية في نفوسهم، وهذه المقدمة في تقديرنا خاطئة وأدت وتؤدي إلى نتائج خاطئة، فيكفي أن تقع عين الباحث على مرجع يشير إلى سند إسلامي حتى يقع التلبس وتوفير الذريعة لتبرير المتن أي المصطلح الإشكالي، وهو ما كان فقد النقط الملتقطون حديث المفكر المصري محمد عمارة في كتابه "الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي" عن محمد رشيد رضا⁶ كأول من تحدث عن "إسلام سياسي" عانيا به الحكومات الإسلامية في البلاد الإسلامية وبما أنه لا أحد من المنصفين يمكنه القول إن رضا يريد بالإسلام شرا فإن شرعنة المصطلح الذي أتى به أضحت من المفكر فيه إسلامويا..

ولما كان ذلك كذلك فإن الواجب أن نتحدث عن "الإسلام السياسي" بما هو مصطلح "عالماني" حتى يكون تعاطينا معه موضوعيا يناقش أصل المشكلة لا شكلها.. متنها لا سندها.. جوهرها لا قشرتها.

مزلق آخر يجب التنبيه إليه في تعاطينا مع المصطلح.. إذ علينا التمييز بين بُعدي الإسلام السياسي الاصطلاحي والمفهومي أي بمعنى آخر علينا التفريق بين الدال والمدلول؛ فإن كان رفض الدال مطلوبا فإنه لا جدوى من إنكار المدلول لأنه واقع متعين علينا أن نقبله تجاوزا حتى تتيسر لنا مساءلته معرفيا، وهذا ما يدفعنا إلى القول إن ما دأب عليه الإسلاميون طوال عقود من رفض لمصطلح "الإسلام السياسي" يبدو عبثيا تماما فكما يقال كيف ننكر وجود الفطيرة ونحن نأكلها؟! .. غير أن ذلك لا يشرع بأي حال من الأحوال للقبول بفكرة وجود "إسلام سياسي" فغني عن البيان أن الإسلام دين يتسم بالشمولية والكلية وهذه حقيقة لا مرأى فيها..

شمولية الإسلام:

أن توصف الحركة الإسلامية المؤمنة بالإسلام نظاما للحكم بأنها "إسلام أصولي" أو "إسلام سياسي" فإن ذلك لا يمكن تنزيله إلا في خانة المؤامرة والدسياسة السياسية؛ وحتى لو افترضنا توفر حسن النية لدى مطلق هذه التسمية فإن الطريق إلى الجحيم مفروشة بالنوايا الحسنة كما يقول المثل الفرنسي، فالإسلام من يوم أن كان هو دين يتسم بالشمولية وإلا فكيف نفهم قوله تعالى في محكم تنزيله: "قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"⁷ فارتباط الدين الإسلامي بحياة الإنسان يجعله بالبداية مرتبطا بجميع مناسط هذه الحياة بما فيها المنشط السياسي، والسياسة هي من صميم اهتمامات الشريعة الإسلامية التي عبّرت عن هذا الاقتران العضوي بنصوص قطعية الدلالة قطعية الثبوت تشير إلى امتداد الأحكام إلى المعاملات وطرائق شؤون الرعية ووجوب الحكم بما أنزل الله تعالى :

آيات قرآنية :

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلِكَ ۖ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ

⁶ - الشيخ محمد رشيد رضا: مفكر لبناني توفي عام 1935 م يُعد من رواد ما يُسمى حركة الإصلاح الإسلامي في بداية القرن العشرين وهو أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده، من مؤلفاته "تفسير المنار" الذي أراد فيه استكمال عمل أستاذه عبده إلا أنه توفي قبل إتمامه، وقد عُرف رضا بمساعيه الرامية إلى صهر الفروق بين السنة والشيعة بحجة غياب فروق جوهرية بين المذهبين.

⁷ - الأنعام 162 .

فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۚ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ وَبِعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ⁸

"فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا"⁹

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ۚ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا"¹⁰

"وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ"¹¹

"وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ"¹²

"وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ"¹³

"أَفَنُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ"¹⁴

"وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا"¹⁵

أحاديث نبوية:

عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كيف أنتم إذا وقعت فيكم خمس؟ وأعوذ بالله أن تكون فيكم أو تدركوها: ما ظهرت الفاحشة في قوم قط يعمل بها فيهم علانية؛ إلا ظهر فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن في أسلافهم، وما منع قوم الزكاة؛ إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا، وما بخص قوم المكيال والميزان؛ إلا أخذوا بالسنين

⁸ - البقرة 282.

⁹ - النساء 65.

¹⁰ - النساء 59.

¹¹ - المائدة 47.

¹² - المائدة 44.

¹³ - المائدة 45.

¹⁴ - البقرة 85.

¹⁵ - النساء 61.

وشدة المؤنة وجور السلطان، ولا حكم أمراؤهم بغير ما أنزل الله؛ إلا سلط الله عليهم عدوهم فاستنقذوا بعض ما في أيديهم، وما عطلوا كتاب الله وسنة نبيه ؛ إلا جعل الله بأسهم بينهم"¹⁶.

__ قال النبي صلى الله عليه وسلم: يا كعب بن عجرة أعاذك الله من إمارة السفهاء قال وما إمارة السفهاء ؟ قال أمراء يكونون بعدي يهدون بغير هداي ويستتون بغير سنتي فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فأولئك ليسوا مني ولست منهم ولا يردون علي حوضي ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فأولئك مني وأنا منهم وسيردون علي الحوض يا كعب بن عجرة الصوم جنة والصدقة تطفئ الخطيئة والصلاة برهان يا كعب بن عجرة الناس غاديان فمبتاع نفسه فمعتقها وبائع نفسه فموبقها "¹⁷.

__ قال النبي صلى الله عليه وسلم "وما لم تحكم ائمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله إلا جعل الله بأسهم بينهم"¹⁸.

أما عن أول من استخدم مصطلح "الإسلام السياسي" فقد أكد الأستاذ عطية الويشي أنه هتار أثناء لقائه بمفتي القدس الحاج أمين الحسيني عام 1941¹⁹، فيما أشار المفكر الإسلامي محمد عمارة إلى محمد رشيد رضا كأول من استعمل المصطلح المثير للجدل مريداً به الحكومات الإسلامية ويعني "الذين يسوسون الأمة في إطار الأمة الإسلامية"²⁰..

ويقول السوداني جعفر شيخ إدريس:

"عبارة - الإسلام السياسي- كأختها "الأصولية" صناعة غربية استوردها مستهلكو قبائح الفكر الغربي إلى بلادنا وفرحوا بها، وجعلوها حيلة يحتالون بها على إنكارهم للدين والصد عنه، فما المقصود بالإسلام السياسي عند الغربيين؟ كان المقصود به أولاً الجماعات الإسلامية التي انتشرت في العالم العربي وفي باكستان والهند وأندونيسيا وماليزيا وغيرها تدعو إلى أن تكون دولهم إسلامية تحكم بما أنزل الله تعالى"²¹...

كما يقول الدكتور ساجد العبدلي: "هذا المصطلح يحمل تشويها كبيرا للمقاصد الشرعية من العمل السياسي، وقد يعطي إحياء بأن هناك إسلام سياسي وآخر دعوي وآخر خيري وهكذا، بينما الإسلام واحد ، وهو دين شامل لا يتجزأ لكل مناحي الحياة، ولم يكن المسلمون يفصلون بين العمل السياسي والدعوة في يوم من الأيام ، بل كانت جميعها كلا متكاملًا"²²..

وقد برع الشيخ يوسف القرضاوي في دحض فكرة عدم قابلية أحكام الشريعة للتنفيذ في كتابه المهم "فقه الدولة في الإسلام" الذي زاد فيه عن حياض "السياسة الشرعية".

¹⁶ - صححه الألباني

¹⁷ - نقله ابن حجر العسقلاني في الأمالي المطلقة وصحّحه.

¹⁸ - حسّنه الألباني.

¹⁹ - الأستاذ عطية الويشي في كتابه " حوار الحضارات " ص 210.

²⁰ - الدكتور محمد عمارة في كتابه " الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي " ص 5 - 6.

²¹ - في مقال له منشور على موقع "شبكة طريق السنة".

²² - في حوار أجرته صحيفة الراية القطرية في 24 ماي 2002 مع الدكتور ساجد العبدلي الأمين المساعد للشؤون الإعلامية في الحركة السلفية الكويتية.

إشكالية الدولة الحديثة

علينا أن نشير ابتداءً إلى أنّ الفكر السياسي الإسلامي يعتقد في الأصل الديني للدولة ولا يعتدّ ب"العقد الاجتماعي" والتطور التاريخي ونظرية القوة والغلبة إلى غير ذلك من النظريات التفسيرية الغربية...، فالإسلاميون يربطون بين النبوة في مرحلتها المدنية وبين مؤسسة فكرة الدولة، غير أنّ لفظ "الدولة" هو مصطلح مستجدّ لم يستخدمه القرآن الكريم بصيغته الحالية ولا استعمله الرسول صلى الله عليه وسلم كما لا نجد له أثراً بمعناه المعاصر في تراثنا الفقهي، حيث دأب الفقهاء على الإشارة إليه والدوران حوله باستخدام مصطلحات قرآنية على غرار: "ملك"، "حكم"، "قوة"، "تمكين"....:

يقول الله تعالى في القرآن الكريم:

"فَاتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا"²³

"إن الحكم إلا لله"²⁴

"أَوَلَمْ يَعْلَم أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ"²⁵

"وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ"²⁶

كما تجدر الإشارة إلى أنّ ما يميّز الدولة من المنظور الإسلامي هو موازنتها بين الفردي والجماعي على عكس الطرحين الليبرالي والماركسي؛ وإذا أردنا تعريف "الدولة" من المنظور السياسي الإسلامي ربّما صحّ لنا القول إنّها إقليم وشعب مع سلطة تمارس سيادتها عليهما عبر نظام سياسي وقانوني يحتكم إلى أحكام الشريعة الإسلامية.. ولئن كانت الدولة كما يراها الإسلاميون دينية التشريع فإنّها في المقابل مدنيّة السلطة بمعنى أنّ الإمام يجب أن يكون من اختيار الأمة ببيعة تكون "عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار"²⁷..

على كلّ حال موضوع "الدولة في الفكر الإسلامي" موضوع خلافي "مثير" وعلى قدر كبير من التعقيد.. ويحتاج إلى المزيد من التدقيق والتمحيص حيث لم يرتق الفكر السياسي الإسلامي المعاصر إلى صياغته في إطار فكرة ناظمة واضحة تستجيب لتعقيدات المناخ الدولي المعاصر دون مخالفة قطعيّات الدين ومحكمات الشرع..

ومن أوجه القصور في التفكير السياسي عند الإسلاميين تحريرهم وفهمهم "السطحي" لمفهوم "الدولة الحديثة"، فمعظم التيارات الإسلامية اعتقدت وتعتقد أنّ مجرد الوصول إلى السلطة فيها كفيل بأسلمتها وإخضاعها غير أنّ التجربة قد أثبتت زيف هذا الاعتقاد وأكدت تعقّد هذا الكيان وصعوبة ترويضه، فالدولة ليست "الأمة" كما نعرفها في الأدبيات الإسلامية، فالدولة في شكلها الحديث صنيعة غربية بامتياز توجت سلسلة من التطورات التاريخية التي انتقلت بالبشرية من مفهوم الدولة-المعبد القائمة على الفلسفة الدينية مرورا بمفهوم الدولة-المدينة أو المدينة-الدولة وصولا إلى ما يسمى الدولة القومية التي تبلورت في القرن التاسع عشر ميلادي في أوروبا ليشهداها العالم الإسلامي في أغلب الأحيان بشكل ملقّق عبر الحملات الاستعمارية التي أنتجت حركات تحرر وطني إقليمية، ومادام ذلك كذلك فمن الطبيعي تماما أن

²³ - النساء -54-.

²⁴ - الأنعام-57-.

²⁵ - القصص-78-.

²⁶ - يوسف-56-.

²⁷ - الماوردي [ت450 هـ]: الأحكام السلطانية، باب عقد الإمامة ص 7

نلاحظ ارتباكاً في تعامل الإسلاميين مع هذا الكيان المستحدث الذي لا عهد لهم به من قبل ولا يوفّر تاريخهم وبالذات تاريخ السلف الصالح نموذجاً يُحتذى، فغياب المرجعية التراثية يجعل أمر فهم الدولة الحديثة بميكانيزماتها المعقّدة أمراً صعب المنال، فالسلطة السياسية لا تختزل الدولة والدولة ليست السلطة السياسية وحدها مثلما تختلف الدولة عن المجتمع وهي فروق معرفية يجب الوقوف عندها طويلاً لنخلص إلى نتائج ضرورية من بينها أنّ الناس لم يعودوا على دين حكامهم مثلما كان عليه الأمر من قبل ، كما أنّ هيكليّة الدولة الحديثة على قدر كبير من التعقيد والتركيب وفعل الأسلمة هو فعل "بسيط" يتّوجّ سيرورة متكاملة من التطورات والمخاضات العسيرة التي يجب أن تشمل الإدارة بتفّعاتها الكبرى المدني منها والأمني والعسكري، علينا ببساطة أن نفهم ميكروفيزيائية الدولة حتى يمكننا تطويعها ومن ثمّ "أسلمتها"، ورغم التحفظات التي يمكن أن يثيرها البعض على فكرة "أسلمة الدولة" ذاتها بتعلة أنها كائن معنوي وأن الأفراد هم من تقع أسلمتهم فإننا نعتقد أنّ التجربة أقامت الدليل على أنّ وجود شعب مسلم لا يعني بالضرورة وجود مؤسسات دائمة تحكمها الشريعة الإسلامية لذلك نرى ضرورة التمييز بين أسلمة الدولة وأسلمة المجتمع، ونسجّل هنا أنّنا لا نعني بأسلمة الدولة أكثر من أسلمة تشريعاتها. إذن واجه ويواجه العقل السياسي الإسلامي معضلة استيعاب تعقيدات الدولة الحديثة إلى الحد الذي جعل حسن الترابي أحد أعلام الحركة الإسلامية المعاصرة يقول: "دفعنا بأبنائنا لكي يأتوا بالدولة فإذا بالدولة تبتلعهم!" في تشخيص بليغ لما آلت إليه حال معظم الإسلاميين الذين انخرطوا في دائرة مغلقة من المراجعات والنقد المستمر للمكتسبات مما جعلهم يتخلون من حيث لم يشعروا عن مشروعهم ليتكيفوا مع آليات الدولة العلمانية ومقارباتها إلى حدّ الذوبان في تفاصيلها، ويمكن في هذا السياق استدعاء تجربة حركة النهضة في الحكم بوصفها مثالا فاقعا على هذا "الانكماش العقدي" أمام سطوة الدولة المُعلمنة..

تجربة حركة النهضة التونسية:

لاشكّ أنّ قفز حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية إلى السلطة في تونس هو نتاج مباشر لذلك التحوّل التاريخي الذي أحدثته ثورة 17 ديسمبر 2010 بما آلت إليه من تبعات زلزاله يوم 14 جانفي 2011 عندما ولّى الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وجهه شطر المسجد الحرام لينزل ضيفا على خادم الحرمين الشريفين وذلك "تقديرا للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق" على حدّ زعم بيان الديوان الملكي السعودي بعد وصول الديكتاتور الفار مع أسرته إلى مطار جدة الدولي..

وتاريخ حركة النهضة الذي يمتد إلى أوائل السبعينيات مليء بالشخصيات البارزة والأحداث الفارقة والنضالات العظيمة وحتى بالتسميات الكثيرة [الجماعة .. الاتجاه الإسلامي.. النهضة الإسلامية .. النهضة] كما عرفت مراجعات عديدة لمنهجها ككل الحركات الإسلامية "المعتدلة".. ليحدث التغيير وتعود إلينا الحركة برموزها وتاريخها وفكرها المنمذج لحزب العدالة والتنمية التركي..

وأول مناط لتقييم تجربة النهضة هو تصريحات قياديينها حيث تبدّت رؤية الحزب ناحيةً منحنى "متعلمنا" ؛ لقد سمعنا كلمة "الحرية" وهي تتردد على ألسنة الشيخ راشد الغنوشي وعبد الحميد الجلاصي وعلي العريض وحمادي الجبالي وسمير ديلو وغيرهم من قادة الصف الأول والمعروف لغةً و منطقاً أنّ إطلاق الكلمة دون توصيف محدد يعني كمال مدلول الكلمة مطلقاً فالحرية التي يعنيها النهضةيون اذن هي حرية ليبرالية مطلقة إلا من قيود الشعب وما يمجّه الذوق العام ولا مكان في هذا التحديد للمرجعية المتعالية المتمثلة في الإسلام، لأن الكثير من القيم التي يسوّغها المجتمع تقف على الضد من أحكام الشريعة الإسلامية والعكس بالعكس فليس هناك توافق وتطابق كامل بين الرؤيتين، والحرية التي لا تنقيد بتشريع إلهي هي حرية بالمعنى الليبرالي وبالتالى العلماني حيث التقنين يكون موجهاً إلى إباحة الفساد لكن ببعض الضوابط والرؤية الإسلامية تستوجب تقنيناً موجهاً إلى مقاومة الفساد وتطهير المجتمع ..

وبدأت مرحلة صياغة مشروع الدستور ورأينا كيف تعاملت الحركة "الإسلامية" مع مسألة حرية الضمير، مثلاً فكان أن أقرتها لتشجّع بها على الارتداد عن الدين وتجاوزاً لحد القصاص .. ولو تأملنا مثلاً النقطة 318 من برنامج النهضة الانتخابي [ذي الـ 365 نقطة] نجد فيه ما يلي: "حماية مكتسبات

المرأة التونسية و دعمها" وما يعنيه ذلك من عدم مس بمجلة الأحوال الشخصية التي تبرأ منها الشيخ "جعيط"²⁸ والتي تتضمن نقاطا منافية للشرع من ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر إلغاء واجب الطاعة المحمول على الزوجة وقد تم لاحقا إلحاق قانون التبني بالمجلة لتكون علمانية بامتياز.. و ننترج إلى النقطة 321 لنجد السماح للمرأة بالعري بشكل ضمنى طبعاً كدأب النهضويين دائماً.. والمتأمل في البرنامج الانتخابي لحركة النهضة يستشف المنحى القريب من العلمانية و البعيد عن الإسلام في نقاط عدة، كما شهدنا تمسك النهضويين بالفصل الأول من دستور 1959 وما يعنيه ذلك من قطع طريق أمام تحكيم الشريعة عبر فصل "جامد" نقرأ فيه ما يلي:

"تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها. - لا يجوز تعديل هذا الفصل-"

كل هذا وذاك يجعلنا نعتبر حركة النهضة الابن الضال للحركة الإخوانية الأصلية - كما أصّل لها حسن البنا- ، .. كما أن الملاحظ في خطاب النهضويين انه كثيراً ما يقع في فخ التلويح بين اليسار و اليمين لينتج في النهاية كائناً فرانكشتاينياً "مشوهاً" [يفتح الواو و كسرهما] فمحاولة التوفيق بين المتضادات هي في حقيقتها تهجين .. وحتى شعار الحركة فيه تلاعب و مزاجية بين الوطنية من خلال جناحي الحماسة الثان تضمان الجميع في الوطن الواحد و بين "الإسلاموية" من خلال شكل الهلال الذي يتكون من حركة الضم..

وحتى ذلك الشريط الشهير المسرب من جلسة خاصة لراشد الغنوشي مع عدد من الشباب السلفي وحديثه فيه عن ضرورة الانتظار والصبر والابتعاد عن المسالك العنيفة لا يمكن حمله بالضرورة على معنى الازدواجية أو "التقية السياسية" فقد يكون زعيم الحركة "الإسلامية" التونسية لا يريد أكثر من تأمين الطريق لتجسيد أفكاره "الشاذة" عن الخط الإسلامي العام ومحاولة -تبين في ما بعد أنها "فاشلة"- لاحتواء التيار السلفي وتحييده حتى لا يشغّب على سياسات الحركة التي تبدو مبدئية-استراتيجية لا ظرفية- تكتيكية..

ولئن كان هناك من يتحدث عن محاولات خارجية لإقصاء "الإسلام السياسي" من دائرة الفعل السياسي ويسحبون هذا الاستنتاج على حركة النهضة؛ فإنّ هذا التحليل في نظرنا يؤخذ بعضه ويُردّ جلّه، لاشكّ أنّ ما يُسمى "الإسلام السياسي" مستهدف غريباً، لكنّ سؤالاً عالقاً حارقاً علينا أن نجيب عنه ابتداءً وهو:.. من يمثل هذا "الإسلام السياسي" في تونس؟!!!!

نعتقد أنّ التيارات الإسلامية المستهدفة هي تلك التي تتبنى خطاباً راديكالياً صريحاً على غرار حزب التحرير الذي يدعو بوضوح إلى تحكيم الشريعة الإسلامية وفك الارتباط ب"الغرب الاستعماري" .. أما حركة النهضة فهي ببرغماتيتها "المتضخمة" تقع خارج قائمة المستهدفين بتمام مدلول "الاستهداف"؛ بل إنّ هذه الحركة هي أداة لقطع الطريق على الإسلاميين الأقحاح، وهي علاوة على ذلك وسيلة من وسائل الالتفاف على الثورة وتمييعها رغم أنّها جزء من هذه الثورة ومن إرهاباتها لأنّ وجودها داخل حكومة نداء تونس [التجمعية] مفيد بل ضروري لمشروع الثورة المضادة، وبهذا المعنى فإنّ مشاركتها في السلطة هي في حقيقتها تغيبب للإسلاميين والثوريين معا وليست تشريفاً لهم....

ونريد في هذا السياق تذكيركم بواقعتين ذاتيّ دلالة بليغة.. الأولى لقاء باريس بين السبسي والغنوشي في شهر أوت 2013 والثانية لقاء الشيخين في الجزائر في ضيافة بوتفليقة ذات يوم من شهر سبتمبر 2013؛ لا أعتقد أنّ نظام الجنرالات في الجزائر يتشوّف إلى رؤية إسلاميين في أعلى هرم السلطة في دولة جوار وهو المعروف بعوائه التاريخي للإسلام السياسي كما لا يمكن تصديق الرواية "الرسمية" التي تقول إنّ فرنسا لا علاقة لها باجتماع الزعيمين على أراضيها!..؛ فلئن كان الفرنسيون والجزائريون يتوجّسون ريبة من النهضويين إلا أنّهم يدركون تمام الإدراك أنّهم أمام حركة ذات حضور شعبي لا يُنكر لكنّه يجب أن يُفهم ويُؤخذ بعين الاعتبار في رسم السياسات وتحديد الأولويات، والخبر الجيد بالنسبة إليهم

²⁸ - الشيخ محمد العزيز جعيط [1970] علامة زيتوني أبدى تحفظاً على عدة مواد وردت بالمجلة، من مؤلفاته "إرشاد الأمة ومنهاج الأئمة".

هو أنّ النهضة كيان خُلّاسيّ محسوب على التيار الإسلامي لكنّه في حقيقته إسلاميّ الهوى علمانيّ الممارسة وبالتالي يمكن التعاطي معه بمرونة ليس لمجرّد تدجينه فحسب بل كذلك لتطويعه واستعماله ضدّ الثورة وضدّ الحركات الإسلامية الأصيلة..

لاشكّ أنّ الولايات المتحدة تعدّ اللاعب الأبرز في تونس وفي المنطقة ككل وما فرنسا إلا وكيل إقليمي للأمريكان²⁹ باعتبار أنّها في رقعة جغرافية سياسية تخضع كلاسيكيا للنفوذ الفرنسي، ولفهم طريقة التعاطي الأمريكي مع الإسلاميين علينا أن نستحضر وثيقة مرجعية في هذا الشأن وهي عبارة عن خطاب لإدوارد جرجيان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ألقاه يوم 02 جوان 1992 تحت عنوان: "الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط في عالم متغيّر" وقد تضمّن هذا الخطاب إشارة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين بُعدين: الأمن القومي الأمريكي وحقوق الإنسان، ليخلص في النهاية إلى أنّ الإسلام السياسي ليس عدوا إلا إذا تبنّى أفكارا مهددة للأمن الأمريكي ولحقوق الإنسان في مرجعيتها الكونيّة، وجاء تقرير "راند" عام 2007 ليعضد هذه الرؤية - سنفصل القول في هاتين الوثيقتين في مستوى لاحق من هذا الكتاب- وبهذا المعنى يمكن الاطمئنان لفكرة أنّ حركة النهضة ليست عدواً للولايات المتحدة وإن لم تكن حليفا لها..

قصارى القول: نحن إزاء حركة ذات تاريخ لا يمكننا أن نُسقط عنه صفة التضحية والنضال لكنّه أيضا نضال مقرون بصيرورة وسيرورة من التنازلات "الدينية" وإن كانوا يصفونها بـ "السياسيّة"، فما نراه حقيقةً هو أنّ هذه الحركة بحكمتها "المتورّمة" تشكّل الخطر الأكبر ليس على الثورة فقط بل أيضا وخاصة على ما نسميه "الإسلام السياسي"؛ فهي أشبه ما تكون بحصان طروادة المزروع بين الثوار وبين الإسلاميين؛ إذ إنّها تقوم بعملية امتصاص واحتواء للوعي الشعبي بتمظهراته الثوريّة والدينية..

إمكانية تغيير سياسة النهضة:

مادام الشيخ راشد الغنوشي رئيسا نستبعد حصول تغيير في سياسة النهضة ؛ صحيح أنّ مجلس الشورى تنظيميا هو المخوّل برسم السياسة العامة للحزب إلا أنّ الغنوشي لديه تأثير رمزي كبير ؛ أما عن مسألة الخشية المفترضة من خسارة القواعد فأعتقد أنّ ذلك ممّا تعتبره القيادة داخلا في نطاق "الخسائر المحتملة أو المقبولة"، هي ترى أنّها بصدد الاستئثار بعدة مغامرات سياسية مقابل خسارة بعض المنخرطين أو حتى بعض الرؤوس، ومهما يكن فإنّ الحركة مطمئنة لفكرة توافر انضباط حزبي استثنائي يجعل قواعد السمع والطاعة يطغون على من أسميهم قواعد "الحق ضالة المؤمن"..
مُفاد الكلام؛ أعتقد أنّ "التاريخ" بات يشكّل عقدة حقيقية لحركة النهضة، فالقواعد خاضعة لقياداتها لأنها قيادات حائزة لشرعية [تاريخية] ومن ناحية أخرى طفتت القيادات تقترب أخطاء كارثية لأنها تخشى عودة المظالم والعذابات [التاريخية] !!

29- منطقة شمال إفريقيا هي - تقليديا - منطقة نفوذ فرنسي ما يعني أنّها على اطلاع أوسع بها وشبكة علاقاتها بشخصيات من الداخل أكبر وأعمق ،، والولايات المتحدة كما هو معلوم قوة عظمى لا يمكن أن تسمح بانفراد باريس بإحدى المناطق الحيوية في أي نقطة من العالم ، وعندما ترى طائرات أمريكية دون طيار تحلق في سماء النيجر ومالي رغم التواجد العسكري الفرنسي الكبير فيهما نفهم أنّ ما تفعله فرنسا لا يجد أي معارضة أمريكية لأنّه في النهاية عمل بالوكالة ، وحتى واقعة رفض فرنسا منح حق اللجوء لجوليان أسانج مؤسس ويكيليكس رغم أنّ الأخير كشف تجسس الاستخبارات الأمريكية على رؤسائها تؤكد أنّ باريس لا تغرّد خارج السرب الأمريكي وإن رأيت لها وجودا في مكان ما في العالم فاعلم أنّه على [نحو ما] وجود أمريكي [...] ، كما تجدر الإشارة إلى أنّ ليبيا أيضا هي محل "انشغال" فرنسي أيضا فهي رغم انها لم تكن مستعمرة فرنسية بالكامل إلا أنّ الجنوب الليبي شهد احتلالا فرنسيا بُعيد الحرب الع الثانية لذلك رأينا "دعما" فرنسيا للثوار أثناء الثورة الليبية ،، والخليق بالذكر أنّ باريس مهتمة بالشأن الليبي ليس فقط من أجل عيون النفط بل أيضا من أجل التوصل إلى إقامة قاعدة عسكرية لها شمال النيجر لمحاصرة الجماعات الجهادية وتأمين منطقة النفوذ الفرنسي ، لذلك نلاحظ تهويلا فرنسا مريبا للمخاطر الإرهابية المحقّة بالليبيين...

التعاطي مع العامل الخارجي

ما حصل في الجزائر في بداية التسعينيات لفت نظرنا إلى تجاهل الإسلاميين أو على الأقل استهانتهم بالعامل الخارجي وتأثيره في وعي الجماهير ومجرى الأحداث الداخلية، فقد تعاملت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع الجيش الجزائري كعدوٍ وحيد غير أنها فوجئت بدعم دولي رهيب له، وبعد ثورة 25 جانفي في مصر اغترت جماعة الإخوان المسلمين بالإسناد الشعبي وأهملت تأثير الإعلام العلماني والعوامل الخارجية ما كان سببا من أسباب الانقلاب عليها يوم الثالث من جويلية 2013، فما ينبغي للإسلاميين التنبيه إليه هو ضرورة الوعي بالمصالح وتقاطعاتها بين القوى الداخلية والقوى الخارجية، وإن كان لتجربة سقوط الإخوان من فضل فإنه يكمن في لفت أنظارنا إلى وجود لاعبين مؤثرين من خارج الدائرة الغربية يمثلها الدور الخليجي قطر من جهة والسعودية والإمارات وباقي الدول الخليجية من جهة أخرى- ، نخلص من خلال ما تقدّم إلى فكرتين أساسيتين مترابطتين غير أننا سنفصل بينهما فصلا منهجيا لاغير: الاغترار بالإسناد الشعبي الداخلي والاستهانة بالعامل الخارجي.

الاغترار بالإسناد الشعبي الداخلي:

كثيرا ما يغتر الإسلاميون بالإسناد الشعبي الضخم ويطمنون إلى مشايعة السواد الأعظم من الناس لهم ويتصرفون على هذا الأساس متغافلين عن عوامل الهشاشة الكامنة في هذا الإسناد العفوي في محيط عربي إسلامي..

1_ سيطرة العلمانيين على الإعلام:

أسهمت عقود القمع التي تعرّض إليها الإسلاميون فضلا عن تداول بني علما على السلطة في بلاد المسلمين في سيطرة علمانيين على مفاصل الدولة وقطاعاتها الحيوية ولم يشكّل الإعلام في هذا السياق استثناء، بل كان قطب رحي هذه السيطرة الممتدة والتمتدة، وهو ما أنتج رأيا عاما هشّا طالته يد التخريب العقلي والوجداني فباتت آلية اختياره في اللحظات المفصلية "مخبرية" أي معدلة جينيا مرّت عليه عربات صناعة الرأي وتوجيهه، رأينا ذلك واضحا بُعيد ثورتَي تونس ومصر حيث طغت المطالب "الليبرالية" على الدعوات ذات المرجعية الإسلامية..

كما يستهين قطاع واسع من الإسلاميين بنقطة مهمة تتعلق بالتضليل الإعلامي الذي يشكّل أكبر تهديد لذلك الإسناد الشعبي المفترض، إذ بقي الإخوان في مصر يتحدثون عن يقظة المصريين وفطنتهم وسيزيفية محاولات الإعلام التضليلية حتى وقعت الواقعة وانقلب المنقلبون على أول رئيس مدني منتخب بين 30 جوان و03 جويلية 2013، الشيء نفسه تقريبا تكرّر في تونس مع حركة النهضة التي عوّلت على تمسك التونسيين بثورتهم وهويّتهم الإسلامية الأصيلة إلى أن صعد حزب لا علاقة له لا بالثورة ولا بالهوية الإسلامية بسبب إعلام نكوصي "بنفسجي" عبّد لنداء تونس طريقا وعرة نحو قرطاج والقصبة، فمن حيث لم يحتسبوا عادت "ماكينة" التجمّع إلى الدوران مستندة إلى آلة إعلامية نوفمبرية الهوى يشتغل على سيكولوجية

على سبيل المثال لا الحصر تأملوا هذا الخبر المنقول من صحيفة تونسية قبيل عودة سليم شيبوب صهر الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي إلى تونس:

"علمت «الشروق» من مصادر موثوقة جدا بأن السيد سليم شيبوب المقيم حاليا بالامارات العربية المتحدة، وذلك منذ مغادرته تونس صبيحة 14 جانفي 2011 خير تأخير عودته الى أرض الوطن لعدة أسباب يطول شرحها. وعلى العموم فقد قرّر العودة نهاية الأسبوع القادم أو بداية الأسبوع الذي سيليه على أقصى تقدير، وهذا أمر مؤكد.

علما وأن السيد سليم شيبوب محكوم عليه غيابيا بحكمين جزائيين، أحدهما مدة عام واحد، والثاني مدته خمسة أعوام.

وبخصوص الحكم الأول، فيتعلق بتسليم شاب من سكان الضاحية الشمالية للجهات الأمنية مسدسا ناريا، أفاد أمام المحكمة بعد إيقافه بعد ستة أشهر بصدد بيع ملابس مسروقة، بأنه عثر عليه في محيط منزل

السيد سليم شيبوب، وعندما عرضت عليه هيئة المحكمة المسدس المحجوز على ذمتها، أفاد بأنه ليس الذي عثر عليه مخبأ داخل صندوق بعيدا عشرات الأمتار عن منزل شيبوب، كما أفاد الشاب المتهم بالسرقة، بأن المسدس بقي لديه ليلة كاملة وسلمه لاحقا الى عون أمن، ولا يعرف ماذا حدث بعد ذلك. أما بخصوص الحكم الثاني، فقد تعلق بإيقاف شاب يوم 19 جانفي 2011 داخل سيارة عند حاجز احدى لجان الأحياء الشعبية بسكرة وتم الاستجداد من طرف المتساكنين بأعوان نظاميين. وتم حجز مسدس ناري بحوزته، وأفاد بأن السيارة استولى عليها قرب منزل السيد سليم شيبوب، إلا أنه تبين أن السيارة ليست على ملك الرئيس السابق للترجي الرياضي التونسي، ولم يسبق له أن تملك سيارة بمواصفات السيارة المحجوزة، علما أن سيارتيه وضعتا منذ مساء 14 جانفي 2011 بتكنة الحرس الوطني بالعوينة، وهما محل عرض للبيع.

وتؤكد مصادر «الشروق» أن شيبوب سيقوم بإجراءات الاعتراض على الحكمين الغيابيين المذكورين، لأنه على ثقة تامة من نزاهة واستقلالية السلطة القضائية في تونس، حسب مصادر قريبة منه. ويذكر كذلك، أن زوجة شيبوب ممنوعة من السفر، وهي تعاني من المرض الذي يتطلب علاجاً بالخارج حسب ما أكده لنا أفراد من عائلته.

هذا النص الإخباري بنفسجي دعائي بامتياز فهو يشنّف الأذان بتوصيف "السيد" إذ وقع استخدام لفظ التفتيم 3 مرات بشكل متتال ومتسلسل مع كتابة الاسم واللقب كاملين لإحداث التأثير المرجو في نفس القارئ واستثارة شيء من "النوستالجيا" لديه، واللافت للانتباه في تحرير الخبر الإشارة إلى شيبوب بصفته رئيسا سابقا للترجي الرياضي التونسي وليس بصفته صهر الرئيس المخلوع، كما أننا علينا ألا نغفل عن استخدام الاسم الكامل للفريق الرياضي العريق "الترجي الرياضي التونسي" للتشديد على توصيف "التونسي" وفي ذلك تثبيت "نفس" لتونسية سليم ومداعبة لمشاعر آلاف الترجيين في الوقت نفسه، لينتهي المقال الإخباري إلى استجداء مفصوح لمشاعر التعاطف والشفقة عبر الإشارة إلى زوجته المريضة المحرومة من العلاج...!!!

ولاشك أن أساليب من هذا القبيل تدخل في إطار صناعة وعي مزيف - بكسر الياء ونصبها- إلى درجة تدفع بالمتلقي إلى تقبل أفكار كان يرفضها تماما من قبل في ظاهرة تحدثت عنها عالمة النفس اليزابيث لوفتيس في كتابها: "مرض الذكريات المزيفة" وسمتها "تزييف الذاكرة وتصنيع الفهم" ليتدرج التضميل الإعلامي في مرحلة متقدمة إلى "تغليب الوعي" على حد عبارة "هربرت شيلر في كتابه" المتلاعبون بالعقول. " [Mind Managers]، وهم لا يفعلون ذلك عبثا بل يفعلونه في سياق رؤية استراتيجية كلاسيكية قوامها تهيئة عوام الشعب نفسيا لتقبل فكرة عودة رموز النظام القديم، فمجرد تردد الأسماء واستئناس الوجوه كفيلا مع انسياب الأيام بقولية مزاج الشعب "الثائر" وجعله يقبل يوما ما وفي لحظة ما برؤية أحد الأعلام "الأقحاح" نائبا أو وزيرا أو سفيراً أو حتى... رئيساً...!!!

2_الإعلام والإرهاب:

إن صناعة الإرهاب في مرحلة ما بعد الثورات من شأنها أن تعبد الطريق لقوى الثورة المضادة التي تسعى إلى خلق حالة مكررة من الديكتاتورية لكن بوجه أكثر بشاعة ووحشية في مناخ أريد له أن يكون شاذاً تتراجع فيه الدعوات التحررية وتتركز المطالبية الشعبية فضلا عن المستوى الحيوي الأول في المستوى الثاني من هرم "ماسلو"، فتكون ذريعة "تحقيق الأمن" السلاح الأمثل الذي يسند عودة الدولة المتغولة لتستعيد عافيتها وعنفوانها... وما على الشعب في القرن الحادي والعشرين إلا أن يرفض التضحية بالحرية من أجل الأمن لأنه إن فعل فإنه لا يستحق أيهما... كما أصدر بذلك بنيامين فرانكلين منذ القرن الثامن عشر..

ويبقى تضخيم المخاطر الأمنية إعلاميا وسيلة مثلى لزرع الخوف الذي كان وما زال الطريق الملكية المؤدية إلى إعادة إنتاج الاستبداد، ولنا على ذلك شواهد من التاريخ القريب، بعد أن أعدم الشعب الروماني نيكولا تشاوشيسكو عام 1989 خيّل إليه أن المهمة انتهت وسمح بتولي ايون إيليسكو منصب رئيس الجمهورية.. وإيليسكو هذا ليس سوى أحد أعوان الديكتاتور القتل!، رفع الرئيس الجديد شعارات الثورة بصوت أعلى من أصوات الثوار أنفسهم، وأكد أن الاستبداد صفحة قد طويت إلى الأبد، وصدّق الرومانيون مزاعم إيليسكو تحت تأثير الإعلام الخانع السائر في ركاب قوى الثورة

المضادة، وتمر الأيام ليميط القائد الثوري المزعوم عن وجهه القبيح، فقد طفق يثار لسيدته تشاوسيسكو عبر اضطهاد الثوار وملاحقتهم واغتيالهم بذريعة فرض الأمن في أجواء غلب عليها الإجرام المسلح وانتشار الخوف والهلع في صفوف الشعب الذي وقع ضحية مجموعات مسلحة مجهولة وإعلام مدجن فاقم مخاوفه وأقنعه بضرورة قمع كل صوت معارض بتعلة أن المعارضة في تلك الظروف خيانة محثا المواطنين على مؤازرة أيليسكو الذي قدّم نفسه الرجل الأقدر على حماية أمن البلاد والعباد، وأتمّ "فخامة القتال" ولايته الأولى ليترشح لولاية أخرى ويفوز في انتخابات مزوّرة بنسبة قاربت 70 بالمئة، لتستقر السلطة بشقيها التشريعي والتنفيذي في يد رموز النظام السابق لتستحيل الثورة الرومانية إلى قطعة مسرحية من الكوميديا السوداء لأنها في حقيقتها لم تكن ثورة مكتملة الأركان لتهاون الشعب الروماني وانخداعه بالأعيب قوى الثورة المضادة التي قدّمت درسا لا يُنسى في طريقة سرقة الثورات ومصادرة أحلام الشعوب..

فما من دكتاتورية عبر التاريخ إلا والتحفّت بلحاف التخويف من عدوّ ما سواء كان هذا العدو في الداخل أو في الخارج، وحين تلتهم الحاجة إلى الأمن دعوات التحرير والتثوير ويطغى سؤال "الدولة" على أسئلة الثورة تتآكل الخيارات وتضيق السبل أمام الشعوب ضيق صدورهم ليجدوا أنفسهم من حيث لا يشعرون بين قطبي رحى معادلة ماثوية لا يسعهم فيها إلا الاختيار: الإرهاب أم الأزلام؟!.. أعتقد أن الشطر الأول من التركيب الإمي هو الأحمى.. أحمى الأمرين وأخفّ الضررين، ليغيب أو يُغيب خيار الأسلمة أيّ تحكيم الشريعة..

فليس أخطر على الثورة واستحقاقاتها من هكذا تشوّف إلى الأمان، فجميع أسئلة الثورة والدعوة تنداعى وتسقط بلا حراك تحت قصف القنوات البائسة التي يقذفونها في رؤوس العوام، هذات من قبيل: "فليكن ما يكون.. المهم أن تستقر الدولة ويستتب الأمن..!"

وأتساقا مع ما تقدّم.. نستشف خطورة انخراط الإعلام بشقيّ العلماني و"الفلولي" في لعبة التضليل والتنمية والتشويه، وكما تعلمون، فإن ذريعة العودة إلى المربع الأول من القمع والاستبداد تبدو جاهزة: الإرهاب!!!

3_ ليس المتلقّي وحده ضحية التضليل الإعلامي:

عندما يخوض الخائضون في موضوع "التضليل الإعلامي" غالبا ما يقع التركيز على "المتلقّي-الضحية" وإغفال الحديث عن "المنشط-الضحية"، إذ ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إن عددا كبيرا من مقدّمي البرامج لا يفقهون ما يعملون بل هم مجرد أدوات طيّعة في أيدي سادتهم من أصحاب الأجنّات الذين يتحكّمون في المدير والمسؤول عن البرمجة والممول إن لم يكونوا هم أنفسهم ممولين، ففي الوقت الذي يتوهم فيه المنشط أو المقدم أنه حرّ من كلّ قيد ويقول ما يريد ويفتح الملفّ الذي تهفّ إليه نفسه هو في حقيقة الأمر ينفذ خطة موضوعة مُسبقا أوحى بها إليه، كأن يأتيه رئيس التحرير بكلام إيحائي كلاسيكي من قبيل: "قضية تخفي الإرهابيين في النقاب أثارت جدلا واسعا وبرنامج فلان حقّق نسبة مشاهدة قياسية عندما استضاف أمّيا تحدّث عن خطورة انتشار النقاب!!.. وبطبيعة الحال يُرحّب المنشط بالفكرة -التي فُذف بها بمهارة في لاوعيه - وينطلق فورا في طرق موضوع "مُعرض" من سقط المتاع وهو يعتقد أنه قد "اختر" موضوعه بعناية ولم يفرضه عليه أحد!!..، وكثيرا ما يُلقى بمُعلّق متمرّس لمرافقة المقدم الشاب حتى يوجّه الحصة و"يسيجها" في إطار خطاب معيّن!!.. ولما كان ذلك كذلك تحرص المؤسسات الإعلامية "المختركة" أو "الموجّهة" على اختيار مقدّمي برامج جاهزين للاستلاب وقابلين للإيحاء ليكونوا في ما بعد ثمرة ناضجة جاهزة للقطف أيّ موضوعا لما سمّاه "هربرت شيلر" قوْلبة التفكير وتعليب الوعي!!..

صفوة القول: على الإسلاميين مراعاة عوامل التشغيّب على الإسناد الشعبي الواسع الذي يحظون به، وأخطر هذه العوامل على الإطلاق هو الإعلام المريض ليس لعلمانيته فقط بل أيضا وخاصّة لافتقاره إلى المهنيّة، وأستحضر في هذا السياق ذلك الموقف الفريد لملك الشعراء أحمد مطر من الإعلام النّزاع إلى التضليل فقد عُرف الشاعر العراقي العظيم بتعامله الحذر مع الصحافة وتحفّظه في إجراء حوارات صحفية، وهو في الحقيقة لا يتبنّى موقفا عدائيا مبدئيا من صاحبة الجلالة لكنّه يسجّل استيائه العميق ممّن

يَدْعُونَ أَنَّهُمْ إِعْلَامِيُونَ وَالْإِعْلَامُ مِنْهُمْ وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ بَرَاءٌ ؛ فَعِنْدَمَا سَأَلَ الرَّجُلَ عَنْ سِرِّ تَجَاهُلِهِ لَوْ سَأَلَ
الْإِعْلَامُ أَجَابَ قَائِلًا:

"إِنِّي لَمْ أَتَجَاهَلَ وَسَائِلَ الْإِعْلَامِ (..) بَلْ تَجَاهَلْتُ وَسَائِلَ الْإِعْدَامِ، تِلْكَ الَّتِي تَكْتُبُ بِالْمَمْحَاةِ، وَتَقْدُمُ لِلنَّاسِ
فِرَاقًا خَالِيًا مَحْشُورًا بِكَمِيَّةٍ هَائِلَةٍ مِنَ الْخَوَاءِ، وَلِلْإِعْلَامِيِّينَ أَقُولُ: احْذَرُوا أَنْ تَعْبَثُوا بِالْحَقَائِقِ، وَاحْذَرُوا بَلْعَ
أَطْرَافِ الْحُرُوفِ، فَالْكَلِمَةُ حَسَّاسَةٌ جَدًّا، يُمْكِنُ تَحْوِيلُهَا بِلَمْسَةٍ بَسِيطَةٍ غَيْرِ مَسْئُولَةٍ، مِنْ أَدَاةٍ إِحْيَاءٍ إِلَى أَدَاةٍ
قَتْلِ. إِنْ عَبَثْنَا هِينًا بِكَلِمَةٍ "إِعْلَامٍ" يَحْوِلُهَا بِبَسَاطَةٍ إِلَى "إِعْدَامٍ". [...]"

السؤال هنا ..ماذا لو اقترب مطر منا ومن إعلامنا؟!!!!..ربما كان سيحدثنا عن "وسائل
الإعدام...مرتين...!!!"

فالإعلام لديه قدرة عظيمة على جعل "ثوار" يحثون إلى أيام الطغيان شكل متقدم من أشكال "عقدة
ستوكهولم" لا يحث فيها الضحية إلى الجاني بل إلى الجريمة نفسها!!، ليس لأن "السماء لو أمطرت حرية
.. لرأيت العبيد يحملون المظلات" كما يقول أفلاطون بل لأن الآلة الإعلامية إذا اشتغلت على أذهان
العوام فهي صناعة لنفوس عبيد...!!

الاستهانة بالعامل الخارجي:

لم تكن الثورات العربية التي انقذت شرارتها من تونس مجرد حراك شعبي مناهض لأنظمة دكتاتورية
جثمت على صدور الشعوب عقودا طويلة ضاقت فيها ذرعا من الفساد والإفساد والقمع والتنكيل؛ بل
كانت أيضا غضبة جامحة ضد الغرب وسياساته المشايعة لحكام الاستبداد، وهو ما جعل عملية التغيير
المفاجئ تقترن بطغيان احتمالات التصادم على افتراضات التقارب مع هذا الغرب..

وعندما نتحدث عن العامل الخارجي فإننا نشير أساسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأن بقية القوى
العالمية إما أنها منزوية -حسبنا- كالصين أو تدور سياساتها في فلك واشنطن كالاتحاد الأوروبي أو أنها
تقتصر إلى رؤية استراتيجية واضحة في علاقتها بالإسلاميين مثل روسيا المنشغلة أو التي أريد لها أن
تنشغل بفضائها الإقليمي، كما نعني أيضا أولئك الوكلاء الإقليميين المتناثرين شرقا وغربا..

وما بدا واضحا لدى الإسلاميين أثناء اعتقالهم السلطة في مصر وتونس والمغرب وحتى ليبيا بعيد
إسقاط القذافي هو غياب استراتيجيات "علائقية" متوازنة، وهو ما ينسحب كذلك على تجربة حزب العدالة
والتنمية في المغرب التي انحنت بدهاء لرياح الربيع العربي، فالجميع قد انخرط في سياسة استرضائية
مداهنة أضرت بالعمل الحركي الإسلامي ..

وعلى عكس ما توهي به هذه المداراة فإنها تُعدّ ضربا من ضروب الاستهانة بالعامل الخارجي، فقد خُيل
لقادة الأحزاب الإسلامية أن حُزمة من التنازلات "الدينية" والسياسية كافية ليأمنوا شرّ الغرب، فيما كان
عليهم التعامل مع هذا الغرب منذ البدء بروح الشراكة لا الوكالة، خاصة أنهم حكموا بإرادة الشعب، فقد
كان بإمكانهم استثمار شرعيتهم تلك بشكل أفضل وأنجع وأنفع للتيارات الإسلامية، وسنعرّض في
السطور اللاحقة إلى تجربتي حركة النهضة التونسية والإخوان المسلمين المصرية:

-- تقصير حركة النهضة في تونس:

- التحالف مع غلمانيين صرحاء: حزب التكتل اليساري وحزب المؤتمر الليبرالي..
- .. انحرافات صلب الدستور: الانحراف الأساسي هو عدم التنصيص على
الشرعية الإسلامية مصدرا للتشريع وكل ما عداه من انحرافات كتجريم التكفير وحرية الضمير هي
تبعات وتقريرات طبيعية نابعة من أصل فاسد..

- أوفت النهضة بالوعود الانتخابية العلمانية الى أطلقها زعيمها راشد الغنوشي كتلك المتعلقة بالسياحة، إذ قال رئيس الحركة "الإسلامية": "سنسعى لخلق منتج سياحي متنوع، لن نمنع الفنادق التي تقدم الخمور وبها مسابح، لكن سنوفر أيضا اضافة لذلك خدمات ترفيهية راقية لطبقات متدينة"³⁰ بطبيعة الحال هذا غيظ من فيض لكن ربما نكون قد أثينا على النقطتين الأهم والأكثر مفصلية في رأينا، أما عما كان يجب أن تفعله الحركة فإننا نرى أنه:

_ كان على الحركة القفز على الخلافات "الشخصية" مع محمد الهاشمي الحامدي والتحالف مع العريضة الشعبية التيار الأقرب إلى المرجعية الإسلامية وصاحب 26 مقعدا في المجلس الوطني التأسيسي وبذلك تكون النهضة بمقاعدها الـ 89 قد زاجت بين المبدئية العقدية والبراغماتية السياسية في مجلس عدد مقاعده لا يتجاوز 217..

_ كان على الحركة رفض صيغة الفصل الأول من الدستور والتمسك بالشريعة الإسلامية مصدرا وحيدا للتشريع، والذهاب في رفضها إلى أبعد مدى، والدعوة في آخر المطاف إلى آلية حسم ديمقراطية يقع بمقتضاها الرجوع إلى الشعب عبر آلية الاستفتاء ...

يوم 14 أكتوبر 2013 عمدت الحركة إلى تسليم السلطة إلى حكومة "تكنوقراط" يرأسها مهدي جمعة ، تضطلع بتصريف الأعمال وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية، وكان هذا التنازل تحت ضغط داخلي وخارجي رهيب وعلى وقع فوبيا انقلاب عسكري على منوال الحالة المصرية - كأّن الجيش التونسي مؤهل أصلا للقيام بانقلاب حتى لو أراد ذلك -، ومرّ الاستحقاق الانتخابي بسلام - أمنيا على الأقل- وفاز حزب نداء تونس في التشريعيات وقفز زعيمه الباجي قائد السبسي إلى سدة الرئاسة، وقد وقع الاختيار على الحبيب الصيد أحد رجال التنفيذ في عهد بن علي لرئاسة الحكومة الجديدة، وشاركت حركة النهضة في التشكيلة الوزارية بحقيبة وزارية يتيمة وثلاث كتابات دولة، ورغم هذه المشاركة الهزيلة كما إلا أنها من وجهة نظر "ندائية" تكتسي أهمية قصوى كيفا من ناحية: - إضعاف المعارضة البرلمانية. - تقاسم تبعات الفشل المحتمل. - الحصول على قروض ومساعدات من المؤسسات المالية الدولية عبر تنفيذ الشرط - غير المعلن- بتشكيل حكومة ائتلافية مع حركة النهضة. - إعادة إنتاج النظام القديم تحت غطاء "ثوري" توقّره حركة النهضة.

فواضح أنّ حركة النهضة التونسية لم تفعل أكثر من تنفيذ أجندة دولية سابقة الوضع تشكّل "التشاركية" الحكومية بينها وبين النداء أبرز ملمح فيها؛ وذلك للحفاظ على المصالح الغربية عبر وكلاء إقليميين تأتي دولة الجزائر في الجزائر على رأسها ولعلكم تتذكرون ذلك اللقاء الشهير بين الغنوشي والسبسي في أوت 2013 بباريس وذلك الاجتماع الثاني في الجزائر الذي جمعهما هذه المرة ببوتفليقة ذات يوم من شهر سبتمبر 2013 في لقاء أشبه ما يكون بـ "الطا صغيرة" لتقاسم مناطق النفوذ السياسي بين قطبيّ المشهد التونسي لضمان شيء من الاستقرار استقرار المصالح الغربية في منطقة تُعرف تقليديا بكونها منطقة نفوذ فرنسي دون أن تغيب واشنطن عن المشهد فهي اللاعب الأصيل وباريس هي وكيلها الإقليمي..

وما استشعرته شخصيا من دوائر مقربة من النهضة هو وجود خشية لدى قيادات الحركة من "حمام دم" قد تكون هُددت به إذا لم ترسخ لخارطة الطريق الموضوع سلفا، فهي تعرف أنّ الانتخابات الأخيرة بشقيها التشريعي والرئاسي قد تمّ تزويرها ومع ذلك لم تنبس بحرف واحد ولم تتطرق ببنت شفة ..

قصارى القول؛ حركة النهضة خُيرت بين الدولة والثورة فانتصرت للدولة.. ولعلكم لاحظتم وتلاحظون تركيز النهضويين الواضح والفاقع على مسألة التوافق وضرورة صيانة الوحدة الوطنية وتجنّب الصراع

³⁰ - صحيفة الوطن الكويتية عدد 6_ 2011/10/4 ص 40.

الداخلي بشكل كبير ومريب يشي بوجود تهديد ما من جهة ما، وهذا لا يُعفي الحركة من مسؤوليتها التاريخية عن ثورة ضاعت وشعب مسلم ترك هملاً لجوقة من التغريبيين ومن الفرونكفونيين و"الفرونكفونيين"³¹ تعبت به وبمصالحه بل بشخصيته العربية وبهويته الإسلامية..

- "أول أوكسيد النهضة"³²:

ونحن نستمع إلى راشد الغنوشي نشعر أنه بات لسان حال الثورة المضادة فخطابه أضحى متقاطعاً بشكل واضح مع خطاب قوى الردّة التي تُسهب في الحديث عن القانون وحقوق الإنسان وتردّد قوالب جاهزة لا علاقة لها بالسياق الثوري من قبيل "من حق كل تونسي أن..."، "علينا أن نتجاوز مشاعر الحقد"، "علينا أن ننظر إلى المستقبل"...؛ ففي قطعة مسرحية من الكوميديا السوداء لم ير زعيم حركة النهضة مانعاً في قبول مشروع قانون زجر الاعتداء على القوات المسلحة³³ بصيغته "الفجة" مع الاكتفاء بتعديله رغم يقين الجميع [إلا نداء التجمع وحركة النهضة] أنه من سقط المتاع ومكانه الطبيعي هو سلة المهملات..!

وقد لمسنا هذا المسار "النكوصي" لحركة النهضة بوضوح منذ فوزها في انتخابات 23 أكتوبر وانخراطها في لعبة التنازلات التي لا تنتهي وسمحت لأعداء الثورة بالنقاط أنفاسهم ولملمة شتاتهم في امتداد واضح لحكومتَي محمد الغنوشي والسبسي، ولم تحدث تلك القطيعة السياسية الضرورية مع الماضي الاستبدادي كأنّ الثورة لا تُجَبّ ما قبلها، ودارت الدوائر واجتاح نداء تونس البرلمان ومَرَّ مرشحها إلى الرئاسة وسارعت النهضة إلى الانخراط في حكومة خلاسية تجمّعية³⁴ لتمنحها غطاءً ثورياً يؤمّن لها إعادة إنتاج النظام القديم بسلاسة بعد أن أسهم النهضويون في إضعاف المعارضة البرلمانية وامتصاص الزخم الثوري لدى قواعدهم..

ورغم يقيننا بوجود ضغوط إقليمية ودولية أجبرت الغنوشي على انتهاج هذا المنهج إلا أنه كان على الحركة المناضلة ذات المرجعية الإسلامية أن تتحمّل مسؤوليتها التاريخية في لحظة فارقة تحتاج -أو تستحق- أحزاباً وطنية قوية تقود الشعب النائر إلى ضالّته أمانة وحرية وحسن بقاء..

لكنّ إحقاقاً للحق علينا أن نستدرك فنقول إنّ الحركة "الغنوشية" عُذرها معها.. إذ كيف لها أن تتحدّث مثلاً عن منع عودة منظومة الاستبداد أو معاقبة "رموز التجمع" ورئيس الجمهورية نفسه "تجمّعي"؟!...؛ فمجرّد إثارة هذه المسألة "الحساسة" مع فخامته تتنافى وأبسط قواعد اللياقة...!!

لاشكّ أنّ الشيخ وجماعته يُدركون أنّ "التخلية" قبل "التحلية" أي إنّ التخلي عن الرذائل مقدّم على التحلي بالفضائل كما بقول الفقهاء، لكنّي أفهم تماماً الوضع المازقي الذي تعيشه النهضة، فقد سلكت منذ البداية مسلكاً خاطئاً، وعندما تسلك طريقاً إلى الجحيم لن يكون مهماً السؤال عن رفيق الطريق...!!

--تقصير الإخوان المسلمين في مصر:

- لم تتجرأ جماعة الإخوان على مجرد التلويح بإلغاء اتفاقية السلام الموقعة مع العدو الصهيوني أو حتى طلب مراجعة "كامب دافيد" التي تحظر على مصر إنشاء أي مطارات عسكرية في أرض سيناء التي قيل لنا إنها عادت مصرية...!!

- الرئيس الإخواني محمد مرسي استمرّ في اعتماد القروض الربوية وتحالف مع العلمانيين ولم يشرع في التأسيس لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية... كل ذلك تملّقا وتزلفاً للغرب..

³¹ - الذين يفكرون بطريقة فرونكفونية..

³² - أول أوكسيد الكربون هو غاز سام ناتج عن [الاحتراق] !!

³³ - مشروع قانون مثير للجدل تمّت إحالته على مجلس نواب الشعب تضمّن بنوداً خطيرة تمس بشكل جوهري من حرية التعبير وتضيّق على الإعلام.

³⁴ - حكومة الحبيب الصيد.

ورغم حقيقة وجود ضغوط دولية متصاعدة نظرا لعبقرية الحالة المصرية من الناحية الجيو-استراتيجية وحساسية الدور الإقليمي بما ينطوي عليه من تعقيدات العلاقة مع الكيان الصهيوني يمكننا القول إنّ التعاطي الإخواني مع تلك الضغوط بدا باهتا ولم يكن بملحمة اللحظة الثورية، كأنّ الغرب يؤتي الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء ..

وكما يقول ابن القيم الجوزية: "تالله ما غدا عليك العدو إلا بعد أن تولى عنك الولي فلا تظن أن الشيطان غلب ولكن الحافظ أعرض" ³⁵ !!!

الإطار النظري العام للتعاطي الأمريكي مع الإسلاميين :

ولفهم الإطار النظري العام للتعاطي الأمريكي مع الإسلاميين علينا استحضار وثيقتين مرجعيتين :

- خطاب ³⁶ إدوارد جرجيان:

إدوارد جرجيان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ألقى خطابا عام 1992 في واشنطن وقد أشار هذا الخطاب إلى ضرورة تحقيق التوازن بين بُعدين: الأمن القومي الأمريكي وحقوق الإنسان، ليخلص في النهاية إلى أنّ الإسلام السياسي ليس عدوا إلا إذا تبنّى أفكارا مهددة للأمن الأمريكي ولحقوق الإنسان في مرجعيتها الكونية، إلا أنّ التقرير الذي شارك في إعداده عدد من الخبراء والدبلوماسيين أشار إلى ضرورة توخي الحذر عند "التواصل" مع الإسلاميين والتأكد من حقيقة خلفياتهم الفكرية وعدم الاكتفاء بما يُطلقونه من تصريحات هنا أو هناك، كما أدان الخطاب الجماعات الإسلامية التي تنظر إلى الديمقراطية نظرة أدائية وصولية تحت الشعار الشهير "صوت واحد، رجل واحد، مرة واحدة" في تأثر واضح بما جرى ويجري آنذاك- في الجزائر حيث صعد الإسلاميون وانقلب عليهم العسكر بالذريعة نفسها بعد أن نُقل عن زعيم جبهة الإنقاذ علي بلحاج قوله بُعيد ذلك الفوز التاريخي: "اليوم عرس الديمقراطية ومآتمها أيضا" !!

بقي أن نقول إنّ "جرجيان" كان من الذين عيروا عن إعجابهم بزعيم حركة النهضة المنفيّ في ذلك الوقت- راشد الغنوشي الذي تقرب من الأمريكيين بأنّ بادر بمراسلة الدبلوماسي الأمريكي وتبادل معه رسائل كتب عنها "إدوارد" معلقا: "كانت عباراته عظيمة [...] وكان يخاطب جمهوره بجرأة..."، لتبدو الحركة التونسية مرضيا عنها أمريكيا أو على الأقل غير مغضوب عليها مبدئيا، وربما تكون تلك المراسلات البداية الحقيقية لما سُمّي في ما بعد بـ "المراجعات" وفي رواية أخرى "التنازلات" التي مثّلت امتدادا ما لما جاء في كتابه "الحريات العامة في الدولة الإسلامية" الذي عرض فيه بالصحابي الجليل وكاتب وحي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسائله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ³⁷، كما أباح فيه أن يدعو داع إلى غير الإسلام دينا بحرية ودون تضيق ³⁸ !!

³⁵ الفوائد "79 ص.

³⁶ الخطاب- الوثيقة تمّ إلقاؤه يوم 02 جوان 1992 تحت عنوان: "الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط في عالم متغير".

³⁷ يقول الغنوشي في الصفحة رقم 164 من كتاب "الحريات العامة في الدولة الإسلامية الذي نشره عام 1993" "الوالي المنشق معاوية بن أبي سفيان، وقد غلبت عليه - غفر الله له - شهوة الملك وعصبية القبيلة..."

³⁸ راجع ص 293 و294.

- تقرير "راند" 39:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انطلقت مراكز التفكير الأمريكية في إصدار الدراسات والأبحاث لرسم الملامح الفكرية للجولة الجديدة من المواجهة مع العالم الإسلامي، وتعدّ مؤسسة "راند" أبرز المؤسسات البحثية المؤثرة التي اضطلعت بهذه المهمة فكان أن توصّلت إلى إصدار تقرير شديد الأهمية في أواخر شهر مارس 2007، حمل التقرير التفصيلي عنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة" [Building J] Networks Muslim Moderate .

صدرت الوثيقة في 217 صفحة وتضمّنت 9 فصول إلى جانب مقدمة مطوّلة..

والتقرير هو عبارة عن تشخيص لواقع التيارات الإسلامية في علاقتها بالغرب وعرض لجملة من المقترحات والتوصيات الدقيقة، هذا التقرير المثير للجدل يميّز تمييزاً حدياً بين العلمانيين والعصرانيين من جهة وبين الإسلاميين الذين يصفهم محررو التقرير بـ "المتطرفين" الذين يجب مقاومتهم عبر تشجيع تمدد شبكات الصنف الأول المشايخ للقيم الغربية، ويوصي البحث بتقليص حضور التيار الإسلامي في الشارع عبر مزاحمته في القيام بالأعمال الخيرية، كما يدعو صنّاع القرار الأمريكي إلى حث التنظيمات العلمانية على انتهاز المنهج نفسه ..

يُعدّ هذا التقرير تعبيرة صريحة عن مصطلح كودي⁴⁰ أخر ينضاف إلى كلمة "الاستقرار" ألا وهو "الاعتدال"، إذ يشدّد تقرير "راند" على ضرورة اضطلاع الغرب وحده بمهمة تحديد الخصائص الفكرية للجماعات والشخصيات "المعتدلة" ..

ويعتبر التقرير الذي شارك في صياغته الأكاديمي المرموق "أنجل راباسا" Angel Rabasa⁴¹ طبيعة الصراع بين الغرب والعالم الإسلامي بتلك التي وضعت المعسكرين الشرقي والغربي وجها لوجه أيام الحرب الباردة لذلك دعا صراحة إلى الاستفادة من ذوي الخبرة الذين خاضوا ذلك الصراع التالد، مؤكداً على أنّ المواجهة الأمينة مع الإرهاب لا تكفي ولا بدّ من دحر الأفكار "المناوئة" عبر نسفها وإحلال أخرى بديلاً عنها تتوافق وشروط "الاعتدال"، وتعزيزاً لهذه المساعي حدّدت الدراسة الخصال الواجب توفّرها ليستحقّ بها إسلاميون بعينهم توصيف "معتدلين"، ويأتي على رأس هذه الخصال القبول بالديمقراطية بشكلها الغربي، وذهب التقرير إلى أبعد وادق من ذلك عبر اقتراح اختبار لقياس درجة "الاعتدال" يتكوّن من 11 سؤالاً تحدّد إجابة الإسلاميين عنها طريقة تعاطي الإدارة الأمريكية معهم، وهذه الأسئلة هي:

- 1- هل يتقبّل الفرد أو الجماعة العنف أو يمارسه؟ وإذا لم يتقبل أو يدعم العنف الآن؛ فهل مارسه أو تقبله في الماضي؟
- 2- هل تؤيد الديمقراطية؟ وإن كان كذلك؛ فهل يتم تعريف الديمقراطية بمعناها الواسع من حيث ارتباطها بحقوق الأفراد؟
- 3- هل تؤيد حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً؟
- 4- هل هناك أية استثناءات في ذلك (مثال: ما يتعلق بحرية الدين)؟
- 5- هل تؤمن بأنّ تبديل الأديان من الحقوق الفردية؟

³⁹ مؤسسة بحثية تابعة للقوات الجوية الأمريكية.

⁴⁰ اعتبر المفكر الأمريكي اليهودي المعادي للصهيونية نعوم تشومسكي أنّ مصطلح "الاستقرار" ليس إلا كلمة كودية يستخدمها الأمريكيون بمعنى غير معلن قوامه القبول بالهيمنة الأمريكية وخدمة المصالح الغربية.

⁴¹ باحث أكاديمي، عمل سابقاً في وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع، حاصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد الأمريكية، يجيد التحدث بأربع لغات غير اللغة الإنجليزية، وهي: الفرنسية، الإيطالية، اليونانية والإسبانية، مختص في شؤون العالم الإسلامي.

- 6-هل تؤمن أن على الدولة أن تفرض تطبيق الشريعة في الجزء الخاص بالتشريعات الجنائية؟
- 7-هل تؤمن أن على الدولة أن تفرض تطبيق الشريعة في الجزء الخاص بالتشريعات المدنية؟ وهل تؤمن بوجوب وجود خيارات لا تستند للشريعة بالنسبة لمن يفضلون الرجوع إلى القوانين المدنية ضمن نظام تشريع علماني؟
- 8-هل تؤمن بوجوب أن يحصل أعضاء الأقليات الدينية على حقوق كحقوق المسلمين تماماً؟
- 9-هل تؤمن بإمكانية أن يتولى أحد الأفراد من الأقليات الدينية مناصب سياسية عليا في دولة ذات أغلبية مسلمة؟
- 10-هل تؤمن بحق أعضاء الأقليات الدينية في بناء وإدارة دور العبادة الخاصة بدينهم [كنائس أو معابد يهودية] في دول ذات أغلبية مسلمة؟
- 11-هل تقبل بنظام تشريع يقوم على مبادئ تشريعية غير مذهبية؟

كما نورد الأسئلة باللغة الإنكليزية كما جاءت في التقرير حتى تتوضَّح الصورة أكثر:

- 1-"Does the group or individual support or condone violence, if it does not support or condone violence now, has it supported it or condoned it in the past"
- 2-"Does it support democracy, and if so does it define democracy broadly in terms of individual rights?"
- 3-"Does it support internationally recognized human rights?"
- 4-"Does it make any exceptions? For example, regarding freedom of religion"
- 5-"Does it believe that changing religions is an individual right?"
- 6-"Does it believe that the state should enforce the criminal law component of Sharia?"
- 7-"Does it believe that the state should believe the civil law component of Sharia?"
Or does it believe there should be non-Sharia options?"
- 8-Does it believe that members of religious of minorities should be entitled to the same rights as muslims ?"
- 9-"Does it believe that numbers of religious minorities should be entitled to the same rights as Muslims? Does it believe that a member of religious minority could hold high political office in a Muslim majority country?"
- 10-"Does it believe that members of religious minorities are entitled to build and run institutions of their faith in Muslim majority countries?"

-11"Does it accept any legal system based on non-sectarian legal principles?"

اتّساقاً مع ما تقدّم نستشفّ خطورة ما يوضع للأمة من مخططات الاستنواق والتميع والتدجين والتطويع ، وهو ما لم نلمس معه ردّة فعل مناسبة من التيارات الإسلامية الحركية بمختلف مشاربها، فما رأينا من معظمها هو "تكيف" مع ما رسمه الغرب وليس مواجهة له، رأينا ذلك بشكل خاص في تونس ومصر والمغرب بشكل جعل الفجوة تضيق وتضيق بين ما هو إسلامي وما هو علماني وهو وضع مربك يلبس على العوام ويرميهم بعيداً عن الإسلام من حيث لا يشعرون!..

وقد كان على الإسلاميين فور صدور التقرير ترجمته ونشره على أوسع نطاق بما يوضح الرؤية ويُجَلّي الغموض ويُحمّل المسؤوليات للمسلمين جميعاً عامتهم قبل خاصّتهم..

- واشنطن ومحاربة الإسلاميين بالفوضى:

لا تدّخر واشنطن جهداً في إثارة النعرات الطائفية والصراعات الإيديولوجية للدفع بالأمر نحو حالة من الانسداد أو حتى حروب إقليمية "محدودة" بما يمنع التيارات الإسلامية من مواصلة استقطاب الشارع المسلم ويُعطّل صعودها ويُشوِّش على حضورها، إذ لا شك أنّ الإرهاب في زماننا هذا غدا صناعةً مكتملة الأركان ، تتوسّل بها الولايات المتحدة في رسم سياستها الإمبريالية التي تتركّز على بلاد المسلمين الذين ينامون على بحر من النفط والغاز والفساط وثروات لا عدّ لها ولا حصر فضلاً عن موقع بلدانهم الاستراتيجية المهم وحسبنا ان نشير في هذا الإطار إلى أنّ جميع الدول العربية تطلّ على البحر ، أرضنا من الماء إلى الماء، ويمثّل الكيان الصهيوني حالة قصوى من الإرهاب زرعت بين ظهرانيا ؛ نقول ذلك دون أن ننسى عامل العداء للإسلام بما هو دين قوّة وريادة وعزّة يُراد له الانحسار والانطفاء .. لكن هيهات .. "يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متمّ نوره ولو كره الكافرون" .. وهو ما يجب أن تنتبّه إليه الحركات الإسلامية الإحيائية:

فوضى "الهلال الخصيب"⁴² ... "دع أعداء الولايات المتحدة يتقاتلون"!!:

"دع أعداء الولايات المتحدة يتقاتلون" مبدأ براغماتي كلاسيكي تطبّقه الإدارة الأمريكية بشكل واضح في سوريا ، وهو مبدأ قديم طبّق على سبيل المثال لا الحصر في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران حيث تمّ دعم الطرفين [فضيحة إيران كونترا الشهيرة في عهد ريغن]، ونحن نرى اليوم عناصر القاعدة والإيرانيين وحزب الله وحلفاء روسيا يتقاتلون بضراوة تسرّ الناظرين الأمريكيين لا محالة، فقد ذكر مستشار أوباما "ماكدونالد" بالمبدأ الانتهازي الشهير امام الكونغرس ذات يوم من عام 2014، بل إنّ جريدة "السفير" اللبنانية نقلت عن جنرال إسرائيلي حديثه عن "أعداء يتقاتلون" وبهذا المعنى ننتهي إلى نتيجة مفادها أنّ إطالة أمد الصراع هي مصلحة صهيوي-أمريكية بامتياز شريطة ألا تخرج الأمور والأحداث عن السيطرة وهي المرحلة التي بدت المنطقة قريبة منها ما حتّ الولايات المتحدة على التحرك لاستصدار القرار 2170 الذي يدور حول تجفيف مصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية مع الاكتفاء بشن غارات جوية قد تضع حدّاً للتمدّد الداعشي دون أن تقضي عليه تماماً، فما زال لدولة الخلافة المعلنة منافعها الجمة للمشروع الصهيوي-أمريكي في المنطقة، وعلى رأس هذه المغامرات تحجيم دور التيارات الإسلامية الإصلاحية عبر مزيد تشويه صورة الجماعات الجهادية ..

جسد "الإمبراطورية" يحتاج إلى دماء لكي يعيش:

⁴² منطقة الهلال الخصيب تضمّ بلاد الشام [سوريا-لبنان-الأردن-فلسطين] والعراق..

غني عن البيان أنّ الاقتصاد هو المحرك الأبرز للحروب وعندما يتعلّق الأمر بدولة قائمة على فلسفة براغماتية نفعية كالولايات المتحدة الأمريكية تتأكّد صوابية هذه القاعدة وتتعرّز، في الماضي كانت الدول الاستعمارية تحتاج إلى فتح أسواق جديدة والاستئثار بالمواد الأولية لضمان تواصل دوران عجلتها الصناعية أما اليوم في زمن الثروات الجديدة وفي عصر العولمة "المؤمركة"-بكسر الراء وفتحها- أصبحت همّة الأمريكان متعلقة بالطاقة نفطاً وغازاً وأشياء أخرى -لا أعرفها- في لحظة تاريخية تتسم بالارتباك الاقتصادي والتراجع المالي في مقابل صعود لافت للنتين الأصفر.. فالولايات المتحدة "لم تتوقّف عن التوسع المكاني حتى أوقفتها الحدود الطبيعية بين المحيطين، وانتقلت بعدها إلى مشروع جديد من التوسّع العسكري الذي تصادم مع المعسكر الشرقي ومع أطماع أوروبا في التوحّد ومنافسة الهيمنة الأمريكية، وعادت أمريكا لتمارس نوعاً جديداً من التوسّع الذي يمكن أن يُطلق عليه "التوسع التجاري" وهو ما يحياه العالم في الأعوام الأخيرة تحت دعاوى العولمة والتجارة الحرة"⁴³.. ومن المعلوم من السياسة بالضرورة أنّ السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية ولا سيما إذا تعلّق الأمر بالقوى الكبرى.. فعلاً: جسد الإمبراطورية يحتاج إلى دماء لكي يعيش!!..

خطية ردّ الثورات العربية إلى الدسيصة الغربية:

.. هل من المشروع الحديث عن مؤامرة غربية تقف وراء اندلاع ثورات الربيع العربي؟! ...، أعتقد أنّ الإجابة التي يجب أن تقفز إلى الأذهان بعد النظر والتمحيص هي النفي، قيل الكثير عن ظهور مخططات أمريكية ترسم مستقبل الشرق الأوسط منذ عام 1991 بُعيد انهيار الاتحاد السوفييتي ومن بين الأمور التي يستشهد بها المستشهدون تلك الكلمة التي ألقاها الرئيس السابق للسي أي إيه "جيمس ووسلي" عام 2006 والتي تحدّث فيها عن ضرورة خلق فوضى تقوّض تماسك الدول العربية الكبرى وإضعاف الجيوش العربية، لكنّ ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال وقوف واشنطن أو الكيان الصهيوني المزروع في قلب الأمة لتفتيتها خلف الثورات أو الانتفاضات التي انطلقت من تونس عام 2010، فما نعتقده حقيقةً هو أنّ أكبر مؤامرة تستهدف الثورات العربية هي الحديث عن أنّ مؤامرة تقف وراءها، والمؤلم أن ينخرط إسلاميون -خصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى السلفية التقليدية- في لعبة ردّ الحراك الاحتجاجي العربي إلى الدسيصة الغربية ووصفه بالعمل الفتويّ المريب والشر المستطير، ويمكننا أن نثبت ذلك على مسارات دول ثلاث كثر حول انطلاقة الاحتجاجات الشعبية فيها جدل ولعظ كبيرين وهي مصر، ليبيا وسوريا :

الثورة المصرية ومنطق نظرية المؤامرة:

من عجائب التعليقات والتحليلات أن يقع تداول حديث من قبيل وقوف الكيان الصهيوني ومن خلفها الولايات المتحدة في ما جرى في مصر يوم 25 جانفي 2011، والحقيقة أنّ العدو الصهيوني لا يمكن أن يكون قد وقف وراء ما حصل في أرض الكنانة، لأنّ ما حصل بكل بساطة لا يصبّ في مصلحته ولنا على ذلك شواهد كثيرة، نبدأ بفترة ما قبل الثورة المصرية قبل سقوط مبارك ب6 أشهر تقريباً كتب الصحفي الإسرائيلي "ألف بن" مقالاً بعنوان: "صلاة لسلامة مبارك" ربما العنوان فقط يكفيننا مؤونة الإسهاب ولكن مع ذلك سأسترسل في التعليق، ممّا جاء في هذا المقال نقراً: "لو مُنح قادة إسرائيل فرصة اختيار أمنية واحدة.. كانوا سيطلبون إطالة حياة مبارك إلى الأبد" ..، نأتي الآن إلى ما بعد 25 يناير، فقد أشار البروفسور "شمعون شمير" أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب والسفير الإسرائيلي الأسبق في مصر إلى أنّ إسرائيل تضررت من موجة الانتفاضات في الدول العربية، كما انتقد الأكاديمي

⁴³ - د.باسم خفاجي في كتابه "الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي" ص33 .

الصهيوني "يحقيل درور"⁴⁴ الفشل الاستخباري الإسرائيلي في قراءة الوضع في مصر وتوقع اندلاع الثورة.

الثورة الليبية ومنطق نظرية المؤامرة:

ما نقوله ابتداء ردا على ما تقدّم هو أنّ الحقيقة الغائبة أو المغيبة هي أنّ ما تعيشه ليبيا اليوم هو نتاج لحكم القذافي وليس نتيجة للثورة الليبية التي أطاحت به.. أوليغارشية عائلية مارست التصحير السياسي والمؤسسي لأكثر من 40 عاما وباقتدار لافت.. القذافي حكم بطريقة تجعل ليبيا تنتهي بانتهائه، يقولون العقيد منع المصارف من التعامل بالربى وأمن للشعب مجانية الكهرباء والماء وما إلى ذلك.. ونحن نقول ليت "العقيد" ترك البنوك الربوية ولم يقيم بمجازره في حق الشعب الليبي -مجزرة سجن بوسليم⁴⁵ على سبيل المثال لا الحصر- ثمّ إنّ كما يقال.. ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان؛ الكرامة البشرية ليست أموالا فقط بل قد تغدو الاموال أداة للاستعباد وامتهان الكرامة الإنسانية، فدون ضمان الحقوق والحريات الأساسية لا يمكن الحديث عن "ليبي كريم"، و"مواطن قتيل" خير من "مواطن ذليل"؛ القذافي كان قاتلا ولتعودوا إلى الوثائقي الذي أعدّه المخرج البريطاني كريستوفر أولغياتي اكتشفوا كيف كان يخصص المقبور الثلاجات للاحتفاظ برؤوس أعدائه وكيف كان ينتهك أعراض الطالبات بشهادات موثقة وأدلة دامغة.. القذافي كان زانيا ولتقرؤوا كتاب 'الطرائد: جرائم القذافي الجنسية' للإعلامية الفرنسية أنيك كوجان الإعلامية... وفي قطعة مأسوية غريبة لنجله حين أطلقت قوات الأمن النار على جمهور كرة قدم كان يحتج على الأداء الهزيل لفريقه المفضل الذي يلعب في صفوفه الساعدي القذافي ليسقط بعد تلك المجزرة المضحكة المبكية 20 قتيلًا ! ؛ هذا غيض من فيض الجرائم القذافية في حق الإنسان الليبي.. هناك من يقول إصرارا إنّ خطأ القذافي الوحيد هو "تجهيله" لمجتمعه.. فهل سياسة التجهيل مجرد خطأ؟! كلا.. إنّها "خطيئة" توفّر "السبب الكافي" la cause suffisante للثورة، لم يخسر الشعب الليبي "إلا قيوده"، صحيح أننا نرى ليبيا اليوم كتلة من نار لكن ذلك لا يبرّر القول إنّ الثورة كانت خطأ دُفع إليه الليبيون دفعا.. أحيانا نكون مجبرين على الهدم لنستطيع البناء على أسس متينة.. فالاستقرار الذي كانت تعيشه ليبيا هو من قبيل "استقرار المقابر" وليس استقرارا لمجتمع حقيقي ينبض بالحياة.. وحين يقول "فرانكلين بنيامين": "من يضحي بالحرية من أجل الأمن فإنّه لا يستحق أيّا منهما" فعلينا أن نصدّقه لأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم أمرنا ألا نسكت عن الحق حتى لانكون شياطين خرساء.. وفي سياق متّصل نشير إلى أنّ القول المأثور: "الفتنة نائمة، لعن الله من أيقظها" حديث ضعّفه الألباني. وحتى إن سلّمنا جدلا بأنّ ثورة 17 شباط/ فبراير (فيفري) تدخل في نطاق مؤامرة كبرى دُبّرت بليل لخلق "فوضى خلاقة" تؤدّي إلى تفتيت ليبيا وتحويلها إلى دويلات وكيانات "مجهرية" لاحول لها ولا قوة.. فإنّ هذه المقاربة لا تبرّر القول إنّ الليبيين قد أخطؤوا في حق العقيد عندما ثاروا عليه، بل إنّ القذافي هو من تواطأ مع المشروع الغربي الامبريالي - الشرق الأوسط الجديد- عبر قمعه الديموي لمظاهرات سلمية، ولو كان يتمتّع بأدنى ذكاء سياسي وحس وطني لحقن دماء شعبه وقطع الطريق على "المخططات الغربية" بالانسحاب من السلطة وتسليم مقاليدها لشخصية معارضة.. طبعا هذا الاحتمال يبدو مثاليا و"سرياليا" إلى حد كبير لكنّه كان من بين الخيارات النظرية التي تشكّل الضامن الوحيد لحصول تغيير حقيقي وبدرجة دنيا من العنف والعنف المضاد.. وما يجب أن نشير إليه هو أنّ القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لا تعوّل على "الحدث" بحد ذاته في محاولاتها إعادة رسم الخارطة الجيوبوليتيكية في المنطقة العربية بل هي تعوّل وبلاساس على "رد الفعل" تجاه ذلك الحدث الذي تدخل فيه العوامل الشخصية للحكام العرب، لإدراكها أنّ القرار السياسي العربي هو قرار "شخصي-مخصص" وفي أفضل

⁴⁴ - أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة القدس المحتلة.

⁴⁵ - مجزرة سجن بوسليم هي عملية قتل جماعي وقعت في 29 جوان 1996، راح ضحيتها أكثر من 1200 شخص أغلبهم من سجناء الرأي.

الاحوال هو قرار "عائلي-قبلي" ..، ويمكن العودة لكتاب "لعبة الأمم" لكوبلاند ماييلز لفهم منطق التعاطي الأمريكي مع "الكونتونات" العربية..؛ فشخصية العقيد القليل "معمّر القذافي" النرجسية شكّلت ركيزة أساسية في تحديد طبيعة التعاطي معه ومع بلاده..، بما يعني أنّ الثورة نفسها ليست العمود الفقري للخطّة المفترضة.. ولئن كنا نعتقد في تلقائية اندلاع شرارة الثورة الليبية اقتداء بالثورة التونسية العفوية إلا أننا نقرّ بركوب الغرب الامبريالي على الحدث لتوجيه بوصلته وضبط إيقاعه بالشكل الذي يخدم الرؤية الشرق أوسطية الجديدة الممهّدة لـ "إسرائيل الكبرى" بما يتخلّل ذلك من محاولات اشتفاف عصاره الأرض الليبية التي تنام على أحد أجود أنواع النفط في العالم.. لكنّ هذا الإقرار رغم ما يثيره من مشاعر الخيبة وانقطاع الرجاء لا يجعلنا ننقلب على أعقابنا ونقول إن الليبيين قد أخطؤوا عندما انتفضوا على حكم جائر..، لأننا ببساطة كنا إزاء ضرب من ضروب تقاطع المصالح الوطنية والصهيوي-أمريكية في المنطقة ما يذكّرنا بالتقاء مصالح الأفغان العرب مع الولايات المتحدة في محاربة الوجود السوفييتي في أفغانستان في الثمانينيات، فما كان بوسعنا نعت "تنظيم القاعدة" بالعمالة للأمريكان أو وصفهم بالمخطئين بخوضهم حرباً ضدّ السوفييت بمجرد أنّ أمريكا دعمته بالمال والسلاح في الحرب الأفغانية.. فقد قاتل المسلمون الروم بما يخدم مصلحة الفرس والعكس بالعكس.. فشخصية صهيونية كالمفكر اليهودي "برنارد هنري ليفي" لم يُشعل فتيل الثورة الليبية كما قيل ويقال بل إنّّه حاول أقلمة الحالة الثورية مع المصالح الغربية من خلال حثه فرنسا -بشكل خاص- على التدخّل لمساعدة الثوار على إسقاط القذافي في محاولة لضمان مرحلة مابعد العقيد، فمثلاً لحق بركب الثورة المصرية في ميدان التحرير أمسك بتلابيب الثورة الليبية الوليدة، لا أحد منا يمكن أن ينزّه الفيلسوف الفرنسي من معرّة التصهين والعداء للإسلام وهو القائل: «العلاقة مع إسرائيل هي مُكوّن من مكونات يهوديتي، ولن أنكر نظريتي في مؤتمر القدس: يتعيّن أن نكون في منتهى القسوة مع الإسلام الفاشي، وقلت دائماً إن حرب الحضارات الوحيدة القائمة في الإسلام، هي التعارض بين الإسلاميين الفاشيين والمعتدلين، بين أعداء الديمقراطية وأصدقائها، هذه هي الحرب التي ألاحقها..» فالرجل من رافعي لواء صدام الحضارات بنكهة صهيونية في امتداد شرس لبرنارد لويس وهانتغتون، لكنّ وجود عرّاب الحروب الأهلية في ليبيا أيام الثورة الليبية ولعبه دوراً فيها -انظر كتابه «الحرب دون أن نحبّها: يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي» - لا يعني باي حال من الأحوال أنّ تلك الثورة هي صنّاعة غربية بامتياز أو أنّ الليبيين وقعوا في الفخ عندما ثاروا.. ومنازاه أنّ التشبيه الذي أقامه البعض بين "هنري ليفي" ولورنس العرب هو تشبيه متعسّف إلى أبعد الحدود فتوماس إدوارد لورنس أسهم في إطلاق شرارة التمرد العربي - "الثورة العربية" - ولم تكن آنذاك إزاء تقاطع مصالح بل كنا بصدد غياب سياسي عربي فريد أما "برنارد" فلم يصنع الثورة الليبية - ولا غيرها من ثورات الربيع العربي - بل استوعبت الواقعة الثورية في انطلاقها مصالح متناقضة لرؤى مختلفة..

الثورة السورية ومنطق نظرية المؤامرة:

يستند القائلون بالمؤامرة الغربية ضد نظام الأسد في سوريا إلى نقطة بعينها تدور حول "الدور المقاوم والممانع" الذي يضطلع به النظام البعثي بما يجعله شوكة في خاصرة الكيان الصهيوني..

- آل الأسد وأكذوبة المقاومة والممانعة! :

في ما يلي غيض من فيض شواهد وفواصل تاريخية كثيرة تقوم دليلاً على زيف الشعارات الثورية التي طالما رفعها آل الأسد في سوريا منذ أيام الانتداب الفرنسي إلى اليوم زمن "قُنيطرة" مدمّرة وثلاثين من "الجولان" تحت الاحتلال :

1_ في ثلاثينيات القرن العشرين أرسل جدّ حافظ الأسد سليمان "الوحش" رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي -آنذاك- "ليون بلوم" سأل فيها الفرنسيين البقاء ، كما مدح فيها اليهود وذمّ العرب واصفاً اليهود بأنهم بُناة الحضارة معتبراً العرب سقط المتاع وأعداء البشرية!..، وقد لوح وزير

الخارجية الفرنسي "لوران فابوس" عام 2012 بوجود وثيقة رسمية لدى وزارة الخارجية الفرنسية تؤكد الواقعة وذلك اثناء مشادة كلامية حدثت بينه وبين المندوب السوري الدائم في الأمم المتحدة بشار الجعفري..

2_الرائد "خليل مصطفى"ضابط في المخابرات السورية في الجولان أثناء حرب 1967 في كتابه "سقوط الجولان"الذي سُجن بسببه عام 1975 : "إنّ وزير الدفاع -حافظ الأسد آنذاك- أعلن عن سقوط القُنيطرة قبل سقوطها فعليا بـ 16 ساعة..!"

3_ إبراهيم ماخوس وزير الخارجية السوري الأسبق بعد هزيمة 1967 : "ليس مهما أن يحتلّ العدو دمشق أو حتى حمص أو حتى حلب فهي مجرد أبنية وأراض يمكن تعويضها ،والمهم أن يبقى حزب البعث"!!.. واليوم نقف على حقيقة رسوخ هذه "الثقافة المركزية الاستئصالية.."

4_ المفكر السوري سامي الجندي في كتابه "أتحدّى وأتهم" الصادر في نهاية الستينيات:"سقط الجولان ولم يُحاكم إنسانٌ واحد من الذين يجب أن يتحملوا مسؤولية الهزيمة، ذلك أن البدء بالمحاكمات يفضح الكثير من الأسرار. إن أي عسكري مبتدئ يعرف أن طبيعة الأرض في الجولان تسمح للجيش السوري أن يصمد لأشهر، ومع ذلك سقط بساعات..!!"

5_ الجيش السوري كان يستهدف بدخوله إلى لبنان تصفية المقاومة اللبنانية والفلسطينية بدعوى عدم منح الذريعة للإسرائيليين للتدخل واحتلال لبنان ما يعني مزيد تطويق سوريا إسرائيليا ،وقد نقلت وكالة الأنباء الأمريكية"يونايتد براس"عن المبعوث الأمريكي دين براون تأكيده أنّ دبلوماسيين سوريين قالوا لمسؤولين أمريكيين إنّ وجود قوات سورية في لبنان يستهدف المقاومة.

6_ أكد "كارتر" بعد اجتماعه بالأسد عام 1977 أنّ عملية إخضاع المقاومة الفلسطينية واللبنانية في لبنان كانت جزءا من استراتيجية كبيرة لإضعاف المقاومة ومعارضي التسوية وبالفعل ارتكبت القوات السورية مجازر بحق الفلسطينيين ومذبحة تل الزعتر عام 1976 إحداها..!

7_إسحاق رابين رئيس وزراء الكيان الصهيوني الهالك -في بدايات الوجود السوري في لبنان- : "علينا عدم إزعاج القوات السورية أثناء قتلها للفلسطينيين فهي تقوم بمهمة نتائجها الحسنة لا تُحصى..!"

8_ في منتصف سبعينيات القرن الماضي المبعوث الأمريكي إلى لبنان "دين براون"قال بعد اجتماعه برفعت الأسد[شقيق حافظ وقائد العسكري] إنهم اتفقوا على دعم النظام السوري والسماح للمخابرات الأمريكية بالتواجد بدمشق للكشف عن المخططات ضدّ النظام مقابل أن تضع سوريا المقاومة اللبنانية تحت سيطرتها..!

9_ كمال جنبلاط في كتابه "هذه وصيّتي" : " نقل عن ياسر عرفات قوله للأسد عند اجتماعه به في [1976/3/27] إن قلب المقاومة ومستقبلها موجود في لبنان ، وإن إرهاب الجيش السوري والصاعقة لن يفيد ، وإنه يعز علينا أن نصطدم بالجيش السوري ونحن على مرمى مدفعية العدو الصهيوني والأسطول السادس الأمريكي . فكان رد الأسد : [ليس هناك كيان فلسطيني ، وليس هناك شعب فلسطيني، بل سوريا وأنتم جزء من الشعب السوري ، وفلسطين جزء من سوريا ، وإن نحن المسؤولون السوريون الممثلون الحقيقيون للشعب الفلسطيني]..!"

10_ الزعيم الفلسطيني الشهيد ياسر عرفات:"شارون العرب[حافظ الأسد]قد حاصرنا من البر،

وشارون اليهود قد حاصرنا من البحر...!"

_11 عام 1980 نقلت صحيفة "هآرتس" العبرية عن لواء إسرائيلي تطمينات مفادها عدم اندلاع حرب مع سوريا إلا إذا حدث انقلاب في دمشق...!

_12 اجتاحت الجيش الإسرائيلي بيروت ذات يوم من شهر جوان 1982 مدمرة الدفاعات الجوية السورية ومُسقطه طائرات وردّ حافظ الأسد كان حاسماً "[لم تخرج رصاصة مقاومة واحدة]...!!

_13 دمشق استضافت قادة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" حتى يكونوا تحت أعينها الاستخبارية وتضع حركاتهم وسكناتهم تحت المجهر...!

_14 في جوان 2006 طائرات حربية إسرائيلية حلّقت فوق القصر الرئاسي ولم يحرّك نظام "المانعة" في دمشق ساكناء...!

_15 عاموس جلعاد رئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزارة الحرب الإسرائيلية بعد اندلاع شرارة الثورة السورية: "سقوط الأسد سقوط لدولتنا...!"

_16 في تصريحات أدلى بها على هامش ملتقى العراق والتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية الذي أقيم في أكتوبر 2014 في معهد الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط بالعاصمة طهران قال مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان إنّ سقوط نظام بشار الأسد في سوريا يمثل تهديداً لأمن إسرائيل...!!

_17 اتحاد شبكات أخبار المخابرات الفلسطينية أكد أنّ النظام السوري الرافضي يقتل الفلسطينيين على الهوية، يُقتلون فقط لأنهم من السنة...!

اتساقاً مع ما تقدّم يصدّق على علاقة النظام الأسديّ البعثيّ النُصيري بالكيان الصهيوني ذلك التوصيف الشهير الذي يجعلنا إزاء "علاقة مضاجعة ومماتعة في الليل وملاعنة وممانعة في النهار...!!"، فعن أيّ مؤامرة "كونية" يتحدّثون؟...!!!

وفي سياق متّصل، هناك من يرى أنّ الولايات المتحدة تستبطن الرغبة في بقاء الأسد وتتاخر بالدعوة العلنية إلى إسقاطه، ويروّون في المبادرة الأخيرة التي ترمي إلى تدريب المعارضة "المعتدلة" وتسليحها ذرا للرماد في العيون؛ أنا لا أتفق مع هذا الطرح وما أراه هو أنّ واشنطن لا تريد بقاء الأسد بقدر ما تريد ضمان مرحلة ما بعد الأسد؛ مصلحتها تكمن في زوال النظام البعثي السوري لأنّ ذلك سيحرّم موسكو من موطئ قدم في الشرق الأوسط ويحدّ من نفوذ طهران ويؤمّن تصاعد أسهم السعودية أكبر الدائرين في الفلك الأمريكي في المنطقة؛ فليس هناك تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة في القول إنّ وجود الأسد اليوم في السلطة لا يخدم مصلحة الولايات المتحدة لأنّه صار عامل جذب قويّ للجماعات الأصوليّة لمتطرّفة، أمريكا تتعامل بحذر مع الملف السوري لأنّها تخشى صعود متطرفين إلى السلطة في دمشق بعد سقوط بشار، ولا بدّ أن نسجّل في هذا السياق أنّ توصيف "التطرف" لا يقتصر على الأصولية الدينية فحسب بل ينسحب كذلك على كل اتجاه سياسي يتبنّى موقف الممانعة الحقيقية للمشروع الصهيوني-أمريكي، هذه الخشية إلى جانب عنصريّ مهادنة روسيا ودفع المفاوضات النووية مع طهران هي التي تجعل واشنطن تبدو كما لو أنّها ترغب في بقاء النظام الأسديّ، ويحضرنني في هذا السياق تصريح أدلى به أوباما في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفرنسي هولاند بباريس [يوم 11 فيفري 2014] قال فيه: "ليست حكومة بشار الأسد هي المذنب الوحيد في هذا الرعب الحاصل في سورية الآن بل وروسيا أيضاً". وكأنّ لسان حال الرئيس الأمريكي يقول: "لو كان الأمر متعلّقاً بالاسد فقط لكان الأمر مقدوراً

عليه .. لكن أن تكون موسكو جزءا من المعادلة فتلك مسألة أخرى...!!!!"
وعليه، يمكننا أن نخلص إلى أنّ الولايات المتحدة "ترغب" في إسقاط الأسد لكنها "لا تريد" إسقاطه
،فشتان بين الرغبة بما هي نفس تتوق والإرادة بما هي فعل يسود..

قصارى القول؛ لا يفوتنا ونحن ندحض مزاعم المؤامرة الغربية الصانعة للثورات العربية أن نشير إلى حقيقة على قدر كبير من البداهة ، مفادها أنّ الغرب لا يحدّد قيام أنظمة ديمقراطية حتى لا تتعدّد آليات صنع القرار، فهو يريد التعامل رأسا مع اشخاص بعينهم لا مؤسسات شرعية، و"الأنظمة الاستبدادية تشكّل محطة جامعة تقدّم جميع الاحتياجات، ما يسهّل كثيرا التعامل معها مقارنة بالمجالس النيابية ووسائل الإعلام غير القابلة للضبط"⁴⁶..

وبعيدا عن المأزق النظري المتعلق بحقيقة وقوع ثورة أم مجرد هبة شعبية أو انتفاضة في الدول العربية الأربع فإننا لا نستطيع أن ننكر بأيّ حال من الأحوال حقيقة حصول حالة ثورية عامة يمكن التعاطي معها كثورة وإن كانت ثورة موجودة بالقوة لا بالفعل، ما يدعونا إلى الانتظار حتى يمكننا تكييف الوقائع وتوصيف الأحداث بشكل أقرب إلى الدقة.. وما يجب أن نحرص على الإشارة إليه هو أنّ المتأمرين أو المغفلين فقط هم من يتحدّثون عن المؤامرة الغربية ودورها في صناعة "الثورات" العربية ..إنّهم لا يريدون أن يرونا خارج مربع الاستبداد حتى نبقى أبدا تحت نير الاستعباد، وما حصل في بلدان الثورات "ربيع عربي وشتاء أمريكي" أريد له أن يتحوّل إلى شتاء عربي وربيع أمريكي، ضرب العسكر بقوة في مصر وأطلقت أيادي الميليشيات المسلّحة في ليبيا وأخذت الثورة المضادة في اليمن اتجاهات مختلفة بل ومتعارضة وعاد رموز النظام القديم إلى الحكم في تونس بعد انتخابات مشكوك بنزاهتها وتعرف الثورة السوريّة مخاضا عسيرا أسهم تعارض المصالح الإقليمية وتقاطع الأجندات الدولية في تعميق أزمتها ما عطّل التحوّل وأجلّ الحسم..

- 46 جيمس تراوب - James Traub في مقال له بمجلة "Foreign Policy" شؤون خارجية "الأمريكية" ..

خطاب "ولسي" الشهير... أيقونة أعداء "التغيير"!! :

كثيرون يستشهدون بخطاب ألقاه مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية الأسبق [C.I.A جيمس وولسي] في العراق عام 2006 : " قال وولسي في كلمته تلك ما يلي :

["إذا نجحنا في إقناع المسلمين في العالم الذين هم تحت العبودية كما هو ظاهر في كثير من الدول إننا نحن إلى جانبهم سوف تسهل في النهاية كما فعلنا ونجحن في الحرب العالمية الأولى والثانية طالما نفعل هذا، وسوف أختتم بهذا: سوف نجعلهم متوترين، سوف نجعل العائلة السعودية الملكية متوترة ، سوف نجعل نظام مبارك متوتراً ، وإذا نجحنا في تحرير العراق وبدأنا التفرغ إلى سوريا وليبيا والدول الأخرى ونضغط عليهم لمحاولة تغييرهم سيأتينا آل سعود ومبارك ويقولون : نحن متوترون جداً جداً ، وجوابنا يجب أن يكون : هذا جيد ، نحن نريدكم أن تكونوا متوترين، نحن نريدكم أن تعرفوا أنه الآن وللمرة الرابعة خلال المئة سنة الماضية أن هذه الدولة (الولايات المتحدة) وحلفاءها قادمون للزحف وسوف ننتصر لأننا إلى جانب هؤلاء الذين يخاف منهم الحكام العرب "شعوبهم"]!!..

ما تقدّم من "إعلان نوايا" تلقّفه المتلقّون بلهفة منقطعة النظير ، فقد بدا الأمر هدية من السماء لأعداء التغيير في المنطقة العربية، لكنّ هؤلاء تعاملوا مع القشرة وغفلوا عمّا وراءها فما غاب عنهم أنّ هناك أسلوباً استخبارياً كلاسيكياً يقوم على "ضرب الحدث قبل وقوعه"، الأمريكيون توقّعوا - مثلاً - توقع غيرهم - حراكاً شعبياً واسعاً في المنطقة فزعموا مسبقاً أنّهم هم من سيخططون لهبات الشعوب، وهو تعاط استباقي- وقائي ذكيّ يجعل موجة الثورات [فيما لو وقعت بالفعل] مشكوكاً بعفويتها ونفانها، وهو ما سييسّل لاحقاً القضاء عليها وقطع الطريق على محاولات ماسسة الديمقراطية في "الكانتونات" العربية، وليس أدلّ على ذلك من "علنية" كلام ويلسي بسفوره الوقح ووقاحته السافرة إذ تمّ بثّه تلفزيونياً فيما لم يتكرّر متن الخطاب المثير للجدل بذلك الوضوح على لسان مسؤولين أمريكيين آخرين ما يجعل الخطاب "شبه رسمي" وهذا الطابع شبه الرسمي يعبّد الطريق لاستعادته -لاحقاً- [في صورة حصول مدّ ثوريّ] للتشكيك وإعمال منطق نظرية المؤامرة بما يسمح بالتحكم في نتائج التحركات الشعبية ومُخرجاتها.. يكفي أن نرى غرابة الإعلان الصريح عن الوسائل والأهداف الاستراتيجية حتى نقتنع بما سبق بيانه..

ثمّ إنّّه بمنطق "العقلانية الاستراتيجية" لا يمكن أن تؤسّس واشنطن لثورات يمكن أن تقود المنطقة إلى فوضى مفتوحة وحالة "هوبسيّة" عصيّة عن الضبط والسيطرة، فالأمريكيون قد يلجؤون على أدوات الإرباك الأمني لكن بطريقة الجراحة الموضعية الدقيقة مثل زرع جماعة دينية متطرّفة في رقعة معينة و تمويلها واختراقها لاستخدامها في الضغط على الحكومات وتبرير التدخل على الأرض إذا اقتضى الأمر ذلك، ونستحضر في هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر ما نشرته صحيفة "الأخبار" اللبنانية في عدد يوم 22 ماي 2015 نقلاً عن وثائق سمحت بنشرها مجموعة حقوقية أمريكية من أرشيف وزارتي الخارجية والدفاع ما يلي نصّه "الحكومة الأمريكية لن تتمكن من أن تنكر دورها في بناء ما تسمى الإمارة الإسلامية في شرق سورية أو صعود التيارات الإرهابية المتطرفة فيها ومدّها بالسلاح من ليبيا.. ! "

نقطة أخرى نراها مفصلية وخليقة بالنظر وهي حقيقة تفاجؤ الولايات المتحدة بموجة الثورات العربية ، ربما تكون مراكز الأبحاث الأمريكية قد توقّعت حدوث تغيير في الشرق الأوسط تحت ضغط الشعوب

لكن التوقيت وتسارع الأحداث ومكان اندلاع الشرارة الأولى في تونس كلها عوامل شكّلت عنصر المفاجأة الذي أجبر واشنطن في النهاية على الاصطفاف في صف الشعوب والتخلي بالتالي عن أبرز أدواتها في المنطقة (بن علي ومبارك) وربما لاحظتم أنّ "ويلسي" لم يذكر تونس في قائمة الدول التي سيطالها التغيير، وحتى تدريب أمريكا لنشطاء سياسيين عبر "فريدوم هاوس" وغيرها من المنظمات "الاستخبارية" يدخل في نطاق التحسّب لوقوع تغيير ما ولا يرقى إلى درجة الدليل على أنّ الثورات العربية هي صناعة أمريكية كما ذهب إلى ذلك أحمد بنسادة في كتابه "أرابيسك أمريكية : الدور الأمريكي في الثورات العربية"، ثم، من يصدّق أنّ الأنظمة العميلة في الخليج ومصر باتت برسم الاستهداف الأمريكي، خاصة في ظلّ تراجع عدد الأنظمة العميلة لواشنطن الذي بدأ من حديقته الخفية [أمريكا اللاتينية]..

الوكلاء الإقليميون:

علاوة على استهانة الإسلاميين بالدور الأمريكي المباشر علينا ألاّ نغفل عن تغافلهم عن وجود أطراف إقليمية موكولة أمريكياً بخدمة المصالح الغربية في غطار ما يُعرف بـ "القيادة من الخلف" Leading From Behind، فضلا عن حقيقة وجود تقاطع للمصالح بينها وبين القوة العظمى الوحيدة في العالم، من هذه الأطراف نجد الجزائر في علاقتها المحتملة بالإرهاب في تونس والسعودية والإمارات بدورهما في دعم الانقلاب على الشرعية في مصر:

صناعة الإرهاب "الإسلامي" لقطع الطريق على الإسلاميين:

من الوسائل التي تستخدمها القوى الكبرى ووكلاؤها الإقليميون لقطع الطريق على الإسلاميين صناعة الإرهاب باسم الإسلام، رأينا هذا واضحا جليا في الحالة التونسية التي لا يُراد لها أن تفرز نموذجا ديمقراطيا أو إسلاميا يُحتذى، ويُرجّح أن تكون الجزائر مخلب القط الإقليمي الموكول بزرع الخوف في نفوس التونسيين وتشويه صورة التيارات الإسلامية بشكل يقضي على كل إمكان لصعودهم إلى السلطة عبر الآليات الانتخابية، وقد لمسنا خلا في طريقة تعاطي حركة النهضة مع هذه المخاطر، فلم تقرأ لها حسابا ولم تأخذ منها حذرا، رغم أنّ أطرافا إسلامية أخرى علا صوته محدرا ومنبها لكنه لم يلق صدى لدى قيادات الحركة التي أخفقت في التوفيق بين إكراهات السياسة والدبلوماسية وبين ضرورات حماية الأمن الوطني بعيدا عن نوازع التنزيه والتبرئة والتقديس ابتداءً دون إعمال العقل الأمني الجاف..

الجزائر واحتمالات التورط في صناعة الإرهاب في تونس !! :

بعد كلّ عملية إرهابية تشهدها تونس، توضع أطراف شتى في قفص الاتهام لكنّ طرفا واحدا فقط كان وجوده على قائمة المتهمين المفترضين محتشما ألا وهو الطرف الجزائري، فمن الجائز تماما عقلا ومنطقا رمي المخابرات الجزائرية بتهمة الضلوع المباشر في إثارة الفتن والقتل بالبلاد، فما نراه هو أنّ هذه الشكوك لها ما يبررها، وبعيدا عن منطق نظرية المؤامرات والدسائس نقول إنّ هناك ألف سبب وسبب يمكن أن يدفع بالنظام الجزائري إلى الكيد للتجربة التونسية الرائدة، وقبل تفصيل القول في هذه المسألة الحساسة أريد أن أسجّل هنا أنّي لست بصدد توجيه أصابع الاتهام إلى الجزائر لأنّ الاتهام كما نعرف جميعا يحتاج إلى أدلة أو على الأقل إلى قرائن قوية، وما بحوزتنا لا يعدو أن يكون مجرد معطيات نظرية وبعض المؤشرات البسيطة التي تبعث شئنا أم أبينا على الشك. لا أخال عاقلين يختلفان حول حقيقة وجود دوافع سياسية تمنح "السبب الكافي" لجهاز المخابرات والأمن العسكري الجزائري لخلق التوتر في تونس، فسنوات الجمر في الجزائر تقف شاهدا على استعداد الجيش لما يسمى الإسلام السياسي فلم يشفع له انخراط الجبهة الإسلامية للإنقاذ في العملية الديمقراطية حيث انقلب "جنرالات فرنسا" بقيادة خالد نزار على شرعية صناديق الانتخابات التشريعية التي منحت الإسلاميين 188 مقعدا منذ الدور الأول لتتقدح بذلك شرارة العشرية السوداء في جانفي 1992 بل إنّ العسكر قد أسهم في إراقة الدماء في تلك الفترة لتأليب الجزائريين والرأي العام الدولي على الإسلاميين

لتحويلهم من وضع المظلومية إلى "الظالمية"، وما دام ذلك كذلك فمما لا يتنافى مع العقل والمنطق أن تقصر المؤسسة العسكرية الجزائرية جهدها على عدم رؤية حزب ذي مرجعية إسلامية "واضحة" وهو يصل إلى الحكم مرة أخرى ويحقق نجاحات في دولة جوار مخافة انفكاك عقدة الإسلامية التي صنعت ما يُعرف بـ "الاستثناء الجزائري" الذي حال ويحول دون عودة التيارات الإسلامية إلى الواجهة ويقف حجر عثرة أمام فرص ديمقراطية الدولة الجزائرية ويُعطى فضلا عن ذلك شرعية مبنية على الخوف لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، لذلك يبدو منطقيا تماما أن يعملوا على تعطيل مسار ديمقراطي قد يُفضي يوما ما إلى "استقرار" الحكم في يد حركة "إسلامية"، علاوة على ذلك ليس هناك تحريف أو "متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إنّ النظام الجزائري متخوف من هبوب رياح الربيع العربي عليه لذلك يمكننا التفكير ولو على وجه الاحتمال في إمكانية انخراطه في محاولات عرقلة المسار الانتقالي في تونس، وبهذا المعنى فإن غياب دولة ديمقراطية على الحدود هو مصلحة جزائرية، وما يمكن أن يكون قد غدى هذه التخوفات من "تصدير الثورة" هو ما ارتكبه الدبلوماسية التونسية من "أخطاء"، فأول زيارة خارجية قام بها رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي كانت إلى ليبيا ثم المغرب في "تجاهل" للجزائر التي زاد ارتياها وارتباكها ما دفعها ربما إلى العمل على وقف مسار الديمقراطية المتسارع في تونس، وعندما يقول وزير الداخلية لطفي بن جدو "إن الجزائر تنفست الصعداء لما عرفت أن تونس لن تصدر لها الثورة" فهذا يعني أن هاجس "الثورة المصدرة" ينتمي فعلا إلى "المفكر فيه" سياسيا، ونستحضر في هذا السياق دور هذا الهاجس المشروع في إشعال فتيل الحرب الإيرانية العراقية عقب اندلاع الثورة الخمينية في طهران ، وقبل ذلك نستحضر المثال اليمني وكيف وقفت المملكة العربية السعودية في وجه ثورة 26 سبتمبر [1970-1962].

وما يعضد ما سبق بيانه التصريح الذي سبق أن أدلى به الوجه البارز في الحزب الجزائري الحاكم عبد العزيز بلخادم حين قال: "الجزائر لن تقف صامتا لو حاولت حركة النهضة أو غيرها تغيير النموذج المجتمعي التونسي والجيش الجزائري لن يسمح بإراقة دم تونسي واحد" ويعكس هذا الكلام توتبا جزائريا للتدخل في مجريات الأمور في تونس . من ناحية أخرى، رأينا كيف نفى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي تورطه في حادثة الشعانبي⁴⁷ والتي أودت بحياة 8 جنود في بيان أصدره للغرض ونعرف جميعا مدى صدقية بيانات "التبني" و"التبرؤ" التي يصدرها هذا التنظيم، و"براءة" القاعدة تعني شيئا واحدا في نظرنا وهو تورط جهة استخبارية أجنبية قد تكون الجزائر .. لم لا؟؟؟ فتلك المشهدة والمسرحة dramatisation التي طبعت تلك العملية الإرهابية النوعية تشي بضلوع أطراف شديدة البراعة والتنظيم وذات قدرة عالية على تجنيد عملاء من داخل المؤسسة العسكرية و الأمنية التونسية أو حتى تجنيد شخصيات حزبية نافذة وهذه المقومات نستبعد توفرها في مجموعة شباب متطرف عالق في منطقة جبلية محاصرة من الجهات الأربع، فقد رأينا واقعة هوليدوية بامتياز .. إطلاق رصاص ، ذبح ، نزع بدل عسكرية، استيلاء على المؤن... وكل هذا يحدث دون سقوط ولو جريح واحد في صفوف الإرهابيين، وفضلا عن هذا وذلك نود التذكير بأن ما حصل كان في منطقة عسكرية مغلقة!!!

ويأتي الهجوم الإرهابي الذي استهدف منزل عائلة وزير الداخلية شخصيا⁴⁸ ليثير تساؤلاتنا الحائرة ويعزز شكوكنا، فكيف لمنطقة عسكرية مغلقة أن تجري داخلها هذه العملية النوعية بتلك الطريقة الهوليدوية: استهداف منزل وزير الداخلية من قبل أكثر من 15 شخصا أطلقوا النار لوقت طويل نسبيا في منطقة تحت الرقابة الأمنية المشددة وفي وقت غير مفاجئ بالمرّة بالنظر إلى ما يحدث في ليبيا وانعقاد مجلس الأمن الوطني منذ أيام قليلة دليل كاف على أنّ العمليات الإرهابية مرتقبة ثم إن اجتماع القمة ذاك يعني ببساطة استنفار أمنيا لاحقا من شأنه أن يمنع -أو يفترض به أن يمنع- أي عمل بحجم ذلك العمل المسلح الرهيب الذي تمّ تنفيذه ببراعة لافتة ، ولا يفوتنا أن نسجل مشاركة جزائريين في العملية الأخيرة وفي عمليات سابقة حسبما وردنا من معلومات رسمية فقد نمت إلى علمنا وجود جزائريين اثنين من اصل خمسة إرهابيين شاركوا في عملية جندوبة النوعية!

⁴⁷ - تاريخ العملية 29 جويلية 2013.

⁴⁸ - تاريخ العملية 28 ماي 2014.

وتعود نقاط الاستفهام لثُرس من جديد حول عملية الكاف⁴⁹ حين تمّ استهداف حافلة عسكرية في منطقة سبق تمشيطها بعد بلاغات بوجود نشاط مريب في غابات نبرّ، كما تم الهجوم ببراعة فائقة لم يشهد سقوط قتلى أو جرحى من بين المجموعة الإرهابية كما لم يُقبض على أيّ منهم رغم عملية التعقب، وهو مايشي بكفاءة كبيرة في التنفيذ ترقى إلى أكثر العمليات الاستخبارية مهارة ودقة..!

لو عدنا إلى العملية الإرهابية في منطقة طويرف بالكاف⁵⁰ التي ذهب ضحيتها عون الحرس حسن السلطاني نستشعر نزعة واضحة للتمويه والتضليل عبر الإيحاء بتعرض الجماعة الإرهابية لتلك "الضائقة المالية" التي شَنَّف بها الخبراء العسكريون أسماعنا ويأتي هذا التضليل لإقناعنا بأنّها مجرد شرذمة هائمة على وجهها في الجبال تكرر وتفرّ ولا تتلقّى أموالا من الخارج أو دعما لوجيستيا من جهة استخبارية واضطرت إلى الخروج من معقلها حتى تجلب المواد التموينية اللازمة، ومؤشرات عديدة تشير الشكوك وتقدح الأسئلة الحائرة:

- عدد كبير وازياء عسكرية : 15 عنصرًا إرهابيًا يرتدون أزياء عسكرية ويمتطون سيارة إيسوزو سوداء وهي وسيلة التنقل الكلاسيكية لدى المجموعات الإرهابية في منطقة تعرف إجراءات أمنية مشددة. - سطاوا على محلين واستولوا من أحدهما على مواد غذائية بقيمة 475 دينارًا ولم يدفعوا سوى 105 دنانير ولو كانوا فعلا يملكون بأزمة مالية لما دفعوا فلسًا واحدًا بما أنّ "الكافر" يحل دمه وماله وعرضه والفاقد يحل ماله عند الضرورة" وفقًا لأدبياتهم أما أن يدفعوا بعضًا من المال فهذا "التبويض" يبدو مصطنعًا وغريبًا خاصة أنّ الجماعات الإرهابية المتحصنة في جبال الشمال الغربي عودنا على الدفع بسخاء للباعة - هناك من باعة "خبز الطابونة" مثلاً من تأكد تسلمه لـ 100 دينار عن كل 5 خبزات يقدمها. وقد ثبت أيضًا أنّ سائقي سيارات الأجرة يحصلون على مقابل مرتفع لقاء إنزال بعض العناصر المشبوهة من الجبل إلى وسط المدينة وهذا طبعًا طبقًا لشهادات شهود عيان وإفادات رسمية موثقة ..، ومن بين مظاهر التصنّع والتكلف الاستيلاء على شرائح الهاتف الجوال، لماذا يستولون عليها وهم يعرفون أنّها لن تكون صالحة للاستعمال فور التبليغ عنها!!؟؟.. ربما يعترض معترض فيقول إنّ هذه الشرائح ستُستخدم في التفجيرات الإرهابية وليست للتواصل .. صحيح؛ لكنّ الصحيح أيضًا أنّ عمليات التفجير عن بُعد تحتاج إلى شرائح صالحة للاستعمال حيث يعتمد الإرهابي إلى الاتصال برقم الشريحة الموصولة بالعبوة الناسفة فيحدث بذلك التفجير..

أمّا الحديث عن التنسيق الأمني بين الطرفين التونسي والجزائري ووجود أكثر من 11 ألف جندي جزائري على الحدود للتدليل على براءة المخابرات العسكرية الجزائرية ممّا يحدث فلا نراه في طريقه، فقد يكون كل ذلك في إطار المخطط الشيطاني ذاته القائم على التمويه والمغالطة، فرفض تقديم المعونة الأمنية كان سيكون غباءً سياسيًا وتثبيتًا فاضحًا لتهمة الضلوع في خلق بؤرة ساخنة في الدولة التونسية، بالإضافة إلى ذلك قد يكون التنسيق الأمني نفسه مطية للتغلغل صُلب المؤسسة العسكرية والأمنية التونسية وسيكون ذلك مفيدًا على صعيدين على صعيد الجاسوسية وجمع المعلومات وكذلك على صعيد استقطاب عملاء جدد. أما بالنسبة إلى القول إن المنطق السليم يفترض تأمين الحدود والحرس على جوار آمن وبالتالي الجزائر براء من إثارة البلبلة في جارتها الشرقية خاصة أن بقية حدودها غير آمنة باعتبار توتر الأوضاع الأمنية في مالي والنيجر جنوبًا وفي ليبيا شرقًا إضافة إلى توتر العلاقة مع المغرب والحدود المغلقة منذ 1994 ... كل هذا الكلام سليم تمامًا من الناحية النظرية لكن التاريخ علّمنا أن الحسابات الحزبية والسياسية والإيديولوجية غالبًا ما تُفرض على انتهاج سلوك يعود بالوبال على الأمن "القومي" -الوطني-، فهل كان انقلاب العسكر على الديمقراطية في الجزائر ورمي البلاد في أتون حرب أهلية ضارية يستجيب للمنطق السليم؟؟؟.. وهل كان المنطق السليم يسوّغ لصدام حسين شن حرب على إيران؟؟؟ هل كان المنطق السليم يشرّع غزوه للكويت؟؟؟ وهل كان المنطق السليم يبرّر انقلاب الجيش المصري على أول رئيس منتخب ديمقراطيًا؟؟؟... وأخالكم تتذكرون جيدًا تلك الأخطاء التاريخية

⁴⁹ - تاريخ العملية 05 نوفمبر 2014.

⁵⁰ - تاريخ العملية 30 نوفمبر 2014.

التي ارتكبها هتلر قبل الحرب العالمية الثانية بميوله الإمبريالية وأثناءها حين أقدم على غزو الاتحاد السوفيتي في عملية انتحارية خالصة...

هناك أيضا من يدافع عن الجزائر بالتساؤل أليس من باب أولى وأحرى أن تكيد للمغرب التي تربطها بها علاقة عدائية صنعتها قضية الصحراء الغربية؟.. أجيب فأقول.. صحيح وقد كان.. ألم تتورط الجزائر في عمليات إرهابية في الأراضي المغربية؟ من خطط لتفجير فندق آسني في مراكش عام 1994 التي نفذها 3 جزائريين حاملين للجنسية الفرنسية؟ أليست المخابرات الجزائرية؟.. لقد ضلع النظام الجزائري فعلا في عمليات تخريبية في المغرب، ولما ثبت عدم جدوى تلك الهجمات توقف عن سلك ذلك المسلك وارتأى خوض حرب دبلوماسية على الرباط، كما يجب ألا ننسى أنّ حجم التوتر السياسي قد تقلص مع تولي "محمد السادس" العرش الملكي..

ولنرجع بالذاكرة إلى اعترافات وائل البوسعيدى⁵¹ المتهم بالمشاركة في حوادث جندوبة الإرهابية إذ أدلى بجملة من الشهادات المهمة، شهادات وجب الوقوف عندها طويلا ومليا، قال البوسعيدى:

- معظم المرابطين بجبل الشعانبي جزائريون!

- القيادات جزائرية!

- الجزائريون يخططون فيما بينهم ولا يطلعون التونسيين على مخططاتهم!

- الجزائريون يريدون دق إسفين بيننا كتونسيين!

- الجزائريون يتمتعون بتمويلات مالية ضخمة تأتيهم من الجزائر!

وليس هذا فقط بل إنّ وزارة الداخلية نفسها أكدت أنّ "الإرهابيين" المتحصّنين في الجبال ينشطون تحت إمرة قيادات جزائرية، غير أنّها تعيد وتكرّر إسطوانة مشروخة مفادها: "الجماعات الإسلامية الجزائرية المتطرفة تستغل خبرتها الإجرامية التي كسبتها في العشرية السوداء".. فهل ثبتت صحة نسبة العمليات الإرهابية في ذلك الوقت إلى تلك الجماعات؟ ألم تتورط الاستخبارات العسكرية الجزائرية في تلك المجازر؟.. أدلة كثيرة أشارت إلى تورط الذي آر أس فيها، فكيف يهاجم الإسلاميون مناطق صوّتت بأغلبية ساحقة لفائدتها في الانتخابات التشريعية؟!!!

علاوة على ذلك أحيلكم على تقرير منظمة العفو الدولية الذي يتحدّث عن قرية الرايس حيث لقي ما لا يقلّ عن 300 جزائري حتفه ذبحا على يد مسلّحين يوم 28 أوت 1997، جاء في ذلك التقرير الصادر في شهر نوفمبر من السنة نفسها أنّ تلك القرية القصية الكائنة في ولاية الأربعاء تقع على بُعد 3 دقائق من مركز للدرك الوطني وعلى مسافة 4 دقائق فقط من تكتات سيدي موسى وما من أحد تحرّك لإنقاذ الأهالي !!!.. ومنا من يتذكّر ما نقلته جريدة "LE MONDE" الفرنسية عن أحد الشباب⁵²، فقد أكد الشاب أنّه توجّه إلى أحد مراكز العسكر ليُخبرهم بما يحصل في قريته فلم يسمعوا له بل عمدوا إلى الاعتداء عليه بالعنف !!!.. نتذكّر كذلك مذبحة "بن طلحة" وكتاب "من قتل في بن طلحة؟" لأحد الناجين القلائل من المجزرة التي أودت بحياة 400 شخص وهو نصر الله يوس الذي عدّد حوادث ونقل شهادات تؤكّد ضلوع الجنرالات في تلك المحرقة.. ليس هذا كل شيء فما خفي كان أعظم وأفظع وأشنع.. ولتعودوا إلى كتاب "الحرب القذرة" للعسكري السابق الملازم حبيب سويدية الذي يقول فيه بالحرف: "أمر المجندون بالبقاء على التل بينما ذهب 25 من الجنود المحترفين إلى القرية، وطلبوا من المجندين عدم التحرك إلا إذا تلقوا إشارة نارية، وبعد ساعتين عاد الجنود في مظهر مختلف تماما كانوا يضعون لحى مصطنعة، وثيابهم قذرة وقد تعطروا بعطر المسك الذي يستخدمه الإسلاميون عادة، وباختصار كانوا متنكرين بأعضاء الجماعة الإسلامية !!!".. هذا غيض من فيض التاريخ الأسود لغلمان فرنسا من كبار العسكريين الجزائريين من الجنرال خالد نزار إلى الفريق أحمد قايد صالح وما بينهما من بياق الضباط والقادة القتل المجرمين الفاسدين والمفسدين الذين يسندون نظاما متأكلا ساقطا متساقطا على

⁵¹ - اعترافات أدلى بها لقناة الوطنية الأولى يوم الجمعة 04 جويلية 2014 .

⁵² - عدد يوم 11 نوفمبر 1997 في الصفحة العاشرة.

رأسه رئيس صوري مُقعد في تشبّتهم به دليل وشاهد وشهيد على "الأبعاد الأسطورية" لفسادهم الذي يلتهمون غطاء سياسيا له، ذلك الفساد "المتدق" تحدّث عنها موقع "ويكيليكس" منذ أشهر عند تسريبه لوثائق وزارة الخارجية الأمريكية، وقد كان زعماء الجيش والمخابرات وأساطين المال والأعمال ومازالوا يدا بيد مع شقيقي بوتفليقة سعيد وعبد الغني في طريق نهب ثروات البلاد والعباد.. ونحن نتحدّث عن "ملاحم" النظام الجزائري ضد الشعب والأمة لا نستطيع أن نسكت عن الحديث عن علاقة نظام بوتفليقة -أو بالأحرى نظام الجنرال توفيق- بالكيان الصهيوني وفي هذا السياق نستحضر مرة أخرى الوثائق المسربة للخارجية الأمريكية حيث كشفت "ويكيليكس" عن لقاء انعقد في جنيف يوم 13 ماي 2009 على هامش اجتماع اللجنة التحضيرية لندوة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وكان من بين الحضور المسمّى "إدريس الجزائري" سفير الجزائر لدى الأمم المتحدة الذي نُقل عنه قوله: "سأكون سعيدا بأن أضع نفسي تحت تصرّف الإسرائيليين فيما يتعلّق بجهود نزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط"!!! وبطبيعة الحال ذلك التصريح لم يكن مجرد مبادرة شخصية بل كان يعبر عن سياسة نظام عميل.. وطبعاً لا يمكننا نسيان تلك المصافحة الساخنة بين بوتفليقة وباراك على هامش جنازة العاهل المغربي الحسن الثاني. وعندما يصل الأمر بوزير الأوقاف الجزائري إلى القول: "لا يمكن الصلاة خلف إمام لا يدين بالولاء التام للنظام!" ندرك حجم المأساة التي يعيشها الشعب الجزائري الشقيق في ظل نظام مثاله ودولة مختطفة.. فهل يُعقل تبرئة نظام بهذه المواصفات مما يحدث في تونس من إرهاب؟!!! انظروا إلى عدد ضباط المخابرات الذين يترددون على السفارة الجزائرية بتونس وستقفون على ارتفاع عددهم من 5 قبل الثورة إلى العشرات بعدها وهذا ليس كلامي بل كلام المعارض والدبلوماسي الجزائري السابق محمد العربي زيتوت "القريب" من الدوائر الأمنية والدبلوماسية في بلاده.. ولن أعود إلى سرد الأسباب والعوامل التي تدفع النظام الجزائري إلى خلق بؤرة توتر في تونس.. نصيف فقط نقطة واحدة تتعلّق بالبعد الدولي والإقليمي، فنظام الجنرالات في الجزائر مدعوم غربياً من قبل فرنسا وخاصة الولايات المتحدة-رغم أن البعض يولي اهتماماً خاصاً بالطرف الفرنسي-، فالأمريكان يبحثون عن موطن قدم في منطقة الساحل والصحراء ومن هنا تقاطع المصالح بين الطرفين: طرف يرمي إلى الحفاظ على كيانه وعنفوانه وطرف يريد وجوداً فعلياً مباشراً في المنطقة مستنداً إلى عنوان "الشراكة الاستراتيجية"⁵³.. فالقيادة الأمريكية لإفريقيا "أفريكوم" تريد أن تنقل مركز القيادة من شتوتغارت بألمانيا على دولة إفريقية يؤكّد محللون إن تونس مرشحة بقوة لتستقبل غرفة العمليات المركزية للقيادة العسكرية الأمريكية

المقاتلة.

فضلاً عن هذا وذاك لعلمكم تتذكرون تصريحات المرحوم فوزي بن مراد التي أشار فيها إلى أنّ منفذي عملية اغتيال شكري بلعيد تمّت على يد 3 جزائريين جاؤوا من الجزائر وعادوا إليها!

ولما كان ذلك كذلك نظراً آسفين -والظن هنا بمعنى الجزم- أنّ سنوات الجمر التي عرفها الجزائريون يُراد لها أن تتكرّر في تونس.. أصابع اتهام توجّه إلى جماعات متطرّفة وجناة حقيقيون يحركون خيوط اللعبة الإرهابية من وراء ستار...؛ نظام القفزات السوداء في الجزائر مدعوماً بالأزلام في الداخل يبدو متورطاً على نحو ما فيما يحدث في بلادنا.

عندما نعلم أنّ الجزائر مستفيدة من معضلة الفساد في قطاع الطاقة نفهم مغزى التحرك المريب للأذرع الإعلامية الاستخباريّة الجزائرية ووصفها لحملة وينو البترول (التونسية) بالمغرضة والهادفة إلى بثّ .. الفتنة بين الجزائريين وزعزعة الاستقرار في بلادهم

غنيّ عن البيان أنّ الدولة الجزائرية دولة رعيّة تقتات من عائدات النفط والغاز، وإنهاء الفساد في قطاع الطاقة في تونس سيتسبّب قطعاً في خسائر للاقتصاد الجزائري المتهاك خاصة في ظلّ توجّه دول الاتحاد الأوروبي إلى الغاز الصخري الأمريكي بأسعاره "المنخفضة"، فحقّ ميسكار للغاز الطبيعي

⁵³- تمّ إرساء اللبنة الأولى من الشراكة الاستراتيجية أو ما يُسمّى "الحوار الاستراتيجي" بين الجزائر وواشنطن عام 2012 من واشنطن ليقع المرور إلى المرحلة الثانية في الجزائر عام 2014 عندما تمّ رفع "التواصل الاستراتيجي" إلى مستوى وزيريّ الخارجية.

والمحتلّ من قبل "بريتش غاز" يُنتج 48 بالمئة من الإنتاج الوطني في حين أنّ دولتنا تركته نهبا للشركة
!!... البريطانية

كما أسهمت السرقة "النفطية" المنظّمة في تزايد نسبة توريد الكهرباء من القطر الجزائري ، فحينما يكون احتياطي النفط عام 1980 مليار و800 مليون برميل وينزل إلى 416 مليون برميل فقط عام 1996 يمكننا أن نلامس حجم الفساد الذي نخر وينخر القطاع..!!

فضلا عن هذا وذاك علينا ألا نغفل عن دور عملاء فرنسا في الجزائر وتفانيهم في الدفاع عن مصالح أمهم باريس وهو دور يرعاه ويؤمّه باقتدار نظام الجنرالات الساقط والمتساقط والغارق بدوره في الفساد في قطاع الطاقة إلى درجة اضطرّ معها في لحظة ما إلى ذرّ الرماد في العيون من خلال تقديم كبش فداء لامتناص الضغوط فكانت "التضحية" بوزير الطاقة والمناجم شكيب خليل [شغل كذلك منصب مدير "سوناطراك"-الشركة الجزائرية العمومية للبترول-] ليقع بذلك التخلّص من أحد البنادق في سبيل الحفاظ على منظومة الفساد، ولما كان ذلك كذلك من الطبيعي أن يخشى "حكّام" الجزائر حراكا شعبيا يحرك السكين في الجرح. !!

قصارى القول؛ قد تكون الجزائر متورطة فعلا فيما يحدث وربما لا تكون كذلك، لكن يبقى الأهم ألا نتمترس دوغمائيا خلف موقف التبرئة والتنزيه مستندين إلى مقولات ماضوية عن النضال المشترك واختلاط الدماء وما إلى ذلك من كلام ينمّ عن أخلاقية طوباوية لا مكان لها على مسرح العلاقات الدولية، فالسياسة تقوم على سوء الظن وافتراس المكيدة، ولما كان ذلك كذلك ارتأينا هجر خطاب الدبلوماسية المهادن آمليين في تأصيل رؤية موضوعية لأحداث متركزة بشكل مربب في الحدود الغربية ووعورة التضاريس وحدها لا تبرّر هذا التركيز ..!

دعم أبو ظبي والرياض للعملية الانقلابية في مصر:

نقلت شبكة رصد الإخبارية عن ضابط إماراتي لم تكشف عن هويته اعترافات خطيرة تثبت تورط كل من الإمارات والسعودية في دعم السيسي في انقلابه على الرئيس المنتخب محمد مرسي، ممّا جاء في المقال⁵⁴ نقرأ ما يلي:

"كشف ضابط إماراتي رفيع المستوى عن تفاصيل ما قال إنه "اللقاء السري الذي قررت فيه كل من أبوظبي والرياض الإطاحة بالاسلاميين من الحكم أينما كانوا في العالم العربي". وتحدث الضابط الإماراتي - الذي رفض الإفصاح عن اسمه أو رتبته - حقائق مرعبة لم تنتشر من قبل، وتتضمن تفاصيل دقيقة .

وبحسب التفاصيل الذي كشفها الضابط الإماراتي فإن منتدى دافوس الشهير انعقد كالعادة في شهر يناير من العام 2012 بحضور وفود من مختلف دول العالم، بما فيها الإمارات والسعودية، لكن ذلك المؤتمر كان الأول بعد ثورات الربيع العربي، حيث انعقد على هامشه لقاء سري بالغ الأهمية حضرته شخصيات بالغة الأهمية أيضاً. اللقاء بحسب الضابط تم على مائدة عشاء ودية جداً، دعا إليها الأمير السعودي تركي الفيصل، وكان على رأس الحضور وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، أما المدعوون لتناول طعام العشاء فكان الشيخ راشد الغنوشي على رأسهم وهو رئيس حركة النهضة الذي كان حينها قد عاد لتوه من منفاه في بريطانيا إلى بلده تونس، ومعه كان رئيس الوزراء المغربي عبد الإله بن كيران حاضراً هو الآخر، أما عن الجانب المصري فلم يكن ثمة أحد حاضراً العشاء لأن الإخوان ببساطة لم يكونوا قد وصلوا الحكم أصلاً، إذ إن اللقاء عُقد قبل ستة شهور من الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الرئيس محمد مرسي. أما مضمون اللقاء فكان الأهم، بحسب ما نشر موقع (أسرار عربية) من مصدره الذي لا يزال باقياً حتى الآن في أبوظبي، حيث سادت المجاملات والأحاديث الودية مائدة العشاء، حتى بدأ الأمير تركي الفيصل حديثه مخاطباً الشيخ راشد الغنوشي، حيث قال للغنوشي صراحة: "أنتم

⁵⁴ - موقع شبكة "رصد" 18 جانفي 2015.

الإسلاميون وصلتم إلى الحكم لكنكم لن تستمروا فيه ما لم تحصلوا على دعمنا السياسي والمالي، وهذا الدعم السياسي والمالي لا يمكن أن تحصلوا عليه إلا بثلاثة شروط.

أما الشروط الثلاثة التي حددها الفصيل أمام الغنوشي على طاولة العشاء فكانت كما يلي: أولاً: الابتعاد عن إيران والتعامل معها كعدو، ثانياً: أن لا تصدروا ثوراتكم للآخرين ولا تتدخلوا في شؤون الخليج الداخلية، أما ثالثاً، وهي الأهم، فعليكم أن تنسوا الديمقراطية في بلدانكم لأنها لا تتناسب مع مجتمعاتنا العربية وتسبب لنا الكثير من المتاعب والمشاكل. دار الكثير من الحديث بين الجالسين في ذلك اللقاء السري، أو العشاء السري، حيث أكد الشيخ عبد الله بن زايد على كلام صديقه تركي الفصيل، وعلى الشروط الثلاثة، أما الغنوشي فرد على الشروط الثلاثة بقوله: أما إيران فموقفنا تجاهها يعتمد على مواقفها تجاهنا، ونحن الآن على خلاف معها بسبب ما يحدث في سوريا، أما الشرط الثاني فنحن ملتزمون بعدم التدخل بالشأن الخليجي، ولسنا معنيين بتصدير ثوراتنا إلى الآخرين.

لكن الغنوشي أضاف: "أما موضوع الديمقراطية فهذا ما لا نستطيع موافقتكم عليه، لأننا وصلنا الحكم بالديمقراطية وتعاهدنا مع شعوبنا عليها، ونحن ملتزمون بها التزاماً لا يمكن أن نساوم عليه أحداً."

وبحسب المعلومات فقد كان ذلك اللقاء بمثابة "جس النبض أو بالون الاختبار" للتيار الإسلامي من أجل تحديد الموقف منه. ويقول الضابط الإماراتي إن نتائج الاجتماع المشار إليه كان مثار بحث واسع في أبوظبي بين الشيخ عبد الله بن زايد الذي كان حاضراً، وبين الشيخ محمد بن زايد الذي يمثل الحاكم الفعلي للبلاد والأمر النهائي فيها، مؤكداً أن الرأي استقر في النهاية -بعد التشاور مع السعوديين أيضاً- على أن السماح بوصول التيار الإسلامي إلى الحكم في دول الربيع العربي أمر يمثل خطراً على استمرار العائلات الحاكمة في منطقة الخليج..

وبطبيعة الحال تهطلت المساعدات المالية واللوجستية على القاهرة بُعيد الثالث من جويلية تاريخ الانقلاب على مرسي، إذ بلغت قيمة الأموال التي ضختها كل من السعودية والإمارات والكويت في الاقتصاد المصري حوالي 16 مليار دولار، وتلاحقت التسريبات التي تؤكد تورط الإماراتيين والسعوديين في إجهاض تجربة الإسلاميين في مصر، فقد أثبتت التسجيلات الصوتية المسربة⁵⁵ التي بثتها قناة "مكملين" لعدد من المسؤولين المصريين أنّ أبو ظبي أعطت وزارة الدفاع المصرية المال اللازم لتمويل حملة الاحتجاجات الشعبية ضد الرئيس الإخواني المنتخب.

السعودية والإمارات من دعم "طالبان" إلى تجريم "الإخوان":

ما لا يعلمه البعض أنّ السعودية والإمارات كانتا من بين ثلاث دول فقط اعترفت بحركة طالبان فور وصولها إلى السلطة في أفغانستان في التسعينيات إلى جانب باكستان، الدولتان العربيتان التان اعترفتا بنظام إسلامي منتطع نراهما اليوم تناصبان العداء لحركة إسلامية معتدلة هي "جماعة الإخوان المسلمين" أينما حلت في مصر وليبيا وحتى اليمن والمغرب، ألا يبدو الأمر غريباً؟!!!!.. ربما كان كذلك لكنّه موقف مبرر تماماً من المنظور السياسي، علينا أن نشير ابتداءً إلى وجود ما نسميه "إكراهات الهوية" فالمملكة العربية السعودية كدولة إسلامية تحكم الشريعة - بغض النظر عن مؤاخذاتنا حول التطبيق- هي مجبرة أدبيا على دعم أيّ نظام يحكم بالشريعة ولو بتطرف، ولا يمكننا بطبيعة الحال التغاضي عن عدد من النقاط الفارقة:

1- طالبان تنظيم شبه مغلق يقع في رقعة قصية من الأرض تربط عناصره بعض الأفكار المتناثرة فيما جماعة الإخوان هي منهج بما يجعلها ذات قدرة دائمة على الاستقطاب والتشديد وهي فكرة دينية-

⁵⁵ - تم بث التسريبات بتاريخ 01 مارس 2015.

سياسية نازمة عابرة للحدود بما أنّ الفكر كما نعلم جميعا عصيّ عن المحاصرة وربما تتذكّرون فشل ذلك "الحزام الصحي" -دول البلطيق إلى جانب بولونيا- الذي أريد من خلاله تطوير الشيوعية أيام الحرب الباردة فما أفلح في ذلك العصر "المغلق" فما بالك اليوم في زمن العولمة.

2- السعودية ترنو إلى الحفاظ على قيادتها الروحية للمسلمين أو بمعنى آخر تريد أن تبقى منارة الإسلام السنّي أو فاتيكان العالم الإسلامي المعتدل وجماعة الإخوان المسلمين تنازعها هذا الطموح بطرحها الأممي.

3- في السياق ذاته علينا ان نشير إلى فوبيا التغيير المتلبّسة بالأنظمة الخليجية - بما فيها قطر وهو موضوع سنتناوله في مناسبة قادمة تحليلا وتفكيكا ونقاشا- والإخوان يحملون مشروع تغيير راديكالي رغم ما يبدو عليه من تدريجية.

4- هناك نقطة أخرى تتصل بالمستجدات السياسية فبعد وصول الإخوان إلى السلطة في مصر عقب ثورة يناير أبدى الرئيس المعزول محمد مرسي ومن خلفه جماعته انفتاحا واضحا على إيران وهو انفتاح أثار بلا شك قلق الرياض التي ترمز للصراع التاريخي بين السنة والشيعة، كما أقصّ التقارب الإخواني- الإيراني اللافت مضجع الإماراتيين الذين مازالو يطاردون منذ أكثر من 40 عاما جزرهم الثلاث التي احتلها الإيرانيون وهي: أبو موسى -طنبو الكبرى- طنبو الصغرى، لاشكّ إذن أنّ ثورات ما أسميه - إصرارا وإلحاحا- الربيع العربي قد أسهمت في ذلك الانقلاب الكوبرنيكي في الموقف السعودي فبعد أكثر من ستين عاما من تأييد كبير حبا به الملك الراحل عبد العزيز وفيصل الإمام الشهيد حسن البنا وورثة دعوته من بعدهما جعل المملكة ظهيرا سياسيا للجماعة على مدار تاريخها القديم والحديث صارت بعد زلزال التغيير تتوجّس خيفة من وصول المد الثوري إليها، ورغم أنّ الزيارة الخارجية الأولى للرئيس الإخواني المنتخب كانت نحو أرض الحرمين الشريفين فإنّ ذلك لم يكن كافيا لتبديد مخاوف آل سعود الذين ضنّوا على مصر "الإخوانية" بتقديم المساعدات النقدية واللوجستية فيما استقبلت مصر - الانقلاب إسهالا من المعونات السعودية ليقوم ذلك دليلا على منطق المؤامرة التي تتحرّك على أرضها الرياض في علاقتها بإسلاميي الإخوان؛ ويمكننا فهم العداء الإماراتي للإخوان بالمنطق نفسه ونزيد عليه الفلسفة الاقتصادية الإماراتية القائمة على السياحة الجنسية وما فيها المال والأعمال مايتناقض مفصليا وأي مشروع إسلاموي.

قد يتساءل متسائل فيقول: لماذا اعترفت الإمارات بطلبان فيما لم تقدم على هذه الخطوة دول خليجية أخرى رغم تشابه الظروف نسبيا؟!!!.. في الحقيقة دأب التجمعات الدولية الاتحادية أن يكون لها رأس معبّر عن مواقفها تماما كالدور الذي تؤديه فرنسا وألمانيا وبدرجة أقل بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، صحيح أنّ الاعتراف هو مبدئيا آلية فردية لإبداء موقف سياسي واضح إلا أنّه خطوة "خطيرة" إذا تعلّق موضوعه بكيان لم يظفر بعد باعترافات من القوى الدولية وبالتالي لا يُقدم على هذه الخطوة سوى من يرى نفسه قادرا على تحمّل تبعاتها، فلا يمكن والحال تلك وضع السعودية والإمارات في السلة نفسها مع بقية "الكانتونات" الخليجية [...]

لاشكّ أنّ الدور الأمريكي في صناعة القرار السياسي الخليجي ما انفكّ يتعاظم منذ عام 1945 حين التقى الملك عبد العزيز بن سعود بالرئيس الأمريكي روزفلت على متن الباخرة "كوينزي"، ولمّا كان ذلك كذلك من المفترض أنّ كلاً من الرياض وأبو ظبي قد حصلا على ضوء أخضر أمريكي قبل الإقدام على خطوة الاعتراف بجماعة لا تعترف بها واشنطن، هذا الاستدلال الصاعد رغم منطقته إلا أنّه ليس بالضرورة صحيحا، فربما نحن (هذه المرة) إزاء ملف خلافي جدي ارتأى فيه السعوديون والإماراتيون السير عكس التيار الأمريكي، خاصة أنّ خلافا حادا سبق أن ظهر على السطح بينهما حول ما سمّي بانتشار المدارس الوهابية في باكستان وأفغانستان عقب اندحار السوفييت وخروجهم من الأراضي

الأفغانيتية، كما نتذكر تصريحاً مثيراً للجدل أطلقه ولي العهد (آنذاك) الأمير عبد الله حين قال: "إنّ مصالح البلدين متباعدة وكلّ بلد يجب أن يذهب في سبيله!"، بل إنّ هناك من داخل النظام السعودي نفسه من بدأ يضيق ذرعاً (في ذلك الوقت) من استمرار تواجد القوات الأمريكية على الأراضي السعودية بعد عملية "عاصفة الصحراء" [حرب الخليج الثانية]، وتعزّز هذا "القلق" بعد تفجيرات الخُبر ذات يوم من شهر جوان 1996 التي أحدثت شرخاً في ما سُمّي بمعادلة "النفط والأمن"..

صفوة القول؛ ربما نكون بما تقدّم قد وضعنا إصبعنا على نقطة الإعضال لكننا لا نزعّم بأي حال من الأحوال أننا استوفيناها حقها من البحث .

الرياض و"جماعات" الإخوان المسلمين :

من التبسيط المخلّ الحديث عن إعادة بناء العلاقة السعودية بجماعة الإخوان المسلمين دون التمييز الواضح بين الجماعة في هذا القطر أو ذاك ، الرياض في عهد الملك سلمان قد تغيّر موقفها من الجماعة في مصر دون أن تغيّره في اليمن أو الكويت أو الإمارات [...]. المسألة مرتبطة بحسابات الربح والخسارة أو بمعنى أبسط هي تتحرّك كيفما وحيثما تحرّكت المصلحة وعلى الصورة التي تقتضيها "التوازنات الدوليّة..!!!"

مستقبل "الإخوان" في ظل تقارب مصري-تركي-سعودي محتمل!:

يبدو أنّ جماعة الإخوان المسلمين في مصر ستكون أكبر مستفيد أو أبرز متضرّر من أيّ تقارب قد يحصل بين أنقرة والرياض والقاهرة، نحن لا نقول ذلك على سبيل التلاعب بالالفاظ أو الحذقة الكلاميّة، بل إنّ استنتاجنا هو نتاج لرؤية سنحاول اختزالها في السطور اللاحقة..

قد تجد السعودية والسلطات المصرية نفسيهما مضطربتين إلى تقديم بعض "التنازلات" يكون الإخوان قطب رحاها، وقد يأتي هذا "التنازل" من تركيا عبر "التخلي" عن الجماعة، هذا لأنّ التحديات المطروحة على الجميع في المنطقة تبدو أكبر من أيّ خلاف حول أيّ تنظيم ، فتنظيم الدولة الإسلامية والتمدد الإيراني أبرز ما يقضّ مضجع آل سعود، فيما يتعاضم قلق الأتراك من "الفرس" والأكراد، فيما يبقى حبّ البقاء هو المحرّك الرئيس للسلطات الانقلابية في مصر رغم تخفّي هذا الهوس "الوجودي" خلف شعارات الأمن القوميّ رغم إقرارنا بحقيقة وجود مخاطر إرهابيّة..

ولما كان ذلك كذلك يسعى المثلث السنيّ الأكبر في الشرق الأوسط إلى تحالف استراتيجي يقفز على جميع الجراح والخلافات البنيّة لمواجهة تحديات أمنيّة متفاقمة، تحديد ملامح هذا التحالف ومنطقته الرمادية ستكون الكلمة الفصل فيه لواشنطن التي تبدو بدورها في مفترق طرق بين تقارب آخذ في البروز مع طهران وبين ما قد تفرضه التطورات في المنطقة من دعم "التواصل المصري-السعودي-التركي" الذي لا طالما شكّل "صمّام أمان" في المنطقة وضماناً للتوازنات الإقليمية كما تراها الولايات المتحدة الأمريكيّة، ولو أن الاتفاقية العسكرية الموقعة مؤخراً بين أنقرة والدوحة قد تشفع للإخوان وتجعل الدوائر تدور لهم لا عليهم..

طغيان منطق نظرية المؤامرة

نحن وإن كنا لا ننكر أن الأمة الإسلامية يحاك لها من المؤامرات ما لا يُحصى عدداً، فإننا بالمقابل ننعي على الإسلاميين المغالاة في اعتبار هذه النقطة والتذرع بها لتفسير عثراتهم ونكساتهم حتى صرنا إزاء نسق تبريري لا ينتهي إلا لكي يبدأ من جديد، وهو نمط من التفكير ناتج عن عقدة المظلومية والشعور المرضي بالاضطهاد، ويتجلى هذا الاعتداد المفرط بمنطق نظرية المؤامرة من خلال ظاهرتين رئيسيتين:

“وباء” الخُط بين العمالة وبين تقاطع المصالح!!:

ربما لن نجانب الصواب إذا قلنا إنّ آلية التفكير السياسي لدى الكثرة الكاثرة من الإسلاميين تُعاني خلا منهجياً خطيراً نراه نتاجاً لطغيان منطق نظرية المؤامرة على “لاوعينا الجمعي”، فهم كثيراً ما يخطون بين “العمالة” و“التواطؤ” من جهة وبين تشابك المصالح وتقاطعها من جهة أخرى، فقد حارب المسلمون الروم بما يخدم مصلحة الفرس والعكس بالعكس ووحده العقلُ الفاسد يمكن أن يُعدّ ذلك “خيانة..” وعندما تلقى جهاديو أفغانستان الدعم الأمريكي أثناء الاحتلال السوفييتي في الثمانينيات كان ذلك لوجود عدوٍّ مشترك، ولا يمكن إلصاق تهمة العمالة بالأفغان العرب الذين شكّلوا النواة الأولى لما سُمّي لاحقاً بتنظيم القاعدة، وأن تستفيد تل أبيب وواشنطن بشكل ما من تصرفات تنظيم الدولة الإسلامية وتمّدها لا يعني ألياً أنّ هذا التنظيم هو عميل صهيوي-أمريكي، لنفترض جدلاً أنّ تنظيم الدولة هو صنّعة أمريكية فإنّ ذلك لا يعني أنّه عميل للأمريكان، يمكننا أن نجادل بالقول إنّ الأمريكيين صنعوا نواة التنظيم لغاية جيوبوليتيكية معيّنة، والجهاديون قبلوا بالدعم الأمريكي لحاجتهم إليه وعندما تعاضم شأنهم وقويت شوكتهم و“تمكّنوا”، قطعوا الحبل السري الذي يربطهم بواشنطن وذهب كلّ بأجندته، أي بمعنى آخر بات التنظيم الآن كائناً فرانكشتاينياً خارجاً عن السيطرة شكّل حتى يكون مخلب قطّ صهيوي-أمريكي في المنطقة لكنّه أضحى عصياً عن الضبط والتوجيه، في حالة مكررة عاشها الأمريكيون سابقاً مع بن لادن ومقاتليه حين دعموا وصنعوا ودرّبوا أعداء المستقبل بسبب “سوء تقدير” أشار إليه “روبن كوك” وزير الخارجية البريطاني الأسبق بقوله: “إنّ تنظيم القاعدة وأنصار بن لادن هم نتاج سوء هائل في التقدير من جانب الأجهزة الأمنية الغربية..!!!”

بطبيعة الحال نحن لا ننزّه ولا ندين، هي مجرد افتراضات سايرناها لتعرية خطأ منهجي شائع وهو “عدم التمييز بين العمالة والخيانة وبين التآمر والتواطؤ..” وهو ما من شأنه أن يعطّل ملكة التفكير ويحول دون الإحاطة بالأبعاد والدلالات الحقيقية للوقائع والأحداث ..

وهم الاعتقاد في "صدام الحضارات":

بعد أن نشر “صمويل هانتنتغتون” مقالته الشهيرة “الصدام الثقافي” سنة 1993 في مجلة “قضايا خارجية” الأمريكية و طورها في كتاب “صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي” المنشور سنة 1996 أثار من حوله جدلاً واسعاً وأسأل الكثير من الحبر إذ فتح أفقا جديداً في التفكير السياسي، فبعد أن كنا نتحدث عن العوامل الاقتصادية والإيديولوجية كعوامل أساسية في توتر العلاقات الدولية صرنا بعدما طالعنا به “هانتنتغتون” نتكلم عن الدوافع الثقافية للنزاعات العالمية-أو لأقل صاروا يتكلمون عن تلك الدوافع- هذا الكتاب ذو أبواب خمسة متمثلة في: “عالم الحضارات و التوازن المتغير بين الحضارات و بروز نظام الحضارات و صدام الحضارات و مستقبل الحضارات .. وهذه الأبواب تنقسم بدورها إلى اثني عشر فصلاً يذهب فيها هذا المنظر الأمريكي إلى التأكيد على التصادم الحضاري المرتقب إذ بالرغم من إقراره بتداخل الحضارات و امتزاجها، فإنه يجعل من هذا التداخل أحد مسببات التصادم و

التناحر، باعتبار الفروق الشاسعة في مستوى الدين و التاريخ و اللغة و حتى العادات ، كما أن هذا التقارب يوجه الشعوب نحو تحصين انتماءاتها الثقافية المتميزة والدفاع عن كينونتها الحضارية أمام الآخر الحضاري فالاستفزاز الخارجي يجعل الإنسان- فردا أو جماعة- في مواجهة مباشرة و حتمية لأمام هويته التي خرجت من طور اللاوعي ”الجمعي“ إلى الوعي، كما أن النزعة إلى التكتل الاقتصادي حسب ”هانتنغتون“ قد استحالت إلى تكتل ثقافي بالأساس قد ينتهي بصراع بين تسع حضارات قد تتبلور في لحظة تاريخية [ما] ، هذه الحضارات أو التكتلات الثقافية المتوثبة للظهور هي:

-الحضارة الغربية.

-الحضارة الإسلامية.

-الحضارة الهندية.

-الحضارة اللاتينية.

-الحضارة اليابانية.

-الحضارة الصينية.

-الحضارة الهندية.

-الحضارة الإفريقية.

-الحضارة الأرثوذكسية.. .

و يسترسل هذا المفكر السياسي في تأكيد ما ذهب إليه، لينتهي إلى حتمية المواجهة بين الحضارتين الإسلامية و الغربية لأسباب ذكر منها تزايد أعداد المسلمين حول العالم و انشدادهم المتفاقم إلى الدين؛ التغلغل العسكري و الثقافي في العالم الإسلامي؛ انتفاء الخطر الأحمر- مع انهيار الاتحاد السوفييتي-حيث أوجد الغرب لنفسه عدوا جديدا -هو الإسلام-..و في الحقيقة استنجد ”هانتنغتون“ بحجج عديدة؛ إذ أحال إلى أحداث منطقة البلقان حيث يتحدد النزاع بالعوامل الثقافية بين محور إسلامي يضم تركيا ، البوسنة و ألبانيا و محور مسيحي أرثوذكسي يشمل صربيا اليونان بلغاريا، كذلك وقعت الإشارة إلى صراع روسيا والشيشان كصراع ثقافي و لو تأملنا ما يحدث اليوم من توترات و صراعات محتدمة في مناطق شتى من العالم يُخيل لقارئ الأحداث المتسرع أن ما أتى به ”هانتنغتون“ متجسد في الواقع و متمظهر فيه فحروب أفغانستان و العراق مثلا و النظر إلى الاتحاد الأوروبي كناد مسيحي ،و ما يتعرض له العرب و المسلمون من ظلم واضطهاد قد رسخ في أذهاننا أكثر فأكثر فكرة ”صدام الحضارات“..؛“ لكننا نرى أن الدوافع الحقيقية لمثل هذه الصراعات هي اقتصادية و استراتيجية و أحيانا إيديولوجية و علاقتها باختلافات الثقافية و الحضارية ضعيفة -إن لم تكن منعدمة- فدولة مثل الولايات المتحدة هي دولة قائمة على أساس نفعي براغماتي لا تؤمن بالأديان و الثقافات بقدر ما تقدر المصلحة المادية المباشرة حيث لا مكان للروحانيات و الأخلاقيات في سياستها الخارجية حتى و إن بدا ما تفعله كذلك فمثلا هجومها على أفغانستان كان لغاية الاقتراب من بحر قزوين معقل النفط الجديد و كذلك لاحتواء النفوذ الروسي في الجمهوريات السوفييتية السابقة، واحتواء إيران هذا إضافة إلى سحق الحركات الأصولية المتمثلة في الأفغان العرب الذين يدعون إلى خروجها من الخليج و القضاء على معاقل تنظيم القاعدة ليس كجماعة إسلامية بل كجماعة تهدد المصالح الأمريكية، كما أن غزو العراق كان لما يمثله النظام السابق[نظام صدام حسين]من خطر محقق بالكيان الصهيوني و المصالح الأمريكية في المنطقة و خاصة من أجل السيطرة على نفط أحد أكبر منتجي الذهب الأسود في العالم و كذلك تطويق إيران شرقا - من خلال أفغانستان-و غربا عبر العراق

..أما مسألة النزاع الروسي الشيشاني فهو نزاع اقتصادي استراتيجي أيضا، فالروس متمسكون بالشيشان لما تحتزنه الأرض الشيشانية من ثروات من ذهب و يورانيوم و أكثر من 1500 بئر بترول يُذكر أن النفط الشيشاني هو أجود أنواع النفط في العالم- كما أن معظم أنابيب الغاز من كازاخستان و تدجاكستان إلى روسيا تمر عبر الشيشان والتي تُعد كذلك منفذا إلى بحر قزوين، كما أن منح الاستقلال للشيشانيين قد يدفع ببقية الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى النسيج على منوالها و طلب استقلالها. أما عن مقولة الاتحاد الأوروبي ناد مسيحي، فهذا كلام فيه مواطن تحفظ عديدة؛ فرفض انضمام تركيا من قبل معظم دول الاتحاد هو لأسباب موضوعية كعدم الاعتراف بالمذابح التي ارتكبت في حق الأرمن و عدم المضي قدما في "دمقرطة" المؤسسات و وجود بعض الفصول القانونية المتعارضة مع القيم الأوروبية التي لها أساس ديني يتنافى مع الطابع العلماني لأوروبا، لذلك خُلق بنا أن نتحدث عن "أوروبا علمانية" لا عن "أوروبا مسيحية" .. ولئن كان أكثر سكان الأرض اضطهادا من الغرب هم العرب و المسلمون فإن ذلك لا يعني حقيقة مقولة "صدام الحضارات" بل ذلك نتاج ما أنعم به الله عليهم من "نعم" حولوها بإرادتهم إلى "نقم" كما أن وجود إسرائيل في قلب العالم العربي قد ساهم بشكل كبير في ذلك بسبب تراكمات تاريخية لاجمال ذكرها الآن-و لكن الأكيد أن أساس الصراع ليس ثقافيا ..و في الحقيقة إن أفكار أستاذ جامعة "هارفارد" تنضح صهيونية و هو على الرغم من اطلاعه على الحياة السياسية عن كثب من خلال عمله كمستشار للرئيس السابق "جيمي كارتر" إلا أنه أظهر ولاء أعمى للقيم الغربية "المتصهينة" و لكن ما يُسجل له انتعشون هو تأكيده على بداية نهاية الحضارة الغربية و هو بذلك يحذو حذو "ابن خلدون" و "توينبي" في تأكيد سقوط الحضارات ما أن تبلغ قمة تألقها و توهجها و رغم الثغرات الصارخة و الهنات التي وقع فيها كتابه "صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي"، فقد وجد أنصارا كثيرين بادروا إلى تكذيب الرئيس الأمريكي السابق "جورج والكر بوش" حين أبدى اعتذاره عن حديثه عن حرب صليبية جديدة بين الغرب و المسلمين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر WAR CROSS و لم يصدقوه و راحوا ينعته بالكذب و يتهمون بالتضليل و فسروا زلة لسانه تلك تفسيراً "فرويدياً" ناسبين ما قاله إلى اللاشعور ..و الحقيقة أنني أصدق بوش حين عبر عن أسفه، مقتنعا تماما أن امريكا دولة لا تعترف بالاديان و المثاليات بل تحكمها أهداف استراتيجية معينة رهانها الهيمنة على العالم و لا يمكن لبلد صنيعة فلسفة مادية ذرائعية أن يتحدث بلغة "صراع الأديان" فالصراع الحقيقي بالنسبة إلى الأمريكيان هو "صراع المصالح" و لا شيء غير ذلك .. و لاشك أن الحكومة الأمريكية لو وجدت مصلحتها مع الشيطان شخصا لما تأخرت في التحالف معه ..و في الحقيقة فإن تكذيب المكذبين لبوش الابن يعود لعقلية التوحش و الريبة و توقع المؤامرة من العدو و هذه العقلية ليست مفيدة دائما كما تبينا ..فتقوا بسيد البيت الأبيض هذه المرة و صدقوه؛ ولا تغرنكم "الهنثغتونيات" ..، صحيح أن دور الدين في الولايات المتحدة لا يُنكر، إلا أن هذا الدور كثيرا ما يتقاطع مع منهجها البراغماتي، فكثيرا ما تُتخذ الشعارات الدينية مطية لتحقيق مآرب سياسية صرفة، الخطاب الديني ضروري للسياسيين الأمريكيين مهما كانت درجة تدينهم لأن الشعب الأمريكي هو شعب متدين يؤمن بأن أمريكا تحمل قيمة كونية عليها نشرها، وفكرة "الولايات المتحدة مدينة على التل -CITY ON THE HILL- المترسّخة في العقل الجمعي الأمريكي تجعلها في نظر الأمريكيين الدولة الأم التي يحتاج إليها العالم، لكن، عندما تلقى نظرة على طريقة تعاظم واشنطن مع الملفات الدولية نلمس ذلك الكيل بمكيالين، هذا الكيل بمكيالين هو دليل على الطابع البراغماتي للسياسة الخارجية الأمريكية، علاوة على ذلك نحن نرى صلف السلوك الأمريكي حول العالم وممارسته لأقذر الأساليب لتحقيق مصالح سياسية في نأي واضح عن روح جميع الأديان الوضعية والسماوية، صحيح أن "رعاية" الكيان الصهيوني تُقدّم أحيانا على أنها قضية دينية خاصة من قبل المحافظين الجدد باعتبار أن الأصوليين المسيحيين يعتقدون بضرورة وجود "إسرائيل قوية" عند

عودة المسيح إلى الأرض، إلا أنّ ذلك يجب ألا يُعمّينا عن تقاطع الديني مع السياسي ما يساعد على استغلال ما هو ديني لفائدة ما هو سياسي، فوجود إسرائيل في قلب العالم العربي هو ضرورة استراتيجية لشقّ بلاد العرب إلى نصفين والحيلولة فيما بعد دون قيام وحدة عربيّة تعيق النزوع الإمبريالي الأمريكي واشتقاق عُصاة الأرض العربيّة.

ولئن كان هاجس تمدّد الإسلام في الداخل يشغل موسكو لكن لا يمكن اعتبار هذا الهاجس عاملا أساسيا أو سببا رئيسا في رفض انفصال الشيشان، فإذا كانت كلّ خشية الروس تتلخّص في "أسلمة المجتمع الروسي" فمن باب أولى وأحرى أن تمنح الاستقلال للإقليم "المتمرّد" حتى تحتفظ برقعة أورتودوكسيّة "نقيّة..".

صفوة القول ..؛ إنّ "الفكر النفعي الأمريكي ليس مجرد البحث عن المصالح ولكنّه عمل فكري متكامل [...] ولذلك فمن السطحيّة أن تبسّط البراغمية الأمريكية إلى مشروع نفعي فقط، إنّها-وهو الأهم- رؤية متكاملة بديلة للأديان السماوية"⁵⁶. فلم يخطئ "تشرشل" حين قال: "في السياسة ليس هناك صداقات دائمة و لا عداوات دائمة بل هناك.. مصالح"، وهو ما يتنافى جوهريا مع الطرح الذي قدّمه لأول مرة "برنارد لويس" وأخذ عنه وطوّره "صامويل هانتنتون" ..

وحتى ونحن نقفّ أوراق التاريخ المعاصر نلاحظ طغيان المصلحية الماديّة على الفكر التأمري الغربي الذي ولّى وجهه شطر ما يُعرف بحروب الجيل الرابع،، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ خلّص المؤتمر في "مؤتمر كامبل السري"⁵⁷ [1907] الذي شارك فيه ديفد ولفسون رئيس المنظمة الصهيونية العالمية إلى ضرورة العمل على تعميق تخلف شعوب المنطقة العربيّة وانقسامها وزرع كيان "دخيل" في فلسطين حتى يتيسّر إحكام السيطرة على محيط استراتيجي مهم يشغل فيه البحر المتوسط دورا محوريا بصفته جسرا طبيعيا بين الغرب والشرق وبين آسيا وإفريقيا فضلا عن كونه مهد الحضارات والأديان [...]. وكثيرون يرون في مخطّط كامبل "الأب الروحي" لاتفاقية سايكس بيكو⁵⁸ التقسيمية [1916] فيما يشكك البعض في وجوده أصلا ..

وحتى "بروتوكولات حكماء صهيون"⁵⁹ التي يحتجّ بها البعض لتبرير القول بوجود أوجه لصراع الحضارات فقد برّرت مخطّطها الكوني بالسعي إلى "السيطرة" على العالم فكانت مصبوغة بصبغة مادية صرفة، كما أنّها لم تخصّ الإسلام بحربها بل استهدفت العالم المسيحي بشكل خاص لموقعه العالمي القيادي ...

⁵⁶ - د. باسم خفاجي في كتابه "الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي" ص 60- 61 صادر عن المركز العربي للدراسات الإنسانية - الطبعة العربية الأولى-.

⁵⁷ - اجتماعات سرية قيل إنّها جمعت الدول الاستعمارية بدعوة من رئيس الوزراء البريطاني "هنري كامبل بانرمان" ما بين عامي 1905 و1907 ودرس المؤتمر الممتد في الزمن كيفية الإبقاء على سيادة "الرجل الأبيض" على العالم وتلافي الخطر الآتي من الشرق [العرب والمسلمين] ..

⁵⁸ - اتفاقية بين المملكة المتّحدة وفرنسا أميط عنها اللثام عام 1918 ، وتضمّنت خارطة لتقاسم النفوذ في غرب آسيا بعد انقراط عِقد الإمبراطوية العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى، وشملت الخارطة كلا من سوريا وفلسطين والعراق ولبنان...، وبعد هذا الاتفاق السري الذي أطلعت روسيا القيصرية على تفاصيله ووافقت عليه جاء مؤتمر سان ريمو لتثبيت ما جاء في الاتفاقية سيئة الذكر وزادت عليه الالتزام بتنفيذ وعد بلفور المتعلق بإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين ، وتأتي تسمية "سايكس-بيكو" نسبة إلى وزيريّ خارجية بريطانيا وفرنسا ..

⁵⁹ - وثائق سرية تمّ كشفها صدفة حين سقط فارس عن ظهر جواده وتبعثرت منه أوراق تبين لاحقا أنّها مخطّط يهودي من 24 نقطة أو بروتوكولا يهدف إلى إحكام السيطرة على العالم عبر تقويض القيم وتفكيك المجتمعات ، ما لم أقله لكم إنّ هناك من ينفي وجود هذه المخططات ويعتبرها مجرد خيالات كاتب ولا أصل لها واقعا ..

نقد الإسلاميين لا يعني استهداف الإسلام

إنّ فكرة استهداف الإسلام من خلال استهداف الإسلاميين غدت هوسا على غاية من الخطورة ووجب التفكير فيها طويلا وعميقا، فنحن وإن كنا لا نستطيع أن ننكر أن أعداء الإسلام يجدون في الإسلاميين هدفا مثاليا لشن حملاتهم المقتّعة على الإسلام فإننا كذلك لا نستطيع أن نغلو في الحديث عن مؤامرة ضدّ الإسلام لأنّ ذلك سيعني ببساطة التغافل عن الأخطاء والزلات وهو ما وقفنا عليه في الحالة المصرية حيث لاحظنا اصطفاا أعمى في صفّ جماعة الإخوان المسلمين وصار كل نقد لها هو استهداف للإسلام والمسلمين ما منع المراجعة والتراجع ليكون السقوط المدوي الذي بقينا بعده على موقفنا المنتنّع الأول القائم على المماهة بين الإسلام والإخوان المسلمين!..

خطر "الأنسنة"..مناهضة التكفير نموذجاً

إنّ مانراه اليوم من تطرّف ديني يمارس أصحابه عنفا ممنهجاً قد أسهم فيما يسميه البعض "التشغيب على المحكمات"،فأن يصير "الجهاد" في أذهان الكثيرين مرادفاً للتنتع والعنف والإرهاب وأن يستحيل مصطلح"التكفير"حاملًا لدلالة مفزعة منفرة وأن يُسمّى دعاة الفتنة تارة"جهاديين"وتارة أخرى "تكفيريين" ، فذلك يصنع في النهاية واقعا مربكا بامتياز سواء في مستوى الوقائع أو الأفكار والمقاربات حيث تضيع الدلالات الأصلية للمفاهيم..

وفي هذا الخضمّ متلاطم الأمواج هناك من الإسلاميين من مازال يعضّ على التشريعات المناهضة للتكفير بالنواجد، رغم أنّ التنصيص على "تجريم التكفير"على حكمته الظاهرة فإنّه يحمل قدراً غير قليل من الخطورة في أبعاده ودلالاته سواء في المستوى الفكري أو العملي ،ذلك ما سنحاول التعرّض إليه بالبحث والتحصيل في السطور القادمة..

إنّ تكفير من أبدى الكفر قولاً أو عملاً مباح شرعاً بل هو مطلوب في مواقف كثيرة وفي ذلك فوائد لا تُنكر من ذلك مثلاً تنبيه عموم المسلمين إلى كُفريّة طروح أو تصرّفات بعينها وكفر صاحبها والتحذير من الاقتداء بالكافر وانتهاج منهجه وتصحب ذلك دعوة "المرتد"إلى الرجوع عن أفكاره الضالة – استنابته- فإن لم يفعل يقام عليه الحد من قبل الحاكم وهذا هو الرأي الغالب لدى الفقهاء في الكافر المرتد،لكن هناك من يرى أن المرتد يستتاب دائماً ولكل حججه في ذلك وهنا يتكشف دور علماء الدين في الإفتاء ورفع اللبس عن هذه المسألة الفقهية الشائكة..

وغنيّ عن البيان أن تكفير من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة ليس فيه حلول محلّ الله تعالى في محاسبة العباد لأنّ مسوّغ التكفير في هذه الحالة هو الظاهر وليس الباطن -القلب -، وعندما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أيما إمرئ قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه"[هامش]؛ فإنه عليه الصلاة والسلام لم ينه عن التكفير بل دعا إلى التروي والتدقيق قبل مباشرة واجب التكفير نظراً لخطورة الرمي بالكفر على الناس فرادى وجماعات، بل إنّ هذا الحديث فيه شرعة للتكفير بشرط أن يكون في منضبط بضوابط شرعية تكفيها شرّ السقوط في الفتن لذلك على من استجمع شروط تحمّل هذا الواجب أن يقصّر جهده على تكفير الأفعال لا الأشخاص وألاً يعمد إلى تكفير الأفراد أي التكفير العينيّ إلا القاضي الشرعي [الغائب في الوقت الحاضر]..

ولو قرأنا "تجريم التكفير"قراءة عكسية نقف على جملة من الإباحات الضمنية كإباحة إبداء الكفر بالله تعالى والارتداد عن الدين..وفي مقابل ذلك سنجد أنفسنا أمام تجريم من "يكفر"بالوطن والضرب صفحا عنّ يكفر بالله ربّ العالمين..بل ربّما أغدقوا عليه فيضاً من صفات الجرأة والاقتحام؛ فقد سبق أن تمّت إدانة التجريح في أعضاء المجلس التأسيسي التونسي في صحيفة حيث تدخّل رئيس المجلس "الموقر"مصطفى بن جعفر شخصياً ليشجب ويُندّد بدعوى الشرعية الانتخابية والتمثيلية الشعبية والمؤسسية الثورية فحصانة البرلمانين أشدّ وأمتن وأقدس من حصانة الذات الإلهية ..إنها سيادة الشعب!..كذلك قامت الدنيا ولم تقعد بعد حادثة تنكيس العلم الشهيرة، فيما لم ترتق ردود الأفعال إلى هذا المستوى من "الحماس"بعد عرض شريط "برسي بوليس"وتدنيس المصحف الشريف في بن قردان ورسم النجمة السادسة على حائط جامع الفتح بل وظهورها مؤخراً على الراية الوطنية في أكثر من مناسبة...ونستحضر كذلك ما لحق أحداث معرض"العبدلية" بتونس من تعليقات تتمحور حول حرية

الإبداع وغياب الحدود في الفن وتنسيب تدنيس المقدسات الدينية، وهو الموقف نفسه الذي رأيناه يتكرر بعد أحداث "شارلي إبدو" 60 !!! "

كلّ ذلك فيه إحياء لدلالات رمزية إنسانية إحادية قضت بقتل الإله والإعلاء من شأن الإنسان لينزاح المقدس تدريجياً من مجال اللاهوت إلى مجال الناسوت مثلما نظرت لذلك بعض الفلسفات الغربية كالماركسية والنيشوية والوجودية الملحدة..

إنّ نُصرة دعوات مثل "تجريم التكفير" ومنع النقاب وعدم سجن الصحفيين - منحهم شكلاً من أشكال الحصانة - وتحييد الخطاب الديني في المساجد والتشجيع بالخطاب السلفي ولاسيما بشقّه الجهادي... ليست في حقيقتها إلا محاولات لأنسنة المجتمع وسعي إلى "إنزال الإله من عليائه"، ففي المجال الديني يستحيل قمع الحريات إلى مدنية وتحضّر ومحافظة على الوحدة الوطنية، وفي مقابل ذلك تتحوّل طقوس التقديس والتعبد للامتعالى - المنظومات الإنسانية - الذي يتبدّى مثلاً من خلال العلم الوطني - وحتى مجلة الأحوال الشخصية التي غدت "قرآناً" لدى العلمانيين التونسيين-الملايين..-

وليس أدلّ على منهج الأنسنة والعلمنة هذا من الحرص على تغييب البعد الديني من الحوارات والمناقشات بجميع أنواعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي... في وسائل الإعلام؛ فالمخدرات مثلاً يمنعها القانون وتضر بالصحة وتتسبب في خسارة الأموال كلّ ذلك يمكن أن يقال في شأنها إلا أنها حرام... إذ يقع استحضار جميع المرجعيات إلا المرجعية الدينية كأنّ التفكير الديني ينزل بمستوى الحوار إلى حضيض الشعبويّة.. بل إنّ شاشات التلفزة باتت مفتوحة لكل من هبّ ودبّ تحت عنوان حرية التعبير البراق ما سمح لكائنات مثل القرآنيّ محمد الطالبي أو المتفكّسة رجاء بن سلامة أو مدعي التنوير المصري إسلام البحيري بممارسة شذوذا الفكري على شعب مسلم.. فلقد أوجدت "النخب" لنفسها لغة غير تلك التي يتكلّمها الدين بل لغة تتحدّد نقيضاً وضديداً لهذا الدين!!

إنّ تجريم التكفير هو نتاج وامتداد لمقولات مريبة مثل "وحدة الأديان" و"الدين العالمي" و"الإنسان العالمي" وغير ذلك من الطروح التي تجعل مختلف الأديان مجرد خلاقات فكرية... وقد مهد لها دعاة "العلمانية الشاملة" وساهم في التنظير لها "مسلمون" ينتمون إلى تيار ما يسمى "العصرانية"، من بين هؤلاء الشواذ فكرياً نجد "محمد شحرور" منظر الإباحية و"توال السعداوي" المتطاول على الذات الإلهية في تصريحاتها وفي كتبها⁶¹ و"التفكيكي" محمد أركون" و"هشام جعيط" صاحب الإباطيل⁶² والخرافات حول النبي محمد عليه الصلاة والسلام والسورية "نظيرة زين الدين" عدوة الحجاب⁶³ والمصري محمود سيد القمني الذي قال إنّ الفراعنة هم بناة الكعبة !⁶⁴ وقال إنّ الإسلام هو عبارة عن حركة سياسية ناجحة، لا مجال فيها للوحي ولا للسماء⁶⁵...، كما زعم أنّ موسى هو نفسه الفرعون المصري أخناتون الملك الموحد⁶⁶ ! .

...وغلّت اليسارية الإسلامية خاصة مع "حسن حنفي" في هذا الطرح المغلّب للإنسيّ على الدينيّ مُحلاًّ الإنسان محلّ الأديان حتى غدا لفظ الجلالة معه لفظاً فضفاضاً، نسبياً لا يحمل دلالة واضحة، فإله على ما يزعم هو "الخبز عند الجائعين والحرية عند المستعبدين والعدل عند المظلومين"... إنّ لفظ "الله" على

60 - أحداث شارلي إبدو: هجوم شنه مسلحان ملثمان -الأخوان كواشي- على مقر الصحيفة الفرنسية الساخرة "شارلي إبدو" يوم 07 جانفي 2015، ما أدى إلى مقتل 12 شخصا وإصابة 11 آخرين.

61 - من بين كتبها "الشاذة": "الإله يقدم استقالته في اجتماع القمة" الذي تم منعه بف مصر عام 2006.

62 - في كتابه "تاريخية الدعوة المحمدية في مكة" يزعم أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد اكتسب ثقافته الدينية الواسعة من خلال ممارسته للتجارة..!

63 - راجع كتابها "السفور والحجاب".

64 - في كتابه "ربّ الزمان" صفحة 66..

65 - في كتابه "الحزب الهاشمي وتأسيس الدولة الإسلامية".

66 - في كتابه "النبي موسى وآخر أيام تل العمارنة".

حدّ تعبيره ليس إلا "صرخة المضطهدين" ..! بل قد اعتبر "حنفي" أن العلمانية هي أساس الوحي⁶⁷!.. ووصل الأمر بحسن حنفي إلى درجة وصف أسماء الله الحسنى والمهيمن والمتكبر والجبار بأنها تشير إلى ديكتاتورية الذات الإلهية وأنه يجب حذف تلك الأسماء⁶⁸!، وليست العلمانية في حقيقتها إلا "عالمانية" أي "دنيوية" ومادية وإنسانية وبالتالي لادينية وهذا ثابت في معاجم الغرب أنفسهم – راجع مثلاً معجم أكسفورد وموسوعة دائرة المعارف البريطانية بريتانكا -..والأمر لا يقتصر على تخلص الدنيا من الدين بل يتعداه إلى محاولة نزع القداسة من الدين ذاته حيث ذهب "نصر حامد أبو زيد" إلى حدّ إنكار المصدر الإلهي للقرآن الكريم وعدّه مجرد نص لغوي وقيادته ليست في ذاته، ويأتي الجابري ليسقط في مستنقع المنهج التفكيكي الإنساني ذاته ليشكك في سلامة الذكر الحكيم من التحريف إذ يقول في كتابه "مدخل إلى القرآن الكريم" - وقد كنت أحترمه قبل نشره - : "ومن الجائز أن تحدث أخطاء حين جمعه... ضارباً عرض الحائط بإجماع المسلمين بل وبمنطوق عدد غير قليل من آيات قرآنية صريحة على غرار قوله تعالى: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"⁶⁹.. ويصل المدعو "سيد محمود القمني" إلى حد القول: "لا فضل لدين على آخر ..الأديان كلها لله"، وذلك في سياق حديثه عن الرسائل السماوية الثلاث – والحقيقة أنّها رسائل أو شرائع وليست أدياناً فالدين عند الله هو الإسلام.

والحق أنّ هذه المزاعم هي من استتبعات انتهاج مناهج غربية ملحدة في قراءة النص المقدس كالهرمينوطيقا⁷⁰ والتفكيكية⁷¹ والبنوية⁷²... وهي مناهج شاذة تقوم على الفصل بين النص وقائله وتؤكد على تاريخية النص رغم قدسيته إنها مذاهب إنسانية تنتصر للأنثروبولوجي على الثيولوجي وهي امتداد لوضعية "كونت" ونفعية "بنتام".. بل تعود الأصول الأولى لهذه الأفكار إلى عصر "بروتاغوراس" الذي قال "الإنسان هو مقياس كل شيء" فكان أن أنتج أجيالاً من "العندين" شعارهم من عندي أعطي المعنى وبأدواتي أفهم النص.

وعندما يخرج علينا إسلاميون ضمن هذا التيار الإنساني-التنويري- ليس لنا إلا استحضار ما قاله المستشرق "زويمر": "تبشير المسلمين يجب أن يكون بواسطة رسول من أنفسهم .." رغم يقيننا بأن معظم التيارات الإسلامية الإحيائية التي تقول بهذه الأباطيل إنما ترددها من باب مهادنة الغرب ومداراته وهو ما لا نراه في طريقه مثلما سنتبين في مستوى لاحق من هذا الكتاب..

إن ما يحصل مع الإسلام في سائر بلاد المسلمين يبدو تنفيذاً واضحاً للمخططات الصهيونية والماسونية العالمية والحق أنّ أساند هذا الطرح الذي يردده مفكرون كثرون ولا أخال مثل هذا الكلام مجرد نتاج لعقدة نظرية المؤامرة خصوصاً مع اطلاعنا البسيط على بروتوكولات حكماء صهيون وفي ضوء ما نعرفه عن سيطرة اليهود على الإعلام في العالم وأسطورة "مردوخ" الإعلامية.. فقد رأينا كيف استمات "العلمانيون" في رفض التنصيص على مصدرية الشريعة في الدستور وكل تبريراتهم كانت تدور حول فصل "الديني" عن "السياسي" بتعلات مختلفة مثل قداسة الدين ودنس السياسة أو قابلية النصوص الشرعية لتأويلات مختلفة وأحياناً متباينة ويتجاهل هؤلاء أنّ المقدس جعل لتطهير المدنس و"خلقته" وأنّ هناك ثوابت وقطعيات موضع إجماع علماء الأمة رغم سعي المتأمرين إلى زعزعة الثوابت و"التشغيب

67 - راجع كتابه "التراث والتجديد" [أربع مجلدات].

68 - ندوة نظمها مكتبة الإسكندرية بتاريخ 2006/8/28.

69 - الحجر9.

70 - التأويلية هي منهج غربي يقوم على أنسنة المتعالي أي تحويل الثيولوجي إلى أنثروبولوجي عبر فسخ المجال للمتلقى لفهم النص بما يتوافق وظروفه الخاصة، ما يؤدي في النهاية إلى تجريد الخطاب الديني من قداسته .

71 - التفكيكية أو الدحضية أو فلسفة الهدم، منهج وضعه الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا ويقوم على "خطف" النص من قائله بما يجعله رهناً بيد قارئه يُضفي عليه ما شاء من المعاني بما يتناسب وأفكاره بعيداً عن كل قيد أو ضابط للفهم والتفسير، وقراءة القرآن الكريم قراءة تفكيكية تعني بكل بساطة أنسنته .

72 - البنوية هي منهج يتحدد نقيضاً للتفكيكية، فهي تقف على عتبات النص ولا تتجاوزها إلى السياقات والظروف وبالتالي فإنّ تطبيقها على النص القرآني يعني تحييد أسباب النزول والتعامل معه كنسق من الكلمات أو الرموز التي تكون بنية يعمل البنيوي على الكشف عنها، والبنوية بهذا المعنى ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين ومن أبرز أعلامها "دو سوسور".

على محكمات، وهوسعي غير محمود نربأ بالإسلاميين أن ينخرطوا فيه مهما كانت المبررات والدوافع. إنَّ سنَّ قوانين تجرّم التكفير بدعوى حفظ المجتمع من الفتنة وحمايته من الفوضى وصيانة الوحدة الوطنية هو بمنزلة العلاج العشوائي لظاهرة العنف شبيهة بعملية قلع جميع الأسنان للوقاية من التسوّس وكأَنَّ وجود هذه الأسنان هو سبب المشكلة.

صفوة القول؛ لئن مرّ العالم الإسلامي كما العالم "المسيحي" بما يسمّى "ما قبل الأنسنة" - ما قبل اللادينية التي يسمونها علمانية - إلا أن تلك المرحلة "الذهنية" لم تكن واحدة في العالمين؛ فقد كانت تتجلّى في المسيحية من خلال "الحكم بحق إلهي" وفي الإسلام كانت تدل على "محورية الله" دون السقوط في براثن الثيوقراطية، فالإنسيّة لها مجال تحرك واسع وفقاً للرؤية الإسلامية، يقول الله تعالى في محكم تنزيله: "إسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"⁷³ ويزيد الرسول صلّى الله عليه وسلم ليقول: "أنتم أعلم بأمر دنياكم"؛ فالمحورية الإلهية كما عاشها النصارى حالة ملتبسة حيث لا تمييز فيها بين رغبة الإله ورغبة الإمبراطور أو رجل الكنيسة فيما هي عند المسلمين حالة تتعالى بالإنسان دون تأليهه فهي وضعية متميزة تتدخل المرجعيات المتعالية لتوضيح معالمها فإن تنازعنا في شيء نردّه إلى الله والرسول.. ولما كان ذلك نقول إن إطلاق دعوات "الأنسنة" جنباً إلى جنب مع دعوات التقدم والتحرر من سلطة النص ليس في طريقه إذا ما تعلّق الأمر بالعالم الإسلامي لأن "ما قبل الأنسنة" عندنا لم تكن في الحقيقة تخلفاً أو نصيّة متطرفة..

التعقّف عن الحديث عن "تشويه الإسلام"!!

هناك من الإسلاميين من ينعى مع الناعين على كلّ من يتحدّث عن "تشويه الإسلام" بتعلّة أنّ الإسلام لا يُشوّه، والحقيقة أنّ هذا الاعتراض فيه الكثير من التسطيح والتبسيط، فنحن حين نتحدّث عن "إسلام يُشوّه" فإنّنا نتحدّث عن "صورة الإسلام في ذهن الآخر وهي بصدد التشوّه .." فالإسلام فوق الزمان والمكان فقط لمن يؤمن به أما الآخر الاعتقادي فإنّه ينظر إلى الإسلام كدين من بين أديان أخرى وهو في نظره مجرد نسق من الأفكار والمعتقدات القابلة للتشويه بأعمال معتققيها، بل إنّ ما نراه حقيقةً هو خطورة تحريم أو استقباح الحديث عن "الإساءة أو المس من الإسلام" لأنّ ذلك في تقديرنا يمنح ذريعة لأعداء الدين للطعن في شريعتنا والاحتجاج بأنهم لا يسيئون للإسلام كدين بل يسائلون أفعال من يدينون به .. فالقول إنّ الإسلام أعلى وأرقى من أن يساء إليه كلام منمّق مقبول في ظاهره إلا أنّه خطير في تداعياته وتبعاته لأنّه يوفّر ملاذاً فكرياً مرجعياً لمن يريد الإضرار بصورة الإسلام عبر شخص المسلمين؛ فالمصطلح ليس مجرد كلمة تقال [دال] بل هو أساساً صورة ذهنية [مدلول] محمّلة إيديولوجياً ومشحونة نفسياً .. إذن: الإسلام القابل للتشويه ليس "إسلامنا" نحن بل "إسلام الآخر" أيّ الدين بما هو فكرة "غريبة" في ذهن غير المسلمين الذين يُفترض بنا دعويّاً النظر إليهم كمسلمين بالقوة أيّ مشاريع مسلمين وبالتالي ضرورة الحرص على عدم المس بصورة الإسلام في أذهانهم والسعي إلى إبقائهم على الأقل على "الحياة .." أما المحاجة بتزايد أعداد معتققي الإسلام بعد كل عمل "إرهابي" يرتكبه "متطرفون" إسلاميون فذلك يعود أساساً إلى تغذية حب الاطلاع والتشوّف لدى البعض لاكتشاف هذا الدين الذي يُسوَّق على أنّه دموي وغير إنساني، وما قد يغيب عن البعض هو إشاحة آلاف آخرين بوجههم عن النهل من معين الإسلام كما أنزل على سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلّم، هذا فضلاً عن آخرين -مسكوت عنهم- ارتدّوا بسبب أفعال لا تمتّ إلى الإسلام بأيّ صلة سوى أنّ من يقومون بها يدّعون الإسلام ..! يذكّرني تحميل عبارة "الإساءة للإسلام" ما لا تحتلّ بذلك الاعتراض الشهير على عبارة "نهاية التاريخ" التي أولها كثيرون على أنّها تعني "عدم حدوث أحداث كبرى مستقبلاً" فيما أراد بها فوكوياما توقّف "الأفكار الكبرى" عن البزوغ وثباتها على نموذج الديمقراطية الليبرالية وهو موقف تراجع عنه المفكر الأمريكي -الياباني فيما بعد- وتلك قضية أخرى .. صفوة القول؛ أعتقد أنّ سبب التحامل على عبارة "الإساءة للإسلام" هو بقايا النرجسية الثقافية الثاوية في العقل الجمعي العربي والإسلامي التي جعلتنا طوال قرون نقيم الأمور بناء على مرجعيّتنا الدينية والحضارية دون الاعتداد بوجود آخر اعتقادي له مقاربات خاصة وجب مقارنته بها ومن خلالها لا بعيداً عنها وخارجاً منها..

الإسلاميون والتعميمات المخلة بالسياق الثوري !

"من حق أي مواطن الترشح لأي منصب كبير في الدولة". ربما نقبل هذا الكلام كقاعدة عامة لكن في سياق ثوري عليك أن نُجري تعديلا عاجلا على هذه العبارة لنقول: "من حق أي مواطن الترشح لأي منصب كبير في الدولة ما لم يكن من رموز النظام القديم"!!، الإشكال نفسه نقف عليه في ما يتعلق بقرينة البراءة الشهيرة: كل متهم بريء حتى تثبت إدانته، المنطق الثوري يقتضي منا قلب هذه القرينة وجعلها قرينة إدانة يكون فيها كل رمز من رموز النظام السابق مدانا حتى تثبت براءته..

للأسف الشديد.. هذه الاستدراكات المهمة داخل مثل هذه التعميمات المخلة بالسياق الثوري يتغافل عنها الكثير من الإسلاميين غفلة أو تغافلا، وهذا "الغياب" أو "التغيب" هو إحدى الثغرات "الميكروسكوبية" التي يتسلل منها أعداء الثورة، فلنحذر ممّا سماه ابن خلدون: "الذهول عن تبدل الأحوال"⁷⁴ !! ..

نحن ضحايا خدعتين كبيرتين : ثورة بلا دم وثورة بلا رأس:

غني عن البيان أنّ جميع الثورات عبر التاريخ كانت ذات قيادات صلبة لا تحاول الجمع بين الليل والنهار بل تفرض توجهًا معينًا بل أحيانا تُسقطه إسقاطا على الأفراد وتعول على الزمن ليقع التفاعل المجتمعي والمؤسسي حتى تصل في لحظة تاريخية ما إلى الاستقرار المطلوب، ولا يذهبن في ظنكم أننا ننظر لحقبة جديدة من الديكتاتورية فما نريد أن نقوله هو ضرورة استعادة مصطلح "الاستبداد" بمفهومه العربي والإسلامي بما يعنيه من معاني الحزم والحسم في الحق واستحضار صورة قريبة من ذلك "المستبد العادل" الذي لا طالما داعب مخيلنا الجماعي..

ولمّا كان ذلك كذلك لا نرى الحديث عن "ضرورة تكوين كتلة تاريخية" في طريقه، فرغم السمة المغرية والمثيرة للمصطلح "الغرامشي" -1- إلا أنه وليد عصره وبيئته، فهو ناتج عن ظرفية إيطالية خاصة، موسومة بالحرص على وحدة البلاد تحت ضغط انتشار الفكر الفاشي واختلال التوازن التنموي بين الشمال والجنوب، وينضاف إلى هذه "العبقرية" [الخصوصية] غياب "سياق ثوري" كالذي تعيشه بلادنا اليوم، بما يجعل "التكتل التاريخي الجامع" الشعار الأكبر والأبرز الذي ترفعه وتتسلل من خلاله قوى الثورة المضادة وهو مشروع "التقافي" استدرج إليه عدد من الثوار ..

القضية الأساسية في رأينا هي حقيقة وقوعنا ضحايا خدعتين كبيرتين: ثورة بلا رأس وثورة بلا دم .. ليس هناك ثورة بلا رأس وليس هناك ثورة بلا دم، الثورة الفرنسية قادها "روبسبير" وآخرون وتقدّمت على وقع المقاصل، الثورة الروسية قادها لينين وارتقت على إيقاع الرمي بالرصاص، الثورة الإيرانية قادها الخميني وعُلفت المشانق في الشوارع[...]. هذا هو تاريخ الثورات شئنا أم أبينا، لكنّ الدم -الذي نعنيه- ليس بالضرورة ذلك السائل البيولوجي الأحمر، إراقة دماء رموز النظام السابق يمكن أن تكون مجازيا عبر أضعف الإيمان وهو العزل السياسي ومحاكمة المذنبين.. استطاع الغرب إيهامنا بأننا قمنا بثورة استثنائية على غير منوال سبق، لا قيادة فيها ولا اقتصاص .. جعلونا نتوهم أنّ المسار الثوري يمكن أن يقتصر بمسار إصلاحي ومنهج توافقي...!!!

⁷⁴ - كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر".

تيار "مابعد الإسلاموية" الجارفة⁷⁵

لاشك أن سياسة حزب "العدالة والتنمية" التركي تجسّد الكثير من تمظهرات هذا المفهوم، ويُذكر أن الفرنسي "أوليفييه روا" فيلسوف "مابعد الاستشراق" هو من نظّر لهذا الاتجاه ليُعلن به عن "فشل الإسلام السياسي" وهذا الإعلان هو نفسه عنوان كتابه الشهير الذي صدر عام 1993 ليُعمّق به ذلك السؤال الكلاسيكي: ما هو دور الدين في المجتمع الإسلامي؟؟؟..

فما بعد الإسلاموية هي تجاوز لما يسمى "الإسلاموية الكلاسيكية" ولهجتها الصدامية وأفكارها الراديكالية، وهذه الحالة أو الرؤية أو المقاربة طُرحت بديلاً عن مقولة "الإسلام هو الحل" فهي انحراف منمّق عن الدين الإسلامي في تفاصيل كثيرة من ذلك مثلاً قبول "مابعد الإسلاموية" بآليات الحكم الديمقراطي بشكله الغربي وما يعنيه ذلك من تحكيم سيادة الشعب وتغييب حاكمية الشريعة ؛ فلا تعدو مابعد الإسلاموية أن تكون سوى مجرد ظاهرة براغماتية "تكيّفية" مع مجتمع دولي بصدّد مكافحة الإرهاب الأخضر-، "الإرهاب" الإسلامي -.. بل إن مصطلح "مابعد الإسلاموية" نفسه يحمل في طياته تجاوزاً وإقصاء للإسلام فهو في حقيقته "مابعد الإسلام" أي أن المنظرين له يقترحون بديلاً عن الشريعة الإسلامية نفسها وليس عن "الإسلام السياسي الكلاسيكي" فقط ، لأن الإسلام من يوم أن كان هو دنيا ودين ،و"الإسلام السياسي" اصطلاح مُغرض يوحي بغرابة الإسلام عن الشأن السياسي وهذا طبعاً مجانيب تماماً للصواب، وصدق الشيخ يوسف القرضاوي حين قال: "...وهم يُطلقون هذه الكلمة ["الإسلام السياسي"] للتفنير من مضمونها ومن الدعاة الصادقين الذين يدعون إلى الإسلام الشامل ،باعتباره عقيدة وشريعة ،دينا ودولة..".

الإشكال الثاني الذي يطرح نفسه هو طبيعة فكرة "مابعد الإسلاموية" نفسها إذ تتميّز بالثبات رغم ما توحى به فكرة "المابعدية"، فهي ليست مرحلة تليها مراحل أو خطاً تصاعدياً نحو الدولة الإسلامية بل هي أقرب إلى الدائرة المغلقة حيث الحركة في مكان واحد وأي محاولة للخروج من تلك الدائرة ستكون مكلفة وبمنزلة المخاض العسير لأنها ستكون مسا من أسس ومبادئ جوهرية تقوم عليها الدولة كنظام الحكم [الديمقراطية...] والرؤية المجتمعية [المساواة بين الرجل والمرأة، الحريات...].

إن ابتداء مصطلح "مابعد الإسلاموية" يدخل في نطاق اللعب بالمصطلحات وسياسة التضليل بالمفاهيم التي تنتهجها النخب الغربية وتصدرها لنخبنا التي تعودت على "التعبد لما يُصنع لها من أصنام" كما يقال، "فاللادينية" صارت "علمانية" ثم استحالَت إلى "دولة مدنية" ثم تحولت بقدرة قادر إلى "مابعد إسلاموية" ليتضمن اللفظ هذه المرة كلمة "إسلام" في تحايل خبيث على اللغة ومتقلّها المسلم إنهم يبتكرون مصطلحات "سائلة" بحيث يمكنها التسلل من تحت الباب وتكون مهياً بطريفة تسمح "للمستهلك" المسلم بتناولها دون الحاجة إلى "قضمها" و "تفكيكها" تماماً كمشروب الكوكا كولا، فأصل هذه المصطلحات جميعها واحد فهي تلوينات مختلفة لفكرة ناظمة واحدة.

إذن ليست "مابعد الإسلاموية" إلا وجهاً حسناً يُخفي جوهرها علمانياً قبيحاً، لنقول ذلك رداً على الباحث "عزام تيممي" في اعتباره لما بعد الإسلاموية شكلاً من أشكال "الإسلامية" ما دفعه إلى الإصداع بأن الصراع "...سيكون حول من هو إسلامي ومن هو أكثر إسلامية ،وليس صراعاً بين العلمانيين والإسلاميين!! .. كلا.. نحن كنا ومازلنا وسنبقى بصدّد صراع إسلامي -علماني وهو صراع نموذجي في

⁷⁵ - كنا قد فصلنا القول في هذه المسألة في كتابنا "السقوط الحر للثورة المصرية" في قسم حمل عنوان: "مابعد الإسلاموية أم ما بعد الإسلام؟ ! ..

تجسيد "التدافع الاجتماعي" بين الحق والباطل وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ⁷⁶ ..

⁷⁶ - [البقرة: 251]...

الثورة الإيرانية : خطأ الاستدعاء وخطيئة النمذجة

شكّلت الثورة الشيعية في إيران عام 1979 نقطة تحوّل كبرى في الفكر السياسي الإسلامي في ما اعتُبر آنذاك صحوة إسلامية ستتوّج بثورات أخرى تنتهي بتحكيم الشريعة في نطاق خلافة جامعة، غير أنّ ما غاب عن الكثيرين أنّ هناك مقدّمة أساسية أسهمت في نجاح الثورة الإيرانية ألا وهي فكرة "المرجعية الدينية الجامعة" الثاوية في العقل الجمعي الاثنى عشري القائم على الإمامة والمراجع المعصومة، وهو ما يفسر الالتفاف الشعبي الهائل حول شخصية "آية الله روح الله الخميني"، هذه المقدمة المذكورة آنفا لا وجود لها في الفكر السني، كما أنّ هناك نقطة

تمايز مفصلية تتعلّق بالوزاع القوميّ الحاضر بقوة في الحالة الإيرانية في حين أنّ حضوره محتشم في العالم العربي المنشطي حيث غدت الدول العربية "كيانات نفسية" على حد عبارة الكاتب المغربي محمد عابد الجابري [وهذا الفارق يمكن سحبه على الحالة التركية ايضا إذا ما رمنا الحديث عن نموذج حزب العدالة والتنمية]، وبالتالي سيكون من السذاجة بمكان النظر إلى الثورة الخمينية كنموذج قابل للتكرار خاصة مع فريدة التعاطي الخارجي معها .. إذ يبدو من اللا مفكّر فيه سياسيا أنّ تلقى ثورة إسلاميّة "سنية" دعما خارجيا كالذي لقيته الثورة الخمينيّة في إيران، وذلك لعدة أسباب نذكر منها طبيعة المذهب الشيعي نفسه القائمة على أدبيات جاذبة للغرب على غرار المرجعيّة العليا التي تتيح للقوى الغربيّة التواصل مع جهة واحدة وتسيطر على الجماهير أو على قطاع واسع منها عبّرها وهو ما رأيناه مع الغزو الأمريكي للعراق عندما تمّ تدجين الشيعة من خلال فتاوي الانبطاح التي أطلقها المرجع الشيعي آية الله السيستاني، كذلك علينا ألا نغفل عن مسألة مفصلية وهي العداء الشيعي المزدوج للعرب ولأهل السنة والجماعة من منظور شيعي-صفوي ومن منظور فارسي، ولا ننسى في هذا السياق أنّ قطاعا واسعا من هؤلاء سنة وعربا متمركز في فضاء جغرافي يُعدّ نقطة تركّز للمصالح الجيو-استراتيجية الغربيّة حيث الثروة والموقع، بما يعني أننا بصدد "أعداء مشتركين" .. علاوة على ما تقدّم هناك مسألة مهمّة نرى ضرورة الإشارة إليها وهي تلك المتعلقة بسعي الأمريكيين آنذاك إلى احتواء المد الثوري "الإسلامي" وقبولته بما يتماشى والمصلحة الغربية فضلا عن محاولة تسويق صورة الغرب المتصالح مع الشرق والصليب المتسامح مع الهلال، إضافة إلى رؤية -ثبت خطؤها- في ما بعد تدور حول امتصاص الزخم الإسلامي واحتوائه في فترة اتّسمت ببوادر صعود للجماعات الجهادية ولاسيما في مصر من خلال بروز جماعة المسلمين ["التكفير والهجرة"]، ربما نكون بهذا قد تعرّضنا إلى أهم أسباب إحجام إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عن دعم الشاه في أواخر عام 1978 وانخراط أبرز وسائل الإعلام الغربيّة في تقديم الثوار الإسلاميين كمجموعة من "الديمقراطيين" المضطهدين يقودهم شيخ حكيم عانى من ضيم المنافي وهو آية الله روح الله الخميني!!

في الحقيقة تتقاطع المصالح بشكل لافت بين الدولة الشيعية والولايات المتحدة الأمريكية وهذا التقاطع تعزّز وتكرّس بعد وفاة الخميني، التي أصبحت فيما بعد ورقة مهمة في لعبة المقايضات الإقليمية وشيئا فشيئا بدأ السياسي يطغى على الديني، وحتى سطوة رجال الدين على رجال السياسة هي في النهاية سطوة مستبسة [بكسر الياء ونصبها] وليس أدلّ على ذلك من تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، فعندما يقول المرجع الإيراني الأعلى: "أنا أوّيد تمديد المحادثات النووية" يمكننا القول إننا إزاء تحوّل مذهل في الموقف لأنّ خامنئي كان دائم الإشارة إلى حرمة التراجع عن البرنامج النووي قيد أنملة !!، ونحن هنا لسنا أمام أعمال لمبدأ "التقية" الشهير بقدر ما نقف على تعاط سياسي بامتياز، ويكفي أن يكون المرشد صاحب الحلّ والربط في الملف النووي الإيراني لنتأكّد من طغيان السياسة على الدين خاصة إذا علمنا أنّ الإمام الأكبر الخميني كان يُعارض أيّ مشروع نوويّ من منطلق دينيّ مبدي.. وكأنّ لسان حال الدوائر الاستخبارية الأمريكية وقتها استشعرت مع "يوكان" أنّ "الجمهورية الإسلامية في إيران ليست الا امتدادا للبهلوية التي ثارت عليها ولكن بعمامة وعباءة"!!!.. ولما كان ذلك كذلك لا يمكن النظر إلى الثورة الإيرانية كنموذج يُمكن النسخ على منواله، فطبيعة المذهب الشيعي ونزعة التمّدّ الفارسي الثاوية في صدور الإيرانيين، فضلا عن المطامع الغربية في منطقة سنيّة-عربي بالأساس كلها عوامل تحول دون استنساخ نسخة إسلاميّة سنيّة من ملحمة شيعية فارسيّة

خطأ استدعاء النموذج التركي

من الأخطاء الكبرى التي وقعت فيها عدة احزاب إسلامية استحضار المثال التركي والتوق إلى تكراره في بلدانها سواء بشكل معلن صريح أو ضمنى مستبطن يعبر عن نفسه من خلال عبارات الإعجاب المتضخمة بأردوغان رغم أن تجربة حزب العدالة و التنمية في تركيا لا تعد نموذجا يُحتذى بالنسبة إلى اليمين الإسلامي "المعتدل".. فمنذ قيام الجمهورية التركية على يد أتاتورك عام 1923 حمل الجيش على عاتقه مهمة حماية علمانية الدولة من حيث السياسة العامة للبلاد في كافة المجالات .. هذا الجيش "المتأترك" يضطلع بمهمة قومية "مقدسة" بما يعنيه ذلك من محاربة للإسلام عموما و لما يسمى "بالإسلام السياسي" خصوصا، فاليمين القومي [الطوراني] يكاد يكون اليمين الوحيد المعترف به في تركيا.. في ظل هذا الإرث الثقيل الذي خلفه مصطفى كمال المعروف بأتاتورك [أبو الأتراك] لم يكن بوسع الأحزاب و الشخصيات ذات الميول الإسلامية غير المعلنة إلا الاقتراب من الإسلام دون الابتعاد عن العلمانية و هو وضع مريب انتهى بنجم الدين أربكان و حزبه إلى التصفية قانونيا و سياسيا و من قبله رئيس الوزراء عدنان مندريس الذي تمت تصفيته جسديا عقب انقلاب عام 1960 و في الانقلاب الأخير عام 1980 تمت الإطاحة بسليمان ديميريل ليعود إلى الحياة السياسية أوائل التسعينيات .. و منذ عام 2003 يتربع حزب العدالة و التنمية بقيادة رجب طيب أردوغان بفضل غالبية برلمانية مستقرة إلى حد بعيد، هذا الحزب "الإسلامي" [بين ظفرين] أسس في رأينا لدوافع شخصية أكثر منها دينية فقادته و على رأسهم أردوغان و على إثر حل حزب "الفضيلة" [زعيمه أربكان] أسسوا حزبهم ليضمن لهم خوض حياة سياسية بلا متاعب مع الاحتفاظ ببقايا وازع ديني، و الحقيقة هناك قرائن تؤكد هذه الرؤية فتأسس حزب العدالة و التنمية تم عام 2001 بعد أحداث بارزة متسارعة، فمن تعرض أردوغان للسجن و الحرمان من المشاركة السياسية إلى حظر حزبي الرفاه و الفضيلة لأربكان، و كل ذلك تم في إطار حماية علمانية الدولة، و لما كان ذلك كذلك فمن الطبيعي أن يسلك الحزب الحاكم في تركيا اليوم مسلكا "وسطا" يمارس وفقه الإسلام دون إزعاج العلمانية و بالتالي الجيش، وقد اسهمت الماضي الصوفي النقشبندي في تعزيز هذا التمشي الموسوم بالمداراة، كما علينا ألا نغفل على أن العضوية في الاتحاد الأوروبي بما هي مطلب وطني وتقريبا محل إجماع بين مختلف دوائر الفعل في أنقرة و الالتفاف الشعبي حول حزب العدالة ذي المرجعية الإسلامية هما عاملان من شأنهما تخفيف القبضة العسكرية على الحياة السياسية التركية باعتبار تفاقم هاجس ديمقراطية المؤسسات و صيانة مدنية الدولة قبل علمانيتها..

ولا يفوتنا أن نسجل هنا نقطة مهمة تتعلق بالنموذجين الإيراني التركي ألا وهي نقطة "القومية" إذ علينا أن نتذكر دائما أنّ هناك محركا قوميا في كلّ من تركيا وإيران وهو ما لا نجده في كياناتنا الإقليمية العربية وهذه نقطة تمايز مفصلية يجب أخذها بعين الاعتبار..

معضلة تعدّد المناطق الرمادية في الفكر السياسي الإسلامي

علاوة على ما تقدّم بسطه نرى ضرورة الإشارة إلى معضلة أخرى تواجه الإسلاميين وهي تعدّد المناطق الرمادية في الفكر السياسي الإسلامي نذكر من بينها :

-الاختلاف حول الحكم الشرعي للممارسة الديمقراطية في جانبها الإجرائي، وضرورة التوصل إلى اتفاق واسع حول هذه المسألة الخلافية المهمة .

- الاختلاف حول الإطار النظري الذي يتنزّل تحته الشأن السياسي ..هل هو فرع من فروع الإيمان أم أصل من أصوله؟!!!..

-الاختلاف حول مفهوم الجهاد ما يستدعي تحريره وتدقيقه بالإحالة على واقع الممارسة..

العمل الحركي الإسلامي كما نراه

ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إن مسألة وصول حزب إسلامي "راديكالي" من طينة حزب التحرير إلى السلطة عبر صندوق الاقتراع يبدو من اللامفكر فيه سياسيا في ظل الظروف الإقليمية والدولية الحالية، لذلك نعتقد أن الطريق إلى الأسلمة هو "العلمنة"، أرجو ألا تفهموني خطأ، أنا بطبيعة الحال لاعلماني بامتياز، لكني أردت ان أقول إن الإسلاميين "المعتدلين" مطالبين بأن ينظروا مرحليا إلى المشهد من فوق إلى حدّ مأسسة الديمقراطية وعدم الدخول في لعبة ادعاء تمثيل "الإسلام السياسي" مع تقديم تنازلات تتحدّد نقيضا ومبادئ الدين، لأنّ في ذلك امتصاصا للوعي الشعبي الديني وهو الخطر الأكبر الذي يُهدّد حلم إقامة الدولة الإسلامية، لأننا نراهن على اختيار الشعب المسلم تحكيم الشريعة في لحظة تاريخية ما، لذلك من مصلحتنا عدم إيهام هذا الشعب بأنّ الإسلاميين يمكن أن يؤمنوا بالديمقراطية في شكلها الغربي ويمكن أن يتعايشوا مع علمانيين، ينبغي على التنظيمات الإسلامية إذا أرادت الانخراط في العمل السياسي أن تُصدع منذ البداية بثوابتها السياسية التي يجب أن تتقاطع وقطعياتها الدينية، فنحن ندعو إلى تعميم نموذج حزب التحرير من الناحية الشكلية أي من ناحية المشاركة والمكاشفة أي التصريح العلني بالمواقف المبدئية والتمسك بثوابت الدين دون "تقية سياسية" ..

هذا إذا فكرنا من خلفيّة سلميّة تدرّجية طويلة النفس لكنّ إذا رُمنا تغييرا كوبرنيكيّا في فاصل زمني قصير فإنّ ذلك لن يجد طريقه إلى التطبيق إلا عبر "ثورة إسلاميّة" لكنّ المفارقة أنّ العمل الثوريّ نفسه يحتاج إلى عمل تدرّجي تراكميّ يُنضج الحالة الثوريّة، وطبعاً لا أمل في بلوغ الإسلاميين السلطة عبر انقلاب عسكري لأنّ بني علما كما نعلم جميعا يسيطرون على المؤسسة العسكرية من ألفها إلى يائها، وتبقى تجربة الإسلاميين وانقلابهم العسكري في السودان يوم 30 جوان 1989 على قدر كبير من الفريدة ما يجعلها أبعد ما يكون عن النمذجة، فقد كنا إزاء سابقة تاريخية إذ لم يسبق أن وصل إسلاميون إلى السلطة في أي بلد عربي عبر انقلاب، بما يجعل فرص تكرار نموذج التغيير في أماكن أخرى تنقلّص، نظرا لنتبه الأنظمة العلمانية وتيقّظها لما يمكن أن يحصل فانخرطت في تدجين جيوشها وتحري انتماءات كبار ضباطها، كما أنّ هذا الصعود الإسلامي فاجأ دول الجوار نفسها حتى أنّ مصر التي سارعت إلى الاعتراف بالحكام الجدد، ولم يُظهر الانقلابيون توجهاتهم الإسلامية إلا بعد أن استقرت مقاليد الحكم في أيديهم، ثمّ إنّ ذلك الانقلاب لم يكن الأول في تاريخ السودان التي عرفت قبل ذلك انقلابين انقلاب 17 نوفمبر 1958 وانقلاب ماي 1969، فقد كانت البلاد جيشا يدير دولة لا دولة تدير جيشا، وحتى ثورة أكتوبر 1964 لم يتركها العسكر تأخذ طريقها نحو الديمقراطية بل سرعان ما التفتّ عليها بعد خمس سنوات فقط لتثبت بذلك قاعدة مفادها أنّ العسكريين هم المبدأ والمدنيين هم الاستثناء في التاريخ السوداني الحديث.

ومادام ذلك كذلك ليس أمامنا سوى النأي بالنفس عن العملية السياسية برمتها إذا كانت تقتضي منّا "تنازلات مبدئية" وهي الخطوة التي نراها نقطة البدء في بناء مزاج إسلامي عام..

ما نراه والله أعلم هو أنّ لنا في السنة النبويّة الشريفة وفي "مذهب الصحابي" وسيرة التابعين ما يبرّر القول بما يمكن أن نسميه "براغماتيّة إسلامية" تتحرّك في حدود المسموح به شرعا، ربّما ضاقت صدوركم بالمصطلح نظرا لأصوله الغربيّة⁷⁷ وما يمكن أن تستثيره لديكم من معاني الانتهازية والكذب والنفاق ...، لكن حاولوا أن تتّصلوا بـ "المفهوم" أي بما نريد قوله من "المصطلح"، فعندما قبل الرسول صلى الله عليه وسلم أثناء عقد صلح الحديبية بكتابة: "باسمك اللهم بدلا من بسم الله الرحمان الرحيم، كان في ذلك "براغماتيا"، وعندما قال عليه الصلاة والسلام: "الحرب خدعة" [رواه البخاري ومسلم] كان "براغماتيا"؛ والخليفة الراشد [الخامس] عمر بن عبد العزيز كان براغماتيا عندما قال -بعد أن سأله ابنه عن سبب عدم مسارعه إلى تطبيق الشريعة فور تولي السلطة-: "لم آمن أن يفتقوا علي فتقاً يكثر فيه

⁷⁷ - ظهرت المدرسة البراغماتية أو "الذرائعية" في الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومن أبرز أعلامها وليم جيمس وجون ديوي.

الدماء"...، وهناك عدة قواعد فقهية تشي بضرورة التحلي بما نُسَميه حديثاً بالبراغماتية، على غرار "درء المفسدات مقدم على جلب المصالح" و"الضرورات تبيح المحظورات"، ونعتقد والله أعلم أنّ الله تعالى عندما يقول: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة" فإنّه جلّ جلاله يشير بشكل ما إلى إحدى أدوات هذه القوة وهي

التكليف مع واقع ضاغط من أجل مصلحة راجحة..

فالله تعالى الذي قال في محكم تنزيله "إن تنصروا الله ينصركم" قال رسوله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى "اعقلها وتوكل"، وبنظرة تأليفية بين التوكل وبين الأخذ بالأسباب يمكن الحديث عما يمكن أن نسميه "براغماتية إسلامية" أي التعاطي بمنطق نفعي لا يخالف ثوابت الدين..

أنّ المرحلة النبوية السابقة على إقامة دولة المدينة غير قابلة للنمذجة إلا في ما يتعلّق بتمسك الرسول صلى الله عليه وسلم بالثابت الديني كرفضه مثلاً عرض المشركين القاضي بتقسيم زماني للعبادة بين

إلهين "تعبد آلهمنا سنة : اللات والعزي ، ونعبد إلهك سنة "....، أمّا ما يرتبط بإدارة الصراع فعليّنا التروّي قبل الانخراط الكامل في الاستلهاً من تلك التجربة السياسية "المثالية" لأنّ قطب رحاها كان خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم

فلئن كانت الخلافة واجبة باعتبار أنّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، لكن السؤال هنا هو كيف نصل إلى إقامتها ؟؟؟..، أعتقد أنّ عملنا من أجل هذا الواجب الحلم يقتضي منّا مراعاة عدد من النقاط المهمة من بينها:

_ واقع داخلي متفكّك.

_ واقع دولي ضاغط.

_ تشظي الحركات الإسلامية "الإصلاحية" وتنوّع مشاربها.

_ غياب قيادة روحية مركزية.

حسب رأينا المتواضع هذه النقاط تمثّل محاور تمايز عما كان عليه المسلمون زمن النبوة قبل إقامة دولة الإسلام الأولى..

فاستحضار تمكّن النبي عليه الصلاة والسلام من إقامة دولته بعد شهور قليلة من الهجرة إلى مدينة معظم أهلها من الكافرين بما أنزل على سيدنا محمد بل من الكافرين بنبوته أصلاً، يستحثّ أذهاننا على القفز مباشرة إلى عبقرية الزمان والمكان والإنسان في تلك اللحظة التاريخية الخاصة المؤيدة بتأييد الله تعالى..

وعليه؛ نعتقد أنّ "العلمنة" هي طريقنا إلى "الأسلمة"، تماماً كما كان الفتح الإسلامي طريقاً إلى ضمان الاختيار الحر لها بما ييسّر عمل الدعوة في ما بعد.. وعليه، على الإسلاميين تأييد أيّ حراك احتجاجي على الحكام الظالمين حتى لو كانت تنطلق من مرجعيات غير متعالية ، فما ننعاه على قطاع واسع من الإسلاميين هو انخراطهم الآلي واللامحدود في معارضة أي حراك شعبي "علماني"-سواء كان وثبة أو ثورة أو هبة أو حتى قومة شعبية- ، والحال أنّ منطق الدين والدنيا يستدعي تأييدنا لأيّ نشاط احتجاجي ضدّ الحكام الظالمين حتى لو كانت تتحرّك على أرضية دنيوية، فالتغيير الحقيقي يجب أن ينبع من القاعدة.. والصحوة الإسلامية التي نأمل تحقيقها يجب أن تتكوّن "عنقودياً" ..

، لاشك أن غاية غايات التيارات الإسلامية بما هي "جماعة متخيلة"⁷⁸ هي "أسلمة الدولة" عبر تفكيكها من أجل إعادة تشكيلها من جديد، لكن ذلك يجب أن يكون مطلباً شعبياً لا فتوياً من جماعات بعينها، ولن يكون ذلك دون رؤية وسطية تؤمن بالتدرج في سلم التغيير، رؤية نأمل أن تجتمع عليها القوى الإسلامية ليتحقق الهدف المنشود، ولما كان ذلك كذلك، علينا أن نتحمل ابتداءً مسؤولية تحطيم أصنام الليبرالية كالمواطنة والديمقراطية والجمهورية... وذلك من خلال خلق "متقنين جماعيين" بمعنى غرامشي⁷⁹ منقّى من شوائبه اليسارية بطبيعة الحال حتى يمكننا صنع قيادة حكيمة "تنطلق من الجماهير لتعود إليها من جديد" أي متقنين تكون لهم القدرة على صياغة فكرة ناظمة انطلاقاً من الأفكار المبعثرة والمفككة التي يعتقها العوام ومن ثم الرجوع إليهم لتفسيرها وتحشيد الجماهير حولها من أجل تفعيلها وتجسيدها في مرحلة لاحقة. ولا شك أن انتهاج هذا المنهج التدريجي ضرورة متأكدة لقطع الطريق على دعاة "التوحش" من "الدواعش" وغيرهم الذين يتبنون فكراً استنصالياً لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يُقيم دولة إسلامية على أنقاض الأفكار الليبرالية ..

“الديمقراطية الليبرالية” ووهم نهاية التاريخ⁸⁰:

ليست نظرية "نهاية التاريخ" الفوكويامية إلا ضرباً من ضروب التعسف على التاريخ، فهي تجعل الديمقراطية الليبرالية النقطة الأخيرة في خط التاريخ "الحضاري" والسبيل الوحيد المؤدي إلى هذا التاريخ. ولئن بدت نظرية "الإنسان الأخير" أو "خاتم البشر - LAST MAN -" "أول وهلة متناقضة مع العقل الغربي القائم على الشك والنقد المستمر وعلى الـ"مابعديات" إلا أنها في حقيقتها تشكل إعادة إنتاج للهيغلية⁸¹ بل استعادة ما للجمهورية الأفلاطونية و"مدينة الله" الأوغسطينية وهي في جوهرها عقلانية متطرفة أو لنقل "عقلانية عنصرية" تتجاوز الغرب بالغرب إن صح التعبير فهي إعلان عن نهاية هذا العقل وبداية عقل غربي "آخر" يفترض واهماً أن منتجاته هي نتيج للفاعل الإنساني عبر التاريخ ما يعني أن مفكرنا الاستراتيجي الأمريكي وأستاذ الاقتصاد السياسي لم يفعل في النهاية سوى إطلاق "مابعدية" جديدة فلنسمها "مابعد العقلانية الغربية" رغم يقيننا أن اصطلاح "المابعد" نفسه هو صنيعة الاستعلاء الغربي المتعفف والمترفع عن إعلان النهايات.

وبهذا المعنى تكون اطروحة فوكوياما إعلاناً مدياً عن كسب الغرب لمعركة الحضارة. والحقيقة أن عرش الطرح الفوكويامي لم يهتز بفعل الأحداث والوقائع التي عرفها العالم بل إننا إزاء مقارنة مشوبة في أساسها بالاعتلال واللامعقولية رغم أنها أو لأنها مغرقة في العقلانية التي هي أحد إفرازات النرجسية أو الرؤية المركزية الثقافية الغربية، دون أن ننسى نوازع الهيمنة الأمريكية تأسيساً عملياً لفكرة "الولايات المتحدة مدينة على التل - CITY ON THE HILL -" المترسّخة في العقل الجمعي الأمريكي بما يجعلها الدولة الأم التي يحتاج إليها العالم...!! وغني عن البيان أن بنيان الطرح "الفوكويامي" قد تصدّع بشكل خاص بعد ما شهدته المنطقة العربية من ثورات وما رافقها من صعود مثير للإسلاميين، وهذا فيما نزع أكبر هزة عرفتها نظرية فوكوياما، ولئن كنا لا ننكر أن صعود اليسار في أمريكا اللاتينية وتعاضم العمل الحركي الإسلامي "الأصولي" في منطقة الشرق الأوسط تُعدّ المستجدات التاريخية الأبرز التي دفعت

78- مصطلح فلسفي يشير إلى تلك الجماعة المتساندة التي تقتسم الآمال والألام رغم أن أفرادها لا يعرفون بعضهم معرفة مباشرة [شخصية].

79- نسبة إلى المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي [1937] مِمَز في "فاتر السجن" بين من سماه "المتقن العضوي" أو "الجماعي" وبين "المتقن التقليدي"؛ والمتقن العضوي بالمعنى الغرامشي هو ذلك المتقن المبدع والنشيط، النقاد والحال لهم مجتمعه، هو ذلك المتقن صاحب الرؤية المستقبلية الثاقبة الذي يسعى إلى بناء النموذج الفكري ومن ثم يخرط في عملية التعبئة حوله، بطبيعة الحال المتقن العضوي بالمعنى الغرامشي الأصل يحمل آمال الطبقة الكادحة وآمالها وينهض بوعيا العقدي؛ باختصار المتقن العضوي يفكر ويعمل اعتباراً لـ"انطلاقاً من وأتساقاً مع عضويته في مجتمعه ومن هنا توصيف "عضوي" ..

80- نهاية التاريخ والإنسان الأخير" هي نظرية للمفكر الأمريكي من أصول يابانية "فرانسيس فوكوياما" الذي نشر مقالاً في مجلة -the national interest-

عام 1989 بعنوان "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" قبل أن يحوله إلى كتاب عام 1992، وما عناه فوكوياما بالتاريخ ليس ذلك الحيز الزمني بما يستوعبه من أحداث ووقائع وإنجازات واكتشافات بل أراد الإشارة إلى التاريخ بما هو فضاء لتموضع الأفكار الكبرى، وبالتالي يكون المقصود بالإصداغ بالقول: انتهى التاريخ

...هو إعلان نهاية الإيديولوجيات وإقراراً بأن الإنسان الأخير سيعيش في كنف الديمقراطية الليبرالية إلى الأبد لأنها التعبير النهائي والتأليفي لتراكمات الفكر

الإنساني.. هذه رؤيتنا التعريفية نعرضها باقتضاب وننصح من يهيمه الأمر بالعودة إلى كتاب "نهاية التاريخ وخاتم البشر" للاقترب أكثر من المقاربة الفوكويامية التي نتحدد نقیضاً للاطروحة الماركسية في نهاية التاريخ.

⁸¹الفيلسوف الألماني "هيجل" بشر بنهاية "تاريخ الاضطهاد الإنساني" فور استقرار نموذج السوق الحرة وانتشاره.

”فرانسييس“نفسه إلى مراجعة مكتسباته المعرفية وإعادة النظر في مرتكزاته النظرية التي بناها منذ أكثر من 22 عاما وهو يشهد نهاية حقبة وبداية أخرى بتفكك عقد الاتحاد السوفيتي.

ومن ينوّهون بالديمقراطية الليبرالية شكلا نهائيا ومقدّسا للحكم إنّما يعلنون مع فوكوياما عن فوز الغرب في معركة الحضارة ويشعرون من حيث لا يشعرون -أو ربما هم شاعرون- بعدم صلاحية نظام الحكم في الإسلام للتطبيق، بل إنّهم بذلك يباركون من حيث لا يحتسبون تلك النرجسية الغربية المقترنة بالصهيونية العالمية التي تجعل "دماءهم دماء ودماءنا ماء" كما يُقال.

.. دماؤهم ودمائنا !! :

الأصوات التي علت بعد الهجوم على مقر صحيفة "شارلي ابيدو"⁸² نراها خرست أمام قتل ضياء بركات وزوجته يسرى وشقيقتها رزان أبو صالحة في الولايات المتحدة، تعاطف لا محدود أبداه العالم بشرقه وغربه مع شردمة من سقط المتاع أسأوا للإسلام، فيما فترت حماسة المتحمسين بعد مجزرة مكتملة الأركان اقترفها إرهابي أمريكي بحق ثلاثة من ذوي الأصول الفلسطينية المسلمة، وهذا لا نعجب له ولا نستغربه بقدر ما ندينه ونستهجنه، فما نراه من انقلاب المعايير وهوان دماء المسلمين يبدو أمرا طبيعيا تماما في ظل سطوة الإعلام الصهيوني-أمريكي على العالم فلا أحد يرى أو يعرف غير "إرهاب" الجماعات الإسلامية المتطرفة رغم أنّ أمريكا نفسها تنشط فيها عشرات التنظيمات الإرهابية غير الإسلامية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

– النازيون الأمريكيون.

– أنصار الإنجيل.

– فرسان الليل.

– التحالف ضد الأجانب.

– حزب الله الأمريكي.

– جيش الله.

– اتحاد النساء البيضاوات.

– الجبهة المعادية للخطر الملون.

– الإخوان الأمريكيون المتمردون.

– المحاربون البيض من أجل الحرية.

– منظمة الرؤوس الحليقة.

– عصابة الدفاع المسيحي.

– الميليشيا البيضاء[...]

وحين يبرّر قلم التحقيق الأمريكي جريمة نورث كارولاينا⁸³ بخلاف حول موقف سيّارات رغم أنّ كلّ المؤشرات تدلّ على أنّ القاتل "كريج ستيفن هيكس" هو إرهابي ارتكب جريمته لدوافع عقديّة يمكن أن تقفوا على حجم السقوط الأخلاقي والدجل الغربي، وهذا ليس جديدا على دولة تسوّق لما لا تملك من حقوق الإنسان وفوقيّة القانون، فعندما وقع تفجير أو كلاهما سيتي عام 1995 من قبل نصراني متطرّف أسدل الإعلام العالمي المؤمرك والمؤمرك حجابا سميكا على الانتماء الحقيقي لبطل العملية الإرهابية "تيموتي ماك فاي" وخرجوا علينا بقصة: "متخلف عقليا يقوم بتفجير مبنى تابع للحكومة الفديريّة في أو كلاهما!"، ولو كان الفاعل مسلما لحفظ إعلاميو الأرض انتماءه الديني ورددوه صباحا مساء بتناغم وانسجام فريدين ..

الجماعات المسيحية المتطرفة يُسمونها قلة قليلة لا علاقة لها بالمسيحية ولا بالحضارة الغربية رغم أنّك

⁸² - اقتحم مسلحان ملثمان مقر الصحيفة الساخرة شارلي إبدو في باريس يوم 7 جانفي 2015 وأطلقا النار بكثافة ليسقط جراء الهجوم الدموي 12 قتيلًا بالإضافة إلى إصابة 11 آخرين، وقد غرقت المجلة الفرنسية برسومها المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

⁸³ - أقدم رجل أربعيني يدعى "كرايغ ستيفن هيكس" على قتل 3 طلبة مسلمين بالرصاص ليلة الثلاثاء 10 فيفري 2015 في مدينة تشابل هيل الجامعية في ولاية كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية في ما اعتُبر جريمة "كراهية".

إذا فتحت أحد كتبهم المقدسة تقرأ فيه: "من ليس معي فهو عليّ"⁸⁴ و"ملعون من يعمل عمل الرب برخاء، وملعون من يمنع سيفه من الدم!"⁸⁵، وعن توراة اليهود المحرفة حدث ولا حرج، اطلّعوا عليه وستجدون عبارات تقطر تسامحا مع "الأغيار" على غرار: "ويقف الأجنب ويرعون غنمكم، ويكون بنو الغريب حراثيكم وكراميكم، أما أنتم فتدعون كهنة الرب تسمون خدام إلها تاكلون ثروة الأمم وعلى مجدهم تتأمرن!"⁸⁶ ...

أما عندما يتعلّق الأمر بتنظيم إسلامي متنوّع يصفونه فوراً بالإرهاب العابر للحدود الناتج عن ثقافة عربية عدائية وعن تراث إسلامي لا يعترف بالآخر؛ وإذا قلت لهم الاضطهاد الغربي له إفراس طبيعي وهو المقاومة ومُخرجات شاذة تتمثل في التطرف والإرهاب تجدهم يحدثونك عن الإرهاب الإسلامي "الأخضر" الذي قام على أنقاض الإرهاب الأحمر [الشيوعي]؛ المقاومة والممانعة إرهاب عندهم ولاءاتنا تمرّد وطغيان، رغم أننا قرأنا في تاريخهم عن إبادة الهنود الحمر والتجارة المثلثة [تجارة الرقيق] والحروب الصليبية التي اعتذر عنها بابا الفاتيكان ومحاكم التفتيش وحروب المئة عام والثلاثين عاما والثمانين عاما واستضعاف الشعوب واحتلالها[...]. وفي تاريخنا نقرأ عن يوم الجمل ويوم صفين وعن عدل الخلفاء الذي لم تعرف له الأرض صنوا أو مثيلا وهو خصلة على عكس ما يردد البعض تجاوزت شخوص الخلفاء الراشدين إلى غيرهم كعمر بن عبد العزيز⁸⁷ الذي عُرف بالخليفة الراشد الخامس وعامد الدين زكي⁸⁸ وابنه نور الدين محمود زكي⁸⁹ الملك العادل المعروف بالخليفة الراشد السادس وصلاح الدين الأيوبي⁹⁰ قاهر الصليبيين ويوسف بن تاشفين⁹¹ ناصر الدين وغيرهم؛ وحتى تمّد الإسلام خارج المدينة المنورة وشبه الجزيرة العربية عموما لم يكن بصهيل الخيول وقعقة السيوف بل كان بالحكمة والموعظة الحسنة ولم تكن فكرة "الغزو" قاعدة للتحرك والتوسّع بل كانت مجرد وسيلة لتعبيد الطريق للدعوة ورفع الظلم عن رقاب العباد حتى يُمكنهم الاختيار الحر بين أن يُسلموا أو يبقوا على دياناتهم وليس أدلّ على ما تقدّم من انتشار الإسلام في إندونيسيا أكبر الدول الإسلامية تعدادا للسكان دون أن تطأها قدم فارس مسلم!، وحفاظ الكثيرين من ابناء البلاد المفتوحة على معتقداتهم بقي نصارى على نصرانيتهم ويهود على يهوديتهم بل بقي مجوس على عبادتهم للنار، ومجرد وجود "الجزيرة" والتصاقها بالشرعية الإسلامية دليل مفحم على أنّ إجبار الناس على اعتناق الإسلام لا علاقة له بما أنزل على النبي محمّد صلى الله عليه وسلم..

أفكار عامة حول مقتضيات العمل الحركي الإسلامي كما نراها:

ربّما أمكننا في ختام هذا الكتاب أن نعرض بعض الأفكار العامة حول مقتضيات العمل الحركي الإسلامي كما نراها:

- 1- ضرورة الإبقاء على تلك النظرة الأدائية للديمقراطية.
- 2- ضرورة الابتعاد عن العمل العنفي نظرا لنتائجه العكسية على الدعوة.

⁸⁴ - إنجيل لوقا 11: 23.

⁸⁵ - إرميا 10-48.

⁸⁶ - سفر إشعيا 5-61.

⁸⁷ - ثامن الخلفاء الأمويين [ت 101 هـ]، لقّب بالخليفة الراشد السادس، قال "ابن الأثير" في سيرته: "قد طالعت سير الملوك المتقدمين، فلم أر فيهم بعد الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز أحسن من سيرته، ولا أكثر تحريا منه للعدل".

⁸⁸ - قائد سلجوقي حكم في بلاد الشام [ت 541 هـ]، قال عنه "ابن كثير": "وقد كان زكي من خيار الملوك وأحسنهم سيرة وشكلاً وكان شجاعاً مقداماً حازماً خضعت له ملوك الأطراف وكان من أشد الناس غيرة على نساء الرعية وأجود الملوك معاملة وأرفقهم بالعامة".

⁸⁹ - أمير سلجوقي [569 هـ] حكم معظم بلاد الشام، أعظم إنجازاته التصدي للحملة الصليبية الثانية والقضاء على الدولة العبّيدية (الفاطمية الشيعية) في مصر لقّب بالملك العادل، قال عنه "ابن الأثير": "لم يكن بعد عمر بن عبد العزيز مثل الملك نور الدين، ولا أكثر تحرياً للعدل والإنصاف منه...".

⁹⁰ - مؤسس الدولة الأيوبيّة ومحرر القدس من الاحتلال الصليبي الذي استمر 92 عاما، ومحرّر مصر من خبائث الخلافة العبّيدية [الشيعية الرافضية] بعد 262 عاما من الفتنة في الدين، لقّب ب"الملك الناصر".

⁹¹ - يوسف بن تاشفين.. أمير المؤمنين وأسد المرابطين وناصر الدين، ثاني ملوك دولة المرابطين بالمغرب [بين 1061 و 1106 م]، هناك أيضا من لقّبه ب"الخليفة الراشد السادس".

3- ضرورة السيطرة والتغلغل في قطاع الإعلام عبر الدفع بشباب الحركة الإسلامية في كليات الإعلام، ما يجب أن نسيطر عليه ابتداءً هو المؤسسات الإعلامية، هذه السيطرة هي التي تصنع رأياً عاماً موالياً ومشايخاً، وستعبد لنا الطريق للسيطرة على جميع المؤسسات السيادية في الدولة، فالإسلام السياسي في النهاية هو "صناعة رأى عام إسلامي قوى ومؤثر..."⁹² لأن "الحكام في الوقت الحاضر - يتحسسون ما يرضي الشعوب، فإذا علموا أن الشعب يطبق منهج الله فيما ولايته فيه على نفسه لعلم الحاكم عندئذ، أن الشعب عشق منهج الله فيتقرب الحاكم إلى شعبه بتطبيق منهج الله"⁹³ ..

4- ضرورة التركيز على مراكز الأبحاث والتفكير، التيارات الإسلامية بمختلف مشاربها عليها السعي إلى إنشاء مراكز بحث مشتركة تصيغ الرؤى وتضع الاستراتيجيات لمواجهة آلة التفكير "الكولونيالي" الغربي - .. ضرورة عدم المبالغة في التعويل على "أردوغان" .. فرغم أنني بشكل عام من المناهضين لمنهج حزب العدالة والتنمية التركي لكن في بيئة إقليمية موبوءة بسياسة خليجية انبساطية وبنظام مصري انقلابي-صهيوني، يمكننا عد أنقرة بقعة ضوء أو على الأقل البقعة الأقل سواداً في المنطقة فالأتراك رغم علاقاتهم "المتقدمة" بالعدو الصهيوني فإنهم لم يكونوا يوماً على وئام مع تل أبيب وطغى الجزر على المد في علاقتهما، وفي نهاية الأمر علينا ألا نحمل حزب أردوغان أكثر مما يحتمل فهو في النهاية يقود دولة "علمانية-كاملية"، "ديمقراطية" وهذا يعني تعقد آليات اتخاذ القرار ، عضو بالنانو ، تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، تعاني "كيانا موازياً" في الداخل [...] كل هذا له أثره وثمنه !.. فالأردوغانيون إزاء إرث ثقيل تنوء بحمله الجبال، حاولت الدبلوماسية التركية في البداية رسم سياسة خارجية تستند إلى فكرة "صفر مشاكل" إلا أن توتر علاقاتها بموسكو بداية عام 2011 فضلاً عن اندلاع الثورة السورية بتداعياتها المعقدة أسقط استراتيجية "أوغلو" في الماء... على كل حال هناك الكثير مما يمكن أن يقال عن "التجربة الأردنية"، المسألة تحتاج أو تستحق مجلدات وليس مجرد سطور فيها ما فيها من الاختزال المخل [...]

5- ضرورة التنبيه إلى الذرائع الثلاث للتدخل الغربي السافر [الواضح والفاقع]: المديونية _ انتهاك حقوق الإنسان _ الإرهاب ... ؛ وعليه، يجب عل الإسلاميين إذا تهيأت لهم فرصة أخرى للحكم الحذر عند التعامل مع هذه المسارات الثلاثة.

6- الوعي بالأصل الديني النقلي لمسالك التغيير الثلاثة: التنظير أو التحشيد الافتراضي - استثارة دعوات الإصلاح لدى النخب وتصعيدها - التعبئة الشعبية من أجل تأمين حراك احتجاجي واسع قد يتخذ شكل وثبة أو هبة أو انتفاضة أو ثورة ...، إذ يمكن استشفاف هذه المستويات الثلاثة بتدرجها من ذلك الحديث النبوي الذي يقول: " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان " - رواه مسلم.

7- ضرورة الإيمان بالتراكم التاريخي الخلاق والاستفادة من تراث الآخر الفكري-العلماني-، فقد رصدنا طوال عقود ضرباً من ضروب النرجسية التي منعت الإسلاميين من مراجعة مكتسباتهم وتعميق رؤاهم ومقارباتهم للواقع عبر الانفتاح على طروح بقية التلويحات الفكرية، وحتى عندما تصل التيارات الإسلامية إلى السلطة نلحظ ذلك النزوع المزمن إلى القطع التام مع "تراث" السابقين - من غير الإسلاميين-، ولا نرى اجتهادات لاحقة متممة ومكملة لاجتهادات سابقة، فالإسلاميون ميالون إلى تحييد القديم ونزاعون إلى تصفيته أو وضعه "بين قوسين" والانطلاق من ورقة بيضاء أو مشروع شبه صفري كأن التاريخ يبدأ من لحظة تصدّره المشهد، وشهدنا ذلك عياناً بياناً في السودان على سبيل المثال، فالحركات الإسلامية لا تقوى على هضم واستيعاب قولة "النين" الشهيرة: "لا بأس بأن نبني النظام الجديد بحجارة النظام القديم" وإذا حدث واستحضرتها فإنها لا تحملها إلا على معنى التعويل على رموز المنظومة الساقطة وشخصها، دون أن يقفز إلى أذهانها أن "الحجارة" المقصودة قد تكون ذلك "المنجز"

⁹² الدكتور مصطفى محمود في كتابه "الإسلام السياسي والمعرفة القادمة".

⁹³ الشيخ محمد متولي الشعراوي في "الفتاوى ص 83 .

الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، وهذا في وجه من وجوهه إفراز طبيعي لما يسمّيه البعض "ضمور العقلانية في الوعي السياسي..

8- ضرورة تعزيز التشاركية داخل الحركات الإسلامية وتخفيف التسلسل الهرمي الهيكلي والوظيفي فيها، والتخلي عن الشخصية حتى لا نرى أحزابا تسقط بزوال الرجال ..

9- ضرورة السعي الدؤوب عبر كل السبل الممكنة إلى إحقاق الحق وإبطال الباطل اتّساقا مع القاعدة الفقهية التي تقول: "الميسور لا يسقط بالمعسور" ..

10- ضرورة الحرص على تبني خطاب عربي إسلامي واثق، فمن غير المعقول أن يدعو داع إلى تحكيم الشريعة الإسلامية وهو يستخدم لغة أجنبية مع مخاطب عربي ومتلقين عرب، وذلك حتى لا يكون رفض الثقافة الغربية "من قبيل اللعن والصراخ والرجم بالحجارة، ومن قبيل الافتتان أيضا"⁹⁴

11- ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إنّ عبارة: ["هناك حرب على الإسلام"] هي عنوان كبير تنتأثر تحته عناوين فرعية كثيرة وكلّ عنوان منها يحتاج إلى اشتغال فكري خاص ، وأحد هذه العناوين التفصيلية: "الهجمة على التيارات الإسلامية المعتدلة"، فالحرب جبهات وثغور والمقاتل يقاتل من جبهة واحدة ويقف على ثغر واحد دفاعا عن دينه ليس لأنّ هذا الدين يحتاج إلينا لكي ندافع عنه بل لحاجتنا نحن إلى الذود عن حياضه تزكيةً للنفس وتبرئةً للذمة أمام ربّ الأرباب..

ولما كان ذلك كذلك علينا أن ندقّق في الردود ونفصّل فيها القول ولا نكتفي بالحديث عن "حرب ضد المسلمين" ليستغرقنا العنوان الكبير ويبتلعنا فنكون بذلك كمن ينقش على وجه ماء كما يُقال ونسقط من حيث لا نشعر في تعويم القضية وتمييعها!!!

12- ضرورة تطبيق "رهان باسكال"⁹⁵ على الممارسات الإسلامية العنيفة:

- ممارسة العنف والقتل: إذا كان جهادا = ربح غير محدود في الجنة
- عدم ممارسة العنف والقتل: قعود عن الجهاد = عقاب محدود في النار
- ممارسة العنف والقتل: إذا لم يكن جهادا = خسارة غير محدودة في النار.
- عدم ممارسة العنف والقتل: عدم ارتكاب كبيرة العنف والقتل = ربح غير محدود في الجنة.. الخلاصة:
- شبهة غياب الجهاد في معظم النزاعات يحفز كل عقل حصيف على النأي بنفسه من مجازفة غير محمودة العواقب ..

⁹⁴ - أوليفي روا في كتابه: "تجربة الإسلام السياسي" ص189 صادر عن دار الساقي-ترجمة: "تصير مرّوة".

⁹⁵ - "رهان باسكال": حجة صاغها الفيلسوف والرياضي الفرنسي "بليز باسكال" "Blaise Pascal" تقوم على "نظرية الاحتمالات" وذلك للتدليل على ضرورة الإيمان بالله ..

الخاتمة

رغم المأزق النظري المتعلق بتكليف ما حصل في الدول العربية الأربع والتردد حيال توصيفه بـ"الثورة" فإننا لا نستطيع أن ننكر بأي حال من الأحوال حدوث حالة ثورية عامة يمكن التعاطي معها في أسوأ الأحوال كثورات موجودة بالقوة إن أقررنا أنها غير موجودة بالفعل، ولاشك أننا نحتاج للخلوص إلى استنتاجات علمية إلى فاصل زمني لا يقل عن جيل [30 سنة]، عندها فقط يمكننا تسجيل "موقف تاريخي" أكثر موضوعية وأقل انفعالية في ضوء ما سيظهر من معطيات جديدة تتعاضد في تكوينها أدلة حية وموثقة تميط اللثام عن المسكوت عنه را هنا، كما نحتاج إلى فسحة من الزمن ننتظر فيها ومن خلالها تطورات الأوضاع وما "سيستقر" عليه الأمر، وبعيدا عن هذا السجال الفكري يجب أن نتفق على أن المتأمرين أو المغفلين فقط هم من يتحدثون عن المؤامرة الغربية ودورها في صناعة "الثورات" العربية.. إنهم لا يريدون أن يرونا خارج مربع الاستبداد حتى نبقي أبدا تحت نير الاستعباد، وما حصل في بلدان الثورات "ربيع عربي وشتاء أمريكي" "أريد له أن يتحول إلى "شتاء عربي وربيع أمريكي"، ضرب العسكر بقوة في مصر وأطلقت أيادي الميليشيات المسلحة في ليبيا وأخذت الثورة المضادة في اليمن اتجاهات مختلفة بل ومتعارضة وعاد رموز النظام القديم إلى الحكم في تونس بعد انتخابات مشكوك بنزاهتها وتعرف الثورة السورية مخاضا عسيراً أسهم تعارض المصالح الإقليمية وتقاطع الأجندات الدولية في تعميق أزمتها ما عطل التحول وأجل الحسم.. وبطبيعة الحال تفاعلت التيارات الإسلامية الإصلاحية بما أنها جزء أصيل من مجتمعاتها مع الأحداث الطارئة في دولها وتأثرت بها وأثرت فيها، وأفرزت آراء ومواقف تعددت فتنوعت والتقت حول رفع شعار "الإسلام هو الحل" سواء بلسان المقال أو لسان الحال، غير أن نقائص عديدة اعترت مناهج بعضها فقرطت وتنازلت وذبحت القرايين على مذبح الغرب، فأضررت بالمشروع الإسلامي عبر التشويش على محكمات الشرع والتلبس على عامة المسلمين، فيما اتسمت طروح البقية الباقية من التيارات الإسلامية بالمبدئية بما تقتضيه من تمسك بمبدأ الولاء والبراء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا أنها قصرت همها على السياسي وأشاحت بوجهها عن العقدي والسلوكي فغلت وشطت، وما ندعو إليه تحقيقه والحال تلك هو المزاوجة بين الدعوي والسياسي بما يعنيه ذلك من ضرورة الحرص على تقديم خطاب متوازن، فالفرد المسلم مطالب بالعمل على تجسيد إيتيقيته وتصعيدها في أشكال العمل السياسي خدمة للشأن العام، كما أن الإسلاميين بمختلف اتجاهاتهم مطالبون بالتمييز بين الفقه السياسي بما هو مبحث مرتبط بالنص وبين الفكر السياسي الإسلامي بالتصاقه بمتغيرات الواقع والوعي باستنارة الثاني بالأول، وهدف هذا التمييز والربط تكمنان في تسييج المنزع العقلي بالضوابط الشرعية، ولئن اقتصر مدار بحثنا في هذا الكتاب على التيارات الإسلامية السنية الإحيائية إلا أننا قد بثنا بين السطور دعوة ضمنية إلى كلمة سواء تجمع تحت سقفا جميع المسلمين بملهم وأفراد وجماعات، كلمة تظللنا ولا تُضلنا لما فيه خير الدين والدنيا ..

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى

المصادر والمراجع

- ابن الأثير "الكامل في التاريخ" تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ابن خلدون : المقدمة -" العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر".
- ابن كثير "البداية والنهاية"- دار الحديث ، القاهرة - تخريج وتحقيق أحمد جاد.
- أبو الحسن الماوردي ، "الأحكام السلطانية"، دار الحديث ، القاهرة.
- أحمد بنسادة "أرابيسك أمريكية : الدور الأمريكي في الثورات العربية".
- أنيك كوجان "الطرائد: جرائم القذافي الجنسية" نسخة مترجمة صادرة عن منشورات 'المتوسطة' بتونس.
- أوليفي روا "تجربة الإسلام السياسي" الطبعة الثانية عن دار الساقى اللبنانية 1996.
- باسم خفاجي "الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي" الطبعة العربية الأولى 2005 عن المركز العربي للدراسات الإنسانية.
- باسم خفاجي استراتيجيات عربية لاحتواء الإسلام -قراءة في تقرير راند- 2007-دراسة عن المركز العربي للدراسات.
- برنارد هنري ليفي "الحرب دون أن نحبها.. يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي"
- حبيب سويديّة "الحرب القذرة" ورد للطباعة والنشر والتوزيع- سوريا، الطبعة الأولى 2003 - ترجمة روز مخلوف -.
- خليل مصطفى "سقوط الجولان".
- عطية الويشي في كتابه " حوار الحضارات " .
- سامي الجندي في كتابه "أتحدّى وأتهم".

- سيد بن حسين العفاني "أعلام واقزان في ميزان الإسلام" الطبعة الأولى 2004، عن دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع.
- صمويل هانتغتون "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي" الطبعة الثانية 1999، ترجمة طلعت الشايب، "سطور" للنشر والتوزيع - مصر.
- فرنسيس فوكوياما "نهاية التاريخ وخاتم البشر" ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- كمال جنبلاط "هذه وصييتي" مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر.
- مايلز كوبلاند "لعبة الأمم" بيروت ماي 1970، ترجمة إبراهيم جزيني.
- محمود سيد القمني "الحزب الهاشمي وتأسيس الدولة الإسلامية" الطبعة الرابعة - 1996.
- محمود سيد القمني "النبي موسى وآخر أيام تل العمارنة" صادر عام 1999.
- محمود سيد القمني "ربّ الزمان" مكتبة مدبولي الصغير - القاهرة - الطبعة الأولى 1996.
- محمد عابد الجابري "مدخل إلى القرآن الكريم" - الطبعة الثانية - عن مركز دراسات الوحدة العربية 2007.
- محمد عمارة "الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
- محمد متولي الشعراوي "الفتاوى".
- مصطفى محمود "الإسلام السياسي والمعركة القادمة"، مطبوعات "أخبار اليوم".
- نصر الله يوس بالتعاون مع سليمة ملاح "من قتل في بن طلحة" ترجمة ميشيل خوري.

- نظيرة زين الدين "السفور والحجاب" الطبعة الأولى عن دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع.
- نوال السعداوي "يقدم استقالته في اجتماع القمة" 2006 .
- هشام جعيط "تاريخية الدعوة المحمدية في مكة".
- يوسف القرضاوي "فقه الدولة في الإسلام" الطبعة الأولى 1997 دار الشروق.

الفهرس

مقدمة 4

توطئة 6

مزالق التعاطي مع مصطلح "الإسلام
السياسي" 8

✓ شمولية الإسلام 08

إشكالية الدولة الحديثة 11

✓ تجربة حركة النهضة التونسية 12

التعاطي مع العامل الخارجي 15

✓ الاغترار بالإسناد الشعبي الداخلي 15

1 سيطرة العلمانيين على الإعلام 15

2 الإعلام والإرهاب 16

3 ليس المتلقي وحده ضحية التضليل الإعلامي 18

✓ الاستهانة بالعامل الخارجي 18

1 تقصير حركة النهضة في تونس 18

2 تقصير الإخوان المسلمين في مصر 20

✓ التعاطي الأمريكي مع الإسلاميين 21

خطاب إدوارد جرجيان 21

تقرير "راند" 21

• واشنطن ومحاربة الإسلاميين بالفوضى: 24

فوضى "الهلال الخصيب" ... "دع أعداء الولايات المتحدة يتقاتلون"!! 24

جسد "الإمبراطورية" يحتاج إلى دماء لكي يعيش 24

• خطيئة ردّ الثورات العربية إلى الدسياسة الغربية: 25

الثورة المصرية ومنطق نظرية المؤامرة 25

الثورة الليبية ومنطق نظرية المؤامرة 25

الثورة السورية ومنطق نظرية المؤامرة 27

خطاب "ولسي" الشهير... أيقونة أعداء "التغيير!!" 31

• الوكلاء الإقليميون: 32

❖ صناعة الإرهاب "الإسلامي" لقطع الطريق على الإسلاميين: 32

الجزائر واحتمالات التورط في صناعة الإرهاب في تونس !! 32

❖ دعم أبو ظبي والرياض للعملية الانقلابية في مصر: 37

السعودية والإمارات من دعم "طالبان" إلى تجريم "الإخوان" 39

الرياض و"جماعات" الإخوان المسلمين 40

مستقبل "الإخوان" في ظل تقارب مصري-تركي-سعودي محتمل! 40

طغيان منطق نظرية المؤامرة 41

✓ "وباء" الخلط بين العمالة وبين تقاطع المصالح!! 41

✓ وهم الاعتقاد في "صدام الحضارات" 41

نقد الإسلاميين لا يعني استهدافه

الإسلام 45

خطر "الأنسنة"..مناهضة التكفير نموذجا 46

التعقّف عن الحديث عن "تشويه

الإسلام" 50!!

الإسلاميون والتعميمات المخنّقة بالسياق

الثوري! 52

تيار "هابعد الإسلامويّة" الجارفة 53

الثورة الإيرانية : خطأ الاستدعاء وخطيئة

النمذجة 54

خطأ استدعاء النموذج التركيبي 55

معضلة تعدّد المناطق الرهادية في الفكر

السياسي الإسلامي 56

العمل الحركي الإسلامي كما نراه 57

✓ الديمقراطية الليبرالية ووهم نهاية التاريخ 59

✓ دماؤهم ودماؤنا !! 61

✓ أفكار عامة حول مقتضيات العمل الحركي الإسلامي كما نراها 61

الخاتمة 64

المصادر والمراجع 65

الصفحة الرسمية للكاتب على الفيسبوك:

الكاتب السياسي صابر النفزاوي